توقعات بإتجاه السياسة النقدية للتيسير النقدي وتخفيض الفائدة في اجتماعها الخميس القادم

مصر جاهزة بالخطة البديلة لمواجهة التهجير.. و المصريون يعلنون التعبئة العامة دون طلب رسمي

الدولة خاضت حروبا فى داخل الحرب على غزة

شملت حروبا دبلوماسية وأخرى سياسية وثالثة اجتماعية وإنسانية وحروبا إعلامية

ورقة بردى 08

بالارقام

كشف حساب شركة العاصمة الإدارية

بتخفيضات ٣٠٪ .. اليوم افتتاح معرض أهلا رمضان الرئيسي بمدينة نصر

تفاصيل التيسيرات والتسهيلات الجمركية الخاصة بإجراءات الإفراج عن السلع المستوردة وتطوير منظومة الجمارك

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السابعة عشر • العدد ٧٨١ • الثمن ٥ جنيه

رئيس مجلس الإدارة

عبدالناصر قطب

الأحد

١٦ فبراير ٢٠٢٥

alhassad.com.eg

الاستثمار في الصحة والدواء.. سوق خصبة أمام القطاع الخاص في مصر

العقار المصري يدخل سوق التحول الرقمي والتصدير

سياسات وإجراءات ترامب تفرض نفسها علي مناقشات القمة العالمية للحكومات

مصر تطرح قضايا «ديون أفريقيا» وإصلاح النظام المالي العالمي علي اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع للتمويل من أجل التنمية

اليوم .. "الشيوخ" يناقش إعادة تشغيل المصانع المتعثرة وخطة الحكومة للتحول إلى السيارات الكهربائية

كتبت – رضوى عبدالله

يناقش مجلس الشيوخ خلال جلساته هذا الاسبوع التى يعقدها اليوم وغدا برئاسة المستشار عبد الوهاب عبدالرازق ، طلب مناقشة عامة مقدم من النائب إيهاب أبو كليلة وأكثر من عشرين عضوا من الأعضاء لاستيضاح سياسة الحكومة حول إعادة تشغيل المصانع المتعثرة لتعزيز عملية توطين الصناعات الواعدة في البلاد، ونقل التكنولوجيا، بمشاركة القطاع الخاصة وتعزيز دوره، وبما يحسن القدرة التنافسية للصناعة المصرية بالسوقين المحلية والخارجية، وخاصة عقب توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بضرورة التحرك للنهوض بملف الصناعة المحلية، وبذل كل ما يمكن من مجهودات وتعظيم الاستخدام الأمثل لكافة الإمكانات الصناعية المتاحة في البلاد.

وأشار النائب في طلب المناقشة، إلى أن القطاع الصناعي هو أحد المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث يسهم في خلق فرص العمل، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز الصادرات. ومع ذلك، فإن الصناعة المصرية تواجه تحديًا رئيسيًا يتمثل في المصانع المتعثرة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني؛ حيث تشير التقديرات إلى أن عددًا كبيرًا من المصانع متعثر، سواء كانت قائمة ومغلقة أو تحت الإنشاء.

وتابع قائلا : تتوجد عدة تحديات تواجه استعادة المصانع المتعثرة لدورها الإنتاجي، منها توفير العملة الأجنبية – في فترات سابقة - والذي كان عائقًا رئيسيًا أمام استيراد مستلزمات الإنتاج، مما أدى إلى تعطل خطوط الإنتاج وتراجع القدرة التنافسية أمام المنتجات المستوردة كما يؤدي ارتفاع أسعار بعض المواد الخام إلى زيادة التكاليف التشغيلية، مما يحد من قدرة المصانع على الاستمرار بالإضافة الى انه على المستوى الإداري تعاني العديد من المصانع من ضعف الحوكمة وسوء الإدارة، مما يؤدي إلى سوء التخطيط، وهدر الموارد وتراجع الإنتاجية، في ظل غياب رؤية واضحة لإدارة العمليات الصناعية بكفاءة مضيفا تعد المديونيات المتراكمة من أخطر الأعباء التي تواجه المصانع المتعثرة، حيث تزيد التزامات القروض البنكية والضرائب من صعوبة التعافي في الوقت ذاته.

كما يناقش مجلس الشيوخ طلب مناقشة مقدم من النائب عمرو نبيل عن تنسيقية شباب الأحزاب وأكثر من عشرين عضوا من الأعضاء طلب مناقشة عامة موجه إلى الدكتور مصطفى مدبولى - رئيس مجلس الوزراء، لاستيضاح سياسة الحكومة بشأن التحول إلى السيارات الكهربائية.

وقال النائب فى طلب المناقشة، إنه في ضوء التوجه العالمى فى السنوات الأخيرة نحو التحول الى السيارات الكهربائية نظرًا لفوائدها البيئية والاقتصادية المتضمنة الحفاظ على البيئة ومكافحة الاحتباس الحراري الذي تسببه انبعاثات الوقود الأحفوري من المركبات والتي تساهم في تلوث البيئة بنسبة حوالى ٢٣ عالميا، وكذلك المساهمة فى خفض أسعار الوقود التقليدي، وتوفير حوالى ١٠ من المصاريف الدورية للسيارة العادية، تقوم الحكومات في جميع العالم بدور رئيسي في تشجيع صناعة ونمو السيارات الكهربائية وتشجع مواطنيها علي التحول للسيارات الكهربائية لأنها تحقق أهداف التنمية المستدامة.

تمديد فرض رسوم الإغراق على واردات عازل الأتربة ذات منشأ الصين لمدة ٥ سنوات

نشرت الوقائع المصرية في العدد ٣٢ "تابع"، في ٩ فبراير ٢٠٢٥، قرار وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية رقم ٣٨ لسنة ٢٠٢٥، بشأن مد العمل بأحكام القرار الوزارى رقم ٣٨٨ لسنة ٢٠١٩ بفرض رسوم مكافحة الإغراق النهائية على الواردات المغرقة من صنف عازل الأتربة "فرش العزل من الأتربة" ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية.

وأوضحت الوقائع المصرية، أن القرار جاء بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومى من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ٢٠٢٤ بتشكيل الحكومة؛ وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٧٨ لسنة ٢٠٢٤ بتنظيم وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية؛ وعلى القرار الوزارى رقم ٣٨٨ لسنة ٢٠١٩ بفرض رسوم مكافحة الإغراق النهائية على الواردات المعرفة من صنف عازل الأتربة "فرش العزل من الأتربة" ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية لمدة خمس سنوات اعتبارا من ٢٣-٤-٢٠١٩.

وأشارت الوقائع المصرية، إلى أن القرار جاء بعد الاطلاع أيضا على القرار الوزارى رقم ٩٢ لسنة ٢٠٢٤ باستمرار العمل بأحكام القرار الوزارى رقم ٣٨٨ لسنة ٢٠١٩ لمدة عام وذلك لحين الانتهاء من المراجعة النهائية لرسوم مكافحة الإغراق النهائية على الواردات المغرقة صنف عازل الأتربة "فرش العزل من الأتربة" المصدرة.

نيابة عن الرئيس السيسي

رئيس الوزراء يشارك في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي ٢٠٢٥

كتب – أحمد ابراهيم

شارك الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، يوم أمس السبت، نيابة عن الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، في الجلسة الافتتاحية للدورة العادية الثامنة والثلاثين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، التي تستضيفها العاصمة الأثيوبية "أديس أبابا" على مدار يومي ١٥ و١٦ نوفمبر الجاري، حيث ترأس الجلسة الافتتاحية محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس موريتانيا، رئيس الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٤، فيما حضر الجلسة محمود عباس، الرئيس الفلسطيني، و أنطونيو جوتيريتش، سكرتير عام الأمم المتحدة. وبدأت مراسم الجلسة الافتتاحية بعزف النشيد الرسمي للاتحاد الأفريقي. وتلا ذلك إلقاء كلمات الحضور، وعقب ذلك تم الإعلان عن هيئة قمة الاتحاد الأفريقي برئاسة أنجولا، التي تولت رئاسة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٥، كما تضمنت مراسم الجلسة الافتتاحية عددًا من الكلمات من بينها كلمة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وسكرتير عام الأمم المتحدة، والرئيس الفلسطيني، والرئيس الموريتاني.

تجدر الإشارة إلى أن الجلسة الافتتاحية تضمنت الإعلان عن عضوية هيئة مكتب الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٥، حيث تُعد هيئة المكتب هي كيان مُكون من خمس دول أعضاء (دولة مُمثلة عن كل إقليم)، بواقع رئيس الاتحاد، ونواب الرئيس الثلاثة والمقرّر، ويتولى هذا الكيان دعم أعمال رئاسة الاتحاد على مدار العام.

وبعد ذلك، تم إجراء مراسم تسليم الرئاسة بين موريتانيا رئيس الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٤، وأنجولا رئيس الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٥، حيث ألقى محمد ولد الغزواني، رئيس جمهورية موريتانيا كلمة لاستعراض إنجازات دولته خلال رئاستها للاتحاد، تلاها كلمة جواو لورينزو، رئيس جمهورية أنجولا لقبول رئاسة الاتحاد واستعراض رؤيته للرئاسة الأنجولية.

كما تضمنت الجلسة الافتتاحية الإطلاق الرسمي لموضوع العام ٢٠٢٥ حول العدالة للأفارقة والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات.

81 جائزة ومركزًا متقدمًا خلال عام 2024

ما وصلنا إليه من نجاح يرجع إلى ثقة عملائنا الغالية

19888

www.banquemisr.com

بنك مصر BANQUE MISR

«المركزي للمحاسبات» يعتمد معايير جديدة لرقابة الأداء وتعزيز الشفافية والمساءلة المالية

أصدر المستشار محمد الفيصل يوسف، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، قرارًا باعتماد المعايير المصرية لرقابة الأداء والمعايير المصرية لرقابة الالتزام، في إطار جهود الجهاز لتعزيز الشفافية والرقابة الفعالة على الجهات الخاضعة لاختصاصه.

وينص القرار على تطبيق هذه المعايير ضمن إطار الإصدارات المهنية للجهاز المركزي للمحاسبات (AFPP)، وبما يتوافق مع إطار الإنتوساي للإصدارات المهنية (IFPP) والمعايير الدولية المعتمدة في مجال الرقابة المالية والمحاسبية، ويهدف القرار إلى رفع كفاءة عمليات المراجعة والتدقيق، وتعزيز المساءلة المالية والإدارية داخل المؤسسات العامة.

جاء اعتماد هذه المعايير في سياق التطوير المستمر لمنهجيات الرقابة داخل الجهاز، حيث تستند إلى المبادئ المهنية المعترف بها عالميًا لضمان رقابة أداء فعالة ومستقلة.

الحصاد

جريدة اسبوعية متنوعة

تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة

عبدالناصر قطب

العضو المنتدب

احمد ابراهيم هاشم

المدير العام

اللواء/ ناصر شمس

المدير التنفيذي

شيماء محمد

نواب رئيس مجلس الإدارة

محمد يوسف القوطي

علي حمدان

إبراهيم محمد شاهين

رئيس التحرير

حسن عبدالستار

المدير العام التنفيذى

أحمد خالد

الاخراج الفني

هيثم السيد

الديسك المركزى

محيي الدين السعيد

أسامة السيد

العلاقات العامة

محمد الشافعي - مها حسين

المستشار القانوني

احمد العبادي

أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة

تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠

www.alhassad.com.eg

إطلاق النسخة السادسة من التعداد الاقتصادي قبل نهاية العام المالي الجاري

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تعقد اجتماعا موسعا مع رئيس وقيادات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لمتابعة جهود تطوير الجهاز وتعزيز قدراته

عقدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، اجتماعًا موسعًا مع اللواء خيرت بركات، رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وقيادات الجهاز، حيث شهد الاجتماع مناقشة مختلف ملفات العمل بالجهاز، والتقارير الإحصائية والتعدادات التي يجري العمل عليها، بالإضافة إلى جهود تطوير البنية التحتية التكنولوجية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وخطة التحول الرقمي، وذلك من أجل تعزيز دوره في إتاحة البيانات والمعلومات الإحصائية المدققة بما ينعكس على جهود التنمية ويُعزز عملية صنع القرار.

كما ناقش الاجتماع تطورات التعدادات والمسوح التي يقوم بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، من بينها التعداد الاقتصادي السادس المقرر إطلاقه قبل نهاية العام المالي الجاري، والاستعداد للبدء في تعداد السكان الإسكان والمنشآت لعام ٢٠٢٧، وبحث القوى العاملة الذي يُعد المصدر الرئيسي لبيانات التشغيل والتعطل لقياس مؤشرات سوق العمل على مستوى محافظات الجمهورية، وبحث التوظيف والأجور السنوي، إلى جانب المسوح التي يعمل عليها الجهاز لصالح جهات وطنية مثل مسح ممارسة الأنشطة الرياضية للأسر المصرية، لصالح وزارة الشباب والرياضة، ومدى إتاحة وتطوير الخدمات المقدمة من مبادرة (حياة كريمة) المرحلة الأولى للأسرة المصرية لصالح وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

ومن جانبها، أكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أهمية البيانات المدققة والمحدثة باستمرار في دعم عملية صنع القرار لتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، والمساهمة في رسم سياسات فعالة مبنية على الأدلة والبيانات في مختلف قطاعات التنمية، فضلًا عن تحديد الأولويات الوطنية وتوجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر احتياجًا، بما يُحقق الاستغلال الأمثل للموارد، ويُعزز فعالية الجهود المبذولة.

وأشارت الدكتورة رانيا المشاط، إلى أن تعزيز جهود الدولة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية، في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة، يعتمد بشكل أساسي على توافر البيانات والإحصاءات الدقيقة، التي تُحسن عملية تطوير السياسات الاقتصادية، خاصة في ظل ما تتيحه المسوح والتعدادات من بيانات حول معدلات النمو السكاني، والتوزيع السكاني، والأنشطة الاقتصادية، وسوق العمل، ومستويات الدخل، وفقًا للتوزيع الجغرافي، بما يدفع التنمية الاقتصادية.

من جانبه، رحب اللواء خيرت بركات، رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بالدكتورة رانيا المشاط، موجهة لها التهنئة بتجديد ثقة القيادة السياسية وتوليها حقيبة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مشيرًا إلى حرص الجهاز على تطويره قدراته بما يتيح المزيد من البيانات المحدثة من خلال المسوح والتعدادات الدورية التي يقوم بتنفيذها بجهود وطنية كاملة من أجل تعزيز فعالية عملية صنع القرار في مصر.

نتائج التعدادات

واستعرض اللواء خيرت بركات، نتائج بعض التعدادات والمسوح التي قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومن بينها بيانات النمو السكاني، موضحًا أنه لأول مرة من عام ٢٠٠٧ لا تتجاوز الزيادة السكانية في مصر ٢ مليون نسمة خلال عام ٢٠٢٤، مسجلًا ١,٩٦٨ مليون نسمة، مقابل ٢,٠٤٥ مليون نسمة، بانخفاض قدره ٧٧ ألف مولود، وهو ما يعكس جهود الدولة في مجال تنظيم الأسرة وخفض نمو السكان، مشيرًا إلى أن الجهاز سينفذ في منتصف العام الجاري نتائج النسخة الثانية من مسح صحة الأسرة المصرية.

وتم بحث تطورات إعداد المسوح الاقتصادية، وعلى رأسها النسخة السادسة من التعداد الاقتصادي لمصر، والذي من المقرر أن يصدُر قبل نهاية العام المالي الجاري بعدما تم الانتهاء من أعمال جمع البيانات ويجري حاليًا مراجعة النتائج النهائية، حيث أكد رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهمية التعداد الذي يتضمن بيانات تفصيلية عن هيكل وخصائص الأنشطة الاقتصادية في مصر، ومستويات التغير، ومساهمة كل نشاط في الناتج المحلي الإجمالي، لافتًا إلى أن التعداد الجديد سيوفر بيانات لأول مرة حول مساهمة التجارة الإلكترونية، والتعهيد، في الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى نشر بيانات محدثة حول الاقتصاد الأخضر، في ضوء الجهود التي تقوم بها الدولة في هذا المجال، وكذلك المناطق الصناعية.

وذكر بركات أن التعداد الاقتصادي، يُعد مصدرا إحصائيا شاملا للمعلومات المطلوبة لتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقويم الأوضاع، كما يستخدم لبناء الحسابات القومية ورصد الناتج المحلى الإجمالي سواء على المستوى القومي أو المحلى لكل محافظة، كما يتيح بيانات تفصيلية عن هيكل وخصائص الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتوزيعاتها الجغرافية، وإتاحة معلومات عن قيمة مدخلات ومخرجات كل نشاط اقتصادي طبقًا للمستوى القومي والإقليمي وقياس المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

تعداد السكان والمنشآت ٢٠٢٧

من جانب آخر، يتأهب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لبدء تنفيذ تعداد السكان والإسكان والمنشآت الخامس عشر خلال عام ٢٠٢٧، على أساس التوصيات الدولية والمنهجيات الحديثة الموصى بها في اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة.

وتطرق رئيس الجهاز، إلى عدد من الأنشطة والمسوح الدورية التي يتم تنفيذها، لافتا إلى بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، والذي يوفر البيانات اللازمة لقياس مستوى معيشة الأسرة المصرية ومستوى الفقر على مستوى المحافظات، بالإضافة إلى بحث القوى العاملة الذي يعد المصدر الرئيسي لبيانات التشغيل والبطالة من أجل قياس مؤشرات سوق العمل في مصر، كما تأتي ضمن البحوث المهمة، بحث الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، والذي يعتبر من أهم الأرقام التي يصدرها الجهاز لارتباطه بحياة المواطنين اليومية وهو المؤشر الرئيسي لقياس معدل التضخم.

تابع اللواء خيرت بركات؛ منوهًا بأهم المسوح القومية وهو مسح صحة الأسرة المصرية والذي يهدف الى تقييم وصياغة البرامج السكانية والصحية بالدولة ويعد أحد المرجعيات الرئيسية لمعالجة المشكلة السكانية وضبط النمو السكاني، مؤكدا أن كل تلك المسوح والبحوث نتج عنها البيانات والأرقام الخاصة بمبادرة حياة كريمة، والمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، والاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية.

من جانب آخر، عرض قيادات الجهاز، عددًا من الإجراءات والخطط الجارية من أجل تطوير البنية المعلوماتية للجهاز، وتحديث موقعه الإلكتروني، وذلك بالشراكة مع إدارة التحول الرقمي بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وجهود تأهيل الكوادر البشرية بالجهاز للتعامل مع قواعد البيانات ومواكبة التطورات في مجالات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، كما شهد اللقاء استعراض آليات تطوير النظام الإحصائي للتعامل مع فجوة البيانات، وتعميم استخدام الإحصائيات في السياسات الوطنية وفى عمليات التخطيط وعمليات إعداد الموازنات ومؤشرات الأداء.

وتم استعراض مشروع تطوير الموقع الإلكتروني للجهاز، الذي تم تنفيذه مستندًا على الأسس الدولية والوطنية، ليعكس الهوية الحديثة للجهاز ويضمن سهولة الوصول إلى البيانات المطلوبة، ويحقق رضا المستخدمين من خلال توفير تجربة متميزة تضمن الإتاحة الكاملة وتلبية احتياجات جميع الفئات المختلفة من المستخدمين. كما تم استخدام أحدث التقنيات والتكنولوجيات المتطورة في مجال أمن البيانات، مما يعزز من قدرة الجهاز التنافسية بين الأجهزة الإحصائية والمنظمات العالمية.

كما تم عرض بوابة مصر للمؤشرات الإحصائية التي تهدف إلى عرض ودراسة وتحليل البيانات والمؤشرات الإحصائية التي ينتجها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لدعم عملية التخطيط ورسم السياسات ودعم متخذي القرار في شتى المجالات لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني من خلال توفير قاعدة بيانات ضخمة تضم كل نتائج التعدادات والإحصاءات والمسوح والأبحاث والدراسات التي قام بها الجهاز على مدار الأعوام.

أحمد ابراهيم

مصر تفوز بعضوية المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة

شارك شريف فتحي وزير السياحة والآثار، في أعمال الاجتماع الـ٥١ للجنة الإقليمية للشرق الأوسط التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة (UN Tourism) بالعاصمة القطرية الدوحة والذي ترأسته المملكة الأردنية الهاشمية.

حيث شارك في حضور الاجتماع عمرو الشربيني سفير مصر في قطر، والسفير خالد ثروت مستشار الوزير للعلاقات الدولية والمشرف العام على الإدارة العامة للعلاقات الدولية والاتفاقيات بالوزارة، وأحمد نبيل معاون الوزير للطيران والمتابعة.

حضر عدد من الوزراء العرب ورؤساء الوفود المشاركة من بينهم دول كل من قطر، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين، والمملكة الأردنية الهاشمية، وسلطنة عُمان، وسوريا، ولبنان، وليبيا، والعراق، ومصر.

تم خلال الاجتماع استعراض تقرير زوراب بولوليكاشفيلي أمين عام منظمة الأمم المتحدة للسياحة، عن وضع السياحة العالمية في عام ٢٠٢٤ ورؤية المنظمة للسياحة عالميا وأهم البرامج المرتبطة بها.

كما استعرض برامج التعاون في منطقة الشرق الأوسط، وتقرير عن تنفيذ برنامج عمل المنظمة للفترة ٢٠٢٤/٢٠٢٥، يتضمن عرض تقديمي عن البرامج التدريبية التي تقدمها المنظمة باستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

وعرضت بسمة الميمان تقرير أمانة اللجنة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط عن أهم البرامج وأطر التعاون التي تم تنفيذها بين الدول الأعضاء وعن برنامج عمل المنظمة في الإقليم لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

وشهدت أعمال الاجتماع بعض المداخلات من الوزراء ورؤساء الوفود المشاركة حول برنامج عمل المنظمة في الإقليم، بجانب تبادل الرؤى حول مقترحات ومبادرات الدول الأعضاء فيما يخص برنامج عمل المنظمة للفترة ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

وتطرق الاجتماع للتصويت على عضوية المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة والتي تكون لمدة ٤ سنوات حيث يتم انتخاب دولتين لتمثلا إقليم الشرق الأوسط في المجلس التنفيذي.

وقد فازت كل من مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة بعضوية المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته للأعوام من ٢٠٢٥ وحتى ٢٠٢٩.

وفي هذا الإطار، توجه شريف فتحي بالشكر لكافة الدول التي شاركت في حضور الاجتماع الـ ٥١ للجنة الإقليمية للشرق الأوسط التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة. كما أثنى على التوافق العربي بين الدول الأعضاء باللجنة الإقليمية ولاسيما وأن اختيار مصر لمقعد المجلس التنفيذي جاء بالتوافق وليس بالاقتراع.

كما أكد الوزير أن مصر ستبذل قصارى جهدها بعد توليها هذا المنصب الهام، وأن هذا المقعد لا يمثل الدول الأعضاء فحسب وإنما يمثل إقليم الشرق الأوسط، وأن مصر تمثل هذا الإقليم.

المجتمع الضريبي ينتظر حزمة تسهيلات جديدة والحكومة تتعهد بمزيد من التواصل

تستعد مصر لإطلاق حزم جمركية وضريبية في إطار العمل على جذب مزيد من الاستثمارات .. ذلك ما كشفت عنه تصريحات لوزير المالية وعدد من المسئولين خلال الفترة الماضية ، حيث أعلن أحمد كجوك وزير المالية عن إطلاق حزمة تسهيلات جمركية خلال أسابيع لزيادة التنافسية وسهولة الإفراج، بالإضافة إلى إطلاق حزمة تسهيلات تخص الضريبة العقارية قبل نهاية العام الجاري.

يأتي ذلك، بعد تصريحات سابقة للوزير أكد فيها، أن شركات الدولة والأجهزة السيادية، من بينها هيئة المجتمعات العمرانية، ستسدد الضرائب للموازنة العامة للدولة بداية من العام المالي الجاري، أسوة بالقطاع الخاص، متوقعا "حصيلة كبيرة من ضرائب هذه الشركات».

بدورها أكدت رشا عبد العال رئيس مصلحة الضرائب المصرية، حرص وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية الدائم على تعزيز التواصل الفعال مع مؤسسات المجتمع الضريبي والجمعيات العلمية والاقتصادية، باعتبارها شريكا أساسيًا في تطوير المنظومة الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية، مضيفة أن هذا التوجه يأتي في إطار استراتيجية الوزارة والمصلحة لتوسيع قنوات الحوار المفتوح مع الممولين والمهنيين والخبراء، بهدف الوقوف على التحديات التي تواجههم والعمل على تقديم حلول عملية تلبي احتياجاتهم وتعزز مناخ الاستثمار، كما تسعى المصلحة إلى تقديم خدمات ضريبية أكثر مرونة وكفاءة، إلى جانب نشر الوعي الضريبي لضمان الالتزام الطوعي وتقليل النزاعات، وذلك تزامنًا مع موافقة مجلس النواب على الحزمة الأولى من التسهيلات الضريبية والتي تصب جميعها في مصلحة الممولين، وتُعد بمثابة بداية عهد جديد يتسم بالمصداقية والشفافية والعدالة الضريبية، وخطوة هامة لإرساء قواعد الثقة والمساندة والشراكة مع مجتمع الأعمال.

وأوضحت خلال ندوة نظمتها الجمعية العلمية للتشريع الضريبي والجمعية المصرية للاقتصاد السياسي بالتعاون مع مصلحة الضرائب بعنوان «عرض وتحليل ونقاش حول أهم ما جاء في حزمة التيسيرات الضريبية الجديدة» أن حزمة التسهيلات الضريبية شملت ٢٠ بندًا، البعض منها تطلب تعديلات تشريعية والبعض الآخر تطلب قرارات وزارية وقرارات رئيس مصلحة، مشيرة إلى أنه من أهم بنود الحزمة التي تم إقرار مشروعات قوانين لها من مجلس النواب، وضع نظام ضريبي متكامل مبسط ومُحفز للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والمهنيين ورواد الأعمال الذين لا يتجاوز حجم أعمالهم ٢٠ مليون جنيه سنويًا، يتضمن حوافز وإعفاءات وتيسيرات جديدة، تشمل عدم المطالبة بأي مستحقات ضريبية عن الفترات السابقة عن الانضمام للنظام، والإعفاء من ضريبة الدمغة ورسم التنمية ورسوم الشهر والتوثيق، وسيتم المحاسبة الضريبية بسعر ضريبي نسبي لضريبة الدخل بحد أقصى ١,٥٪ لهم.

وأضافت أنه من مزايا هذا النظام المتكامل، أن أول فحص بعد خمس سنوات من الانضمام للنظام، وتقديم إقرار ضريبي سنوي مبسط للدخل، وربع سنوي للقيمة المضافة، وسنوي لضريبة المرتبات، وكذلك عدم الخضوع لنظام الخصم أو الدفعات المقدمة تحت حساب الضريبة، وكذلك الإعفاء من الضريبة على توزيعات الأرباح والضريبة على الأرباح الرأسمالية .

أشارت إلى أنه حرصًا من المصلحة على طمأنة المستثمرين الحاليين والجدد، لحاجتهم الماسة لمعرفة التزاماتهم المستقبلية مع مصلحة الضرائب، تم عمل دليل ارشادي يخاطب المستثمر الحالي والمستقبلي ويوضح آلية التعامل مع التزاماته لمعرفة ما له وما عليه، بالإضافة إلى توسيع نطاق ودور كلا من وحدة دعم المستثمرين ووحدة الرأي المسبق، لخدمة الممولين الحاليين والجدد على أكمل وجه.

رضوى عبدالله

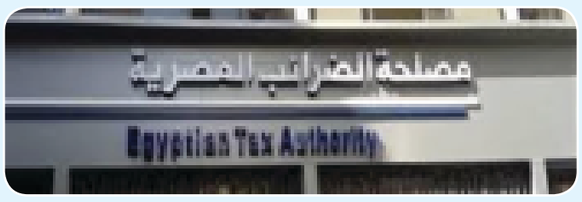

بالأضافة لتوزيع ٢٥٠ ألف كرتونة سلع غذائية

توقيع بروتوكول لمنحة بـ ١٠٠٠ جنيه للعمالة غير المنتظمة بمناسبة شهر رمضان

شهد الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، ومحمد جبران، وزير العمل توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين الوزارتين لدعم العمالة غير المنتظمة، لتعزيز الحماية الاجتماعية لهذه الفئة ودمجها في الاقتصاد الرسمي.

ويأتي ذلك تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية، برعاية وحماية العمالة غير المنتظمة.

ويهدف البروتوكول إلى توفير الكرتونة الرمضانية للعمالة غير المنتظمة، لضمان حصولهم على السلع الغذائية الأساسية بجودة عالية خلال رمضان، وذلك ضمن جهود الحكومة لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ في توفير حياة كريمة للفئات الأكثر احتياجا.

وينص البروتوكول على أهمية التنسيق بين الوزارتين والقطاع الخاص لضمان استمرار توفير السلع الغذائية طوال العام، وليس فقط خلال شهر رمضان، إلى جانب عقد اجتماعات دورية لمتابعة جودة المنتجات وضمان وصولها إلى المستحقين في الوقت المحدد.

كما يتضمن البروتوكول وضع آليات واضحة لتوزيع الكراتين الرمضانية، مع تحديد الجهات المسؤولة عن المتابعة والتقييم لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه بكفاءة.

وستتولى اللجان المشتركة بين الوزارتين مراقبة التنفيذ، وإعداد تقارير دورية عن مدى التقدم في تحقيق أهداف البروتوكول.

وأكد الدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية، أن هذا البروتوكول يأتي استكمالا لجهود الوزارة في توفير السلع الغذائية بأسعار مناسبة.

وأشار إلى أن الشركة القابضة للصناعات الغذائية ستتولى عملية توريد الكراتين الرمضانية وفق أعلى معايير الجودة لضمان تلبية احتياجات العمالة غير المنتظمة.

وأوضح محمد جبران وزير العمل، أن البروتوكول يعكس اهتمام الدولة بحماية حقوق العمالة غير المنتظمة، مشددا على أن الوزارة تسعى إلى توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لهذه الفئة ودمجها تدريجيا في الاقتصاد الرسمي.

جهاز تنمية المشروعات يمول ١٠٠ تاكسي جديد بالتعاون مع محافظة السويس

وقع باسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات بروتوكول تعاون مع محافظ السويس لتوفير ١٠٠ سيارة أجرة تاكسي لشباب محافظة السويس وذلك بالتعاون مع شركة التعاون للبترول وشركة مصر للبترول مما يسهم في توفير فرص عمل لائقة، كما يعمل على تطوير خدمات نقل أفضل وبجودة عالية لمواطني المحافظة وتطوير وسائل المواصلات بالمحافظة

أشاد باسل رحمي بالتعاون المستمر بين الجهاز ومحافظة السويس، مؤكدا أن بروتوكول التعاون الجديد سيقوم من خلاله الجهاز بتقديم تمويلات للراغبين في شراء السيارة الأجرة (التاكسي) يتم سداده خلال ٦ سنوات كما تقوم المحافظة بإجراء القرعة لاختيار المتقدمين الذين تنطبق عليهم الشروط بالإضافة إلى مساهمة كل من شركتي مصر للبترول والتعاون للبترول في تمويل السيارات مما يسهم في تخفيف العبء النهائي على صاحب السيارة كما سيتم العمل على مراعاة تشغيل السيارات بالغاز الطبيعي للعمل على الحفاظ على البيئة الساحلية والسياحية بمحافظة السويس.

وقد أوضح اللواء طارق الشاذلي محافظ السويس أن المحافظة تحرص على توفير كافة أوجه الدعم للمواطنين للارتقاء بمستوى المعيشة وتوفير حياة أفضل عن طريق تحسين الخدمات المختلفة وذلك بالتعاون الوثيق والمستمر مع كافة أجهزة الدولة، مؤكدا أن جهاز تنمية المشروعات بمحافظة السويس يقدم خدمات مالية وفنية متنوعة للمواطنين لتشجيعهم على التوجه للعمل الحر ومشيرا إلى أن المحافظة من خلال هذا البروتوكول الجديد ستسهم في توفير المزيد من فرص العمل في مجال وسائل النقل الذي يحظى بقدرة كبيرة على النجاح والاستمرار.

وأضاف رحمي أن الجهاز قد ضخ بمحافظة السويس تمويلات وصلت إلى ٤٥٢,١ مليون جنيه منذ يوليو ٢٠١٤ وحتى نهاية ٢٠٢٤ استفاد منها ١٠,٥ ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر وأتاحت حوالي ١٧ ألف فرصة عمل وأكد رحمي أن التعاون سيظل مستمرا مع محافظة السويس لتقديم كافة خدمات الجهاز المالية وغير المالية.

وزير الاتصالات : نعمل على إنشاء مركز الذكاء الاصطناعى المسؤول ووضع إطار تنظيمى وطنى

شارك الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في الاجتماع الوزارى التنسيقى لأعضاء الشراكة الدولية للذكاء الاصطناعى «GPAI» والدول المهتمة، والذى عُقد في مقر وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، على هامش قمة الذكاء الاصطناعى المنعقدة في العاصمة الفرنسية باريس.

ناقش الاجتماع النهج الشامل الذي تتبناه «GPAI» في حوكمة الذكاء الاصطناعي عالميًا، بهدف استكشاف فرص التعاون المستقبلي مع دول من مختلف المناطق، وتعزيز التسيق الدولى في هذا المجال. وذلك بمشاركة بلينا بيجوفيتش وزيرة العلوم والتطوير التكنولوجي والابتكار في جمهورية صربيا، وايسن انتشيرفرى وزيرة العلوم والتكنولوجيا والمعرفة والابتكار بتشيلي، وزهاسلان ماديف وزير الرقمنة والابتكار والفضاء الجوى في كازخستان، وأودرى بلونك نائبة مدير العلوم والتكنولوجيا والابتكار في منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD.

وخلال كلمته، أكد الدكتور عمرو طلعت أن مصر أطلقت في يناير الماضى الاصدار الثانى من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى، موضحًا أنها ترتكز على ستة محاور رئيسية: وهى الحوكمة: لضمان الاستخدام الأخلاقى والمسؤول للذكاء الاصطناعى، ومعالجة قضايا الشفافية، والتحيز الخوارزمى، وحماية الخصوصية، ومحور حوكمة البيانات بهدف تطوير أطر قوية لضمان الاستخدام الآمن والأخلاقى للبيانات في تقنيات الذكاء الاصطناعى، ومحور البنية التحتية الذي يتم من خلاله العمل على التوسع في خدمات الحوسبة السحابية الذكية، وتنفيذ مشروعات التحول الرقمى، وتوفير تطبيقات الحوسبة فائقة الأداء، بالإضافة إلى محور النظام البيئى ودعم الشركات الناشئة ودعم الابتكار، ومحور التكنولوجيا الذي يستهدف تطوير النماذج والخوارزميات المبتكرة، مثل تطبيقات التعلم العميق، لتعزيز جودة الحياة وتحسين كفاءة القطاعات المختلفة، وأخيرا محور تنمية المهارات في الذكاء الاصطناعى ضمن برامج بناء القدرات التي تقدمها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وأوضح الدكتور عمرو طلعت حرص مصر على القيام بدور فاعل في المحافل الدولية المعنية بقضايا الذكاء الاصطناعى، مشيرًا إلى أنها أول دولة أفريقية تلتزم بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) للذكاء الاصطناعى، وتشارك بفاعلية في مجموعة عمل الذكاء الاصطناعى؛ مؤكدا اهتمام مصر بتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الذكاء الاصطناعى على المستويين العربى والأفريقى، من خلال جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.

٣,٦ تريليونات دولار حجم الانفاق العالمي المتوقع في سوق التكنولوجيا خلال ٢٠٢٥

أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تقريرا جديدا تناول خلاله ما يحمله عام ٢٠٢٥ من معرفة وتقدم تكنولوجي، حيث أشار التقرير إلى أنه من المتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٥ تحولا كبيرًا في مسار التطور التكنولوجي، حيث أعلنت الأمم المتحدة أنه "عام العلوم والتكنولوجيا الكمومية"، مما يعكس الأثر العميق الذي ستتركه الابتكارات التقنية في تشكيل مستقبل الإنسانية، فبعد تسارع استخدام الذكاء الاصطناعي في ٢٠٢٤، سيشهد العام ٢٠٢٥ تغييرات كبيرة في كيفية تفاعلنا مع التكنولوجيا في حياتنا اليومية، مما يعزز دورها كمحرك رئيسي للتغيير الإيجابي.

كما سيبرز أيضا في ٢٠٢٥ "وكلاء الذكاء الاصطناعي" كجيل جديد من المساعدين الرقميين القادرين على تنفيذ مهام معقدة بشكل مستقل، رغم أن هذه الأنظمة ما زالت في مراحلها التجريبية، ومن ناحية أخرى، سيبدأ الاتحاد الأوروبي تطبيق أول قانون شامل للذكاء الاصطناعي عالميًا، مما يعزز الإطار التشريعي لهذه التقنيات.

وأوضح التقرير أنه في الوقت ذاته، يتسارع السباق العالمي نحو تحسين البنية التحتية الذكية، حيث تسعى الشركات الكبرى لتعزيز الابتكار التكنولوجي لتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية مستدامة، وبشكل عام، يمثل عام ٢٠٢٥ نقطة تحول كبيرة في تكامل التكنولوجيا في حياتنا اليومية، مع التزام عالمي بالشفافية، الثقة، والاستدامة، مما يعد بمستقبل أكثر ذكاءً وإنصافًا.

اتجاهات التكنولوجيا

أبرز التقرير أهم ٦ اتجاهات للتكنولوجيا لعام ٢٠٢٥، وعلى رأسها: الذكاء الاصطناعي الحوسبة المكانية، ثورة الأجهزة الذكية، التحول الجذري في قطاع تقنية المعلومات، الأمن السيبراني والتحديات المستقبلية، تحديث الأنظمة الأساسية بالذكاء الاصطناعي.

وأشار التقرير إلى أن الإعلانات الأخيرة للشركات التكنولوجية تكشف عن تحول كبير في صناعة التكنولوجيا، حيث لم يعد التركيز مقتصرًا على تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي، بل على تحويلها إلى منتجات مبتكرة تلبي احتياجات السوق. ومع استمرار العلماء في استكشاف حدود الذكاء الاصطناعي، تسابق الشركات الزمن لتقديم منتجات تحدث فرقًا حقيقيًا في حياة المستخدمين.

أوضح التقرير أن مراكز البيانات تُعد محركًا رئيسيًا للتطورات التكنولوجية الحديثة، حيث بلغ حجم سوقها العالمي ٣٤٤ مليار دولار في ٢٠٢٤، مدفوعة بالاعتماد المتزايد على تقنيات البيانات المكثفة، وقد تصدرت الولايات المتحدة قائمة الدول بعدد ٥٣٨١ مركزًا، تلتها ألمانيا بـ٥٢١ مركزًا والمملكة المتحدة بـ٥١٤ مركزًا، وتتطلب مراكز البيانات الضخمة طاقة لا تقل عن ١٠٠ ميجاواط مما يعادل استهلاك أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ مركبة كهربائية سنويًا، ويُتوقع أن يتضاعف استهلاك الطاقة العالمي بين ٢٠٢٢ و٢٠٢٦ بسبب الطلب المتزايد على خدمات الإنترنت والذكاء الاصطناعي.

أضاف التقرير أن شركات التكنولوجيا الكبرى تسعى إلى استخدام الطاقة النووية لتشغيل مراكز البيانات، وفي ٢٠٢٤، وقعت جوجل أول اتفاقية لشراء الطاقة النووية من مفاعلات صغيرة، وأعلنت أمازون عن استثمار ٥٠٠ مليون دولار في مفاعلات نووية صغيرة، كما تقوم مايكروسوفت بتشغيل مفاعل نووي لتلبية احتياجات مركز بياناتها، رغم أن التحول الكامل للطاقة النووية لا يزال بعيدًا، فإن شركات مثل أمازون ومايكروسوفت تواصل استثماراتها في هذا المجال لتحقيق الحياد الكربوني وتعزيز استدامتها.

وأوضح التقرير أن الذكاء الاصطناعي بفضل احتياجاته الكبيرة للطاقة والسرعة يدفع إلى تطوير جيل جديد من رقائق المعالج، وفي مارس ٢٠٢٤، كشفت Nvidia عن شريحة ذكاء اصطناعي متطورة أسرع بـ٣٠ مرة من شريحتها السابقة، كما طورت جوجل شريحة كمومية يمكنها إتمام مهام معقدة في ثوان، ما يعزز تقدم الحوسبة الكمومية ويقربنا من "الاقتصاد الكمومي"، المتوقع أن تصل قيمته إلى ٢ تريليون دولار بحلول ٢٠٣٥.

أضاف التقرير أن قطاع الحوسبة الكمومية يشهد استثمارات ضخمة، حيث يقدر تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أن القطاع العام قد استثمر أكثر من ٤٠ مليار دولار، كما أنه من المتوقع أن تصل إيرادات أشباه الموصلات المدعومة بالذكاء الاصطناعي إلى ٩٢ مليار دولار عالميًا في ٢٠٢٥.

تحديات رئيسية

استعرض التقرير أهم التحديات الرئيسة أمام التطورات التكنولوجية في عام ٢٠٢٥ وهي: اختفاء بعض الوظائف، الأمن السيبراني، تخوفات متعلقة بسلامة الذكاء الاصطناعي، تحديات التمويل، الثقة الزائدة بالذكاء الاصطناعي وتقليل الرقابة، انتشار واجهات برمجة التطبيقات غير المدارة، توطين سلاسل التوريد.

وأشار التقرير إلى أنه على مدار العقد الماضي، شهد الذكاء الاصطناعي تطورًا سريعًا، مما جعله قادرًا على حل مشكلات معقدة في مجالات متعددة مثل الصحة، والتعليم، والصناعة، وغيرها من المجالات، وامتد مجال الذكاء الاصطناعي إلى القدرة على تعزيز تطور التطبيقات والتقنيات في مجال العلوم والتكنولوجيا. وقد يسهم استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل إيجابي في مواجهة بعض التحديات العالمية الملحة، مثل: الأمن الغذائي والتغير المناخي.

شيماء مرسي

الفريق أسامة يبحث مع فامسون الصينية عقد شراكة للتعاون الاقتصادي في مجال الأمن الغذائي

استقبل الفريق أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس Chen Zhengjun رئيس شركة FAMSUN الصينية، يرافقه وفد رفيع المستوى، لبحث سبل التعاون المشترك، وذلك بمقر الهيئة بمبنى الإرشاد بمحافظة الإسماعيلية.

حضر اللقاء، نائب رئيس شركة FAMSUN، وممثل الشركة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وممثلي الشركة في مصر، وعدد من قيادات الهيئة.

شهد اللقاء، التباحث حول سبل عقد شراكة للتعاون الاقتصادي في مجال الأمن الغذائي ضمن المشروعات التنموية لقناة السويس، بما يتيح الاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى شركة FAMSUN في مجال تعزيز الأمن الغذائي والهندسة الزراعية.

فيما رحب الفريق أسامة ربيع بالوفد في هيئة قناة السويس، وأعرب عن تطلعه

الحكومة تقر مشروع قانون تنظيم الثروة المعدنية والصناعات التعدينية

وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه، الخميس الماضي ، على مشـروع قانون بشـأن تنظيم هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية.. وأوضح المجلس في بيان، أن مشـروع القانون يأتـي في إطار توجه الدولة للنهـوض بقطاع التعدين وزيادة القيمة المضافة من اسـتغلال الخامـات التعدينية مـن خلال إدخالها في الصناعات التعدينية، وتشـجيع الاسـتثمارات الأجنبيـة في هذا المجال، لتعظيم مسـاهمة قطاع التعدين فـي الاقتصاد القومي، وذلك من خلال تنفيذ خطة اسـتراتيجية للتعامل مع الخامات المعدنية مع ربطها بالعمليات الصناعية ذات الصلة بالنشـاط الصناعي والمجمعات الصناعية، وبناء قدرات العنصر البشري القائم علـى تلك الصناعـات من خلال تنفيذ برامـج تدريب مكثفة طبقا للمعاييـر الدولية.. ونص مشروع القانون، على أن تحل هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية محل الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية، وتؤول إليها جميع أصولها وما لها من حقوق وما عليها من التزامات، وأن ينقل العاملون بالهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية إلى هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية بذات أوضاعهم الوظيفية ومزاياهم المالية.

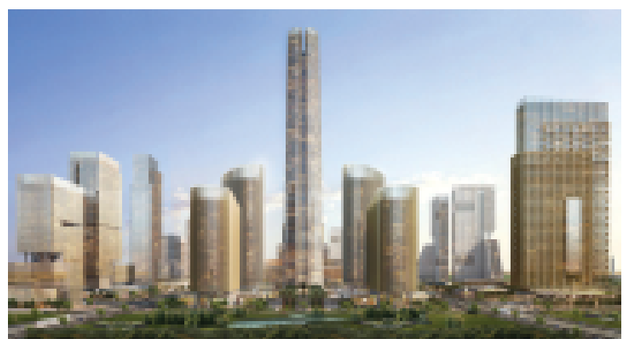

كشف حساب شركة العاصمة الإدارية

المهندس خالد عباس : إجمالي تقييم الشركة يتجاوز تريليون جنيه و وأرباح ٢٠٢٤ تخطت ٣٠ مليار جنيه

أعلـن المهندس خالد عبـاس، رئيس مجلس إدارة شـركة العاصمـة الإداريـة للتنميـة العمرانية، أن إجمالي تقييم الشـركة يتجاوز تريليـون جنيه، مسـتندًا علـى أصولها من المشـروعات المنفـذة ومنهـا ٤٠ مليار جنيه اسـتثمارات محطة ميـاه، و٩ مليارات جنيه لمحطة الصرف الصحي، بخلاف أكبر محطة تبريـد في مصر، و٣ محطـات أخرى جاري إنشائها، مضيفًا في هذا الصدد أن الشركة ستصبح أكبر منتج للمياه المثلجة في الشرق الأوسـط خلال ٣ سـنوات بمعدل ٣٠٠ ألف متر مكعب يوميًا

وأضاف "عباس"، خلال استضافته باجتماع لجنة التطوير العقاري بجمعية رجال الأعمال المصريـين، أن المؤشـرات المبدئيـة لنتائج أعمال الشـركة خلال عام ٢٠٢٤، تشير إلى أرباح مجمعة بالضرائب ستتخطى ٣٠ مليار جنيه بنسبة زيادة سنوية ١٥٪، ومازالت لدينا أراضـي في مناطق مميـزة بالمرحلة الأولى، ونحـاول تعظيـم العائد منهـا لتحقيق أعلى ربحية للشركة، وسيتم طرح جزء منها قريبًا، ولدينا طلبات عديدة في الفترة الحالية.

وأشـار خالد عباس، إلى جهود إدارة شركة العاصمة الإدارية، للترويج للمشـروع خارج مصر، من خلال المشاركة في معارض عالمية، وسـلطنا فيها الضوء على التطور العمراني فـي مصـر، وحجـم الإنجـازات المحققـة بالعاصمة، مضيفًا أن الشـركة ستشـارك تقريبًا بـكل المعارض العقاريـة الكبرى في المنطقة، وتعرض الفرص الاستثمارية المتاحة وحجـم التطورات علـى أرض الواقع، ونقدم فرصًا اسـتثمارية مغرية وتنافسـية مقارنة بالأسواق المنافسة.

ولفـت "عبـاس"، إلى أبرز إجـراءات جذب الاسـتثمارات المحليـة والأجنبية لمشـروع العاصمة الإدارية، بداية من تسـهيل وسرعة إصدار التراخيص اللازمة للبدء في إنشـاء أي مشـروع، مـن خلال تواجـد ممثلين عن كل جهـات الدولة في مقـر واحد بالعاصمة، ووضع ضوابط إنشـائية على أعلى مستوى لضمـان تنفيذ المشـروعات بأعلـى جودة، وأطلقنا امتيازات لتشـجيع البناء الأخضر، مضيفًا في هذا الإطار أن هناك ١٢ مشروعًا تقدم للشـركة للحصول على شـهادة البناء الأخضر، متوقعًا أن تضم العاصمة الإدارية أكبر عدد من المشـروعات الخضراء خلال ٣ سنوات.

وأشـار خالد عباس، إلى أن شركة العاصمة الإداريـة توقفت عـن بيـع الأراضي خلال العامين الماضيين إلا من عدد محدود جدًا من الطلبات لا تتعدى ١٥٠ فدان، وذلك بهدف حل المشاكل الداخلية للشركة، وكذلك التعاون مع المطورين لسـرعة إنجاز مشـروعاتهم، عبر منحهم مزايا وتسهيلات أبرزها جدولة الغرامات وحل مشـاكل المطورين الماليـة، ومنح امتيـازات للبناء الأخضـر، ممـا أثمـر عن عودة تنفيذ المشـروعات للمعـدلات المطلوبـة واستكمال المشروعات.

معايير عالمية

وقـال رئيـس مجلـس إدارة شـركة العاصمـة الإداريـة للتنميـة العمرانية، إن عدد السـكان فـي العاصمة سـيرتفع من ٨٠ ألف في الوقت الحالي إلى أكثر من ١٠٠ ألف سـاكن بنهاية العام الحالي، علـى أن يرتفع هذا العـدد إلى ما بين ٤٠٠-٥٠٠ ألف نسمة خلال فترة تتراوح من ٣ إلى ٥ سنوات، وهو ما يتطلب سرعة توفير جودة الحياة للمواطنـين بالعاصمة الإدارية بجودة مرتفعة تختلف عن المتاحة في السوق، سواء في البنية التحتية والخدمات والصيانة وإدارة الخدمات والمسطحات الخضراء.

عـدد "عبـاس" مظاهر جـودة الخدمات المقدمة للسـكان، بداية من بنيـة تحتية ذكية يتوافـر بها أحـدث التقنيـات التكنولوجية، ورغم إنفاق اسـتثمارات ضخمة لتنفيذ هذه البنيـة إلا أن العوائد المسـتقبلية لها ضخمة جـدًا، مشـيرًا في هذا الصدد إلى أن نسـبة الهالك في العاصمة المسـتهدفة من شـبكة المياه سـتتراوح ما بـين ٧-١٠٪-وهي نفس المعدلات العالمية- في حين تصل هذه النسـبة محليًا ما بين ٢٥-٢٧٪، وهناك شـركة ألمانية تتولـى إدارة خطوط المياه والصرف الصحي وتستهدف الوصول لهذه النسبة من الهالك.

وذكـر أن شـركة العاصمـة الإدارية تعمل في الفتـرة الحالية على إنشـاء محطة مياه باسـتثمارات ٤٠ مليار جنيـه بطاقة إنتاجية للمرحلة الأولـى ٨٠٠ ألف متر مكعب يوميًا، علـى أن ترتفع إلى ١,٥ مليـون متر مكعب تكفـي لتلبية احتياجـات المرحلتـين الأولى والثانية من العاصمة الإدارية، وبخفض نسبة الهالك من المياه سيمكن توفير أكثر من ١٥٠ ألف متر مكعب يوميًا.

وقال "عباس"، إن إنشـاء العاصمة الإدارية لتصبح مدينة "ذكية" ليس المقصود به وضع تصميمات عصرية للمباني فقط، ولكن تطبيق أحـدث الأنظمة التكنولوجية في إدارة المباني والخدمـات وتوفير أحدث التقنيات، مشـيرًا في هـذا الصدد إلـى أن الحـي الحكومي بالعاصمـة الإدارية لا يتواجـد فيه عناصر شـرطية؛ لأنه مؤمن بالكامل من خلال أحدث الكاميـرات والتي تصل إلى ١٢ ألف كاميرا، ومـع كل منطقة سـيتم الاكتمال فـي بنائها سيتم تخفيص العناصر الشرطية مع إدخال المزيد من الكاميـرات لمراقبة الوضع الأمني، والتدخل في حال الحاجة في أسرع وقت ما بين ٢-٣ دقائق.

أضـاف أن سـيارات الشـرطة بالعاصمـة الإدارية سـتكون مختلفة عـن الموجودة في الفترة الحالية، وسـتتضمن شاشات حديثة لمتابعـة الوضـع الأمني، علـى أن يتم تزويد العناصر الشـرطية المتجهة للتحقيق في أي بلاغ بفيديو عن الواقعة يتم إرساله من خلال مركز التحكم الرئيسـي، لسـرعة الوصول للمـكان، وكذلـك سـرعة إنهـاء الإجراءات لضمان توفير جودة الحياة للسكان.

وأشـار إلـى حجـم المسـطحات الخضراء المتوافـرة في العاصمة الإدارية، والتي تصل إلى ١٥ متـر مربع من الخضرة لكل فرد في العاصمة، وهو ما يعادل ٢٠ ضعف الموجودة في العاصمة القاهرة، وهناك مشروعات سيتم افتتاحها في هذا الصدد منها المرحلة الأولى من النهر الأخضر، والتي تصل مساحته إلى ٦٠٠ فدان، منها ٤٠٠ فدان لساحة الشعب.

وقـال إن العاصمـة الإدارية سـتسـتضيف أحـداث وفعاليات فنيـة وثقافيـة ورياضية الكبـرى علـى مـدار عـام ٢٠٢٥ بداية من كأس العالم العسـكري للفروسـية في شهر مايو، وكأس العالم لكرة اليد للناشـئين تحت ٢٣ سـنة في شهر سـبتمبر، وبطولة السبعة الكبـار فـي نفس الشـهر، وهنـاك بطولات أخرى عديدة، كما سـيتم تدشين العديد من الحفلات الكبرى بالتعاون مع كبرى شركات الاحتفـالات فـي العالـم، وهنـاك مفاجآت لحفلات كبرى سـيصل عدد زوارها إلى ما بين ٣٠٠-٣٥٠ ألف مشارك للدعاية للعاصمة الإدارية محليًا وعالميًا.

فرص استثمارية

وقال المهندس خالد عباس، إن هناك العديد من الفرص الاسـتثمارية المتاحة أمام القطاع الخـاص في مشـروع العاصمـة الإدارية، بشـرط الجدية، والخبـرة الفنية فـي تنفيذ المشروعات، ومن ثم الملاءة المالية، مضيفًا في هذا الإطار أن الشـركة تلقت عروضًا لشراء أراضي وسـداد قيمتها بالكامـل بالدولار، ولكن تم رفضها بسـبب عـدم وجود خبرات للمتقدمين للحصول على الأرض.

وأضاف "عبـاس"، أن هنـاك تحالف من شركات عالمية تقوم بالتخطيط للمرحلة الثانية من العاصمة الإدارية الجديدة، وخلال الفترة المقبلة سـيتم الإعلان عن المخطط العام لهذه المرحلة، لتحديد الفرص الاسـتثمارية المتاحة بمختلف الأنشطة، مشيرًا لأسباب طرح هذه المرحلة، وهـو قرب انتهاء إجمالي مسـاحة المرحلة الأولى، والتي لم يتبقى منها سوى ٤ آلاف فدان فقط وهناك طلبات لشراء أراضي بمسـاحات تفوق المتبقية، ولذا نعمل على زيادة مخزون الشركة من الأراضي.

وتوقـع أن يتـم البدء فـي تنفيذ المرحلـة الثانية من مشـروع العاصمـة الإداريـة الجديـدة، خـلال النصـف الثانـي مـن العام الجاري، مشـيرًا إلـى أن تكلفـة وحجم اسـتثمارات مرافق هذه المرحلـة سـتكون أقل من الأولـى، والتي شـهدت إنفاق اسـتثمارات ضخمـة علـى البنية التحتية الأساسـية مـن محطات مياه وصرف صحي ومحطـات تبريد وكهرباء وغاز، وسـيتم التشـغيل التجريبي للمرحلة الأولى من محطة الميـاه بنهاية العام الحالي بطاقـة ٤٠٠ ألـف متـر مكعب علـى أن يتم مضاعفتها بعدها بثلاث شـهور، كما سيتم تجـارب تشـغيل محطة الصـرف الصحي بنهاية شهر يونيو.

رفضنا طلبات شراء أراضي بالدولار وهناك العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة أمام القطاع الخاص في مشروع العاصمة الإدارية بشرط الجدية والخبرة الفنية

وحول توفير خدمات لسكان العاصمة الإدارية الجديدة، قال خالد عباس، إن عدد السـكان فـي الوقت الحالي أكثر من ١٥ ألف نسـمة، ويتوقع أن يرتفع تدريجيًا إلى ٨٠ ألف نسمة بنهاية هذا العام، ويشجع هذا النمو السكاني في تشـغيل المزيد من الخدمـات بالعاصمة، وأبرزهـا هناك جامعتين فـي الوقت الحالي، واثنين آخرين سـيبدأن العمل مع بداية العام الدراسـي الجديد، و٦ مدارس منها مدرسة تملكهـا شـركة العاصمـة الإدارية سـتبدأ اسـتقبال الطلاب هذا العـام، وهناك طلبات كثيـرة للتقـدم للالتحاق بها، عـلاوة على ٤ مستشفيات تحت الإنشاء، بخلاف مستشفى للتأمين الصحي تحت الإنشاء، وأخرى تعمل في الوقت الحالي مملوكة لشركة العاصمة.

أشـار خالد عباس، إلى أن شركة العاصمة الإداريـة تمتلـك عـددًا مـن المشـروعات "الأيقونية"، وجاهزة للافتتـاح قريبًا، ومنها مدينة الفنون والثقافة التي اسـتحوذت عليها الشركة وتبلغ مسـاحتها ١٢٠ فدانًا، وتضم مبنى المسـاح ويشمل ٣ مسارح منها مسرح الأوبرا، وهو أكبر مسـرح فـي العالم يضم ١٥٠٠ كرسـي، ومتحف يضم آثـار حربية، وثاني أكبر مكتبة بعد مكتبة الإسكندرية تضم أكثر مـن ٥ ملايين كتـاب، ومتحف للوحات وآخـر للعمـلات، بخلاف المناطـق المفتوحة والاستوديوهات، ويتم مخاطبة فنانين عالميين لاسـتغلال هذه الاستوديوهات وإنتاج أعمال فنية يتم عرضها وطرحها للبيع في مزادات.

رضوى عبدالله

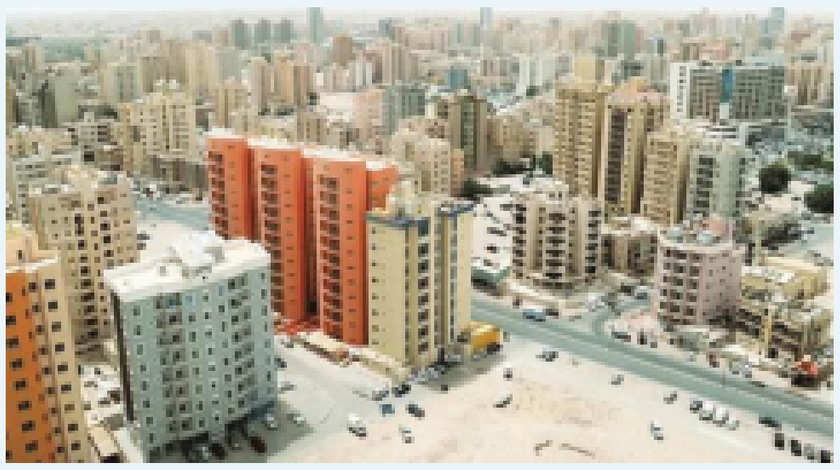

العقار المصري يدخل سوق التحول الرقمي والتصدير

إطلاق منصة «مصر العقارية» كأول منصة رسمية متخصصة في تسويق العقارات إلكترونيا

يشهد السـوق العقاري المصري تحولًا رقميًا مهمًا مع الإطلاق التجريبي لمنصة "مصر العقارية" ، التي تعد أول منصة رسـمية متخصصة في تسـويق العقارات إلكترونيًا، وتأتي هذه الخطوة في إطار توجه الدولة نحو التحول الرقمي وتعزيز الشـفافية في السـوق العقاري، وهو ما يفتح آفاقًا جديدة أمام المسـتثمرين والمشـترين المحليـين والدوليين، ومـن المقرر أن يتـم الإطلاق بحضـور الدكتور عمـرو طلعت، وزير الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات، والدكتور شـريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مما يعكس اهتمام الدولة بتعزيز التحول الرقمي في هذا القطاع الحيوي.

ويعـد القطـاع العقـاري من أكبر المسـاهمين فـي الاقتصاد المصري، حيث يمثل نسـبة كبيرة مـن الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه أحد القطاعات القادرة على جذب الاسـتثمارات المحلية والأجنبية، ومـع التطورات التكنولوجية المتسـارعة، أصبح من الضـروري دمج الحلول الرقمية في هـذا القطاع لتعزيز قدرته على المنافسة عالميًا، وهو ما تسعى منصة "مصر العقارية" إلى تحقيقـه من خلال تقديم تجربة متكاملة تسـهل عمليات البحث والشـراء، سـواء للمصريين في الداخل أو للمصريين بالخارج والمستثمرين الأجانب.

وتمثل المنصة الجديدة أداة رئيسـية في استراتيجية تصديـر العقار المصـري، حيث توفـر بوابة رقمية متكاملة تتيح للراغبين في الشراء، سواء داخل مصر أو خارجهـا، فرصة الاطلاع علـى كافة العقارات المتاحة في السـوق، وبفضل التكنولوجيا الحديثة، يمكن للمسـتخدمين الوصول إلى صور تفصيلية للوحـدات المختلفـة، والاطـلاع على المسـاحات والأسـعار وطرق الدفع، مما يمنحهم تجربة شراء أكثر شـفافية وسهولة، وكأنهم متواجدون فعليًا في مصر.

منتجات عقارية متنوعة

تعـرض المنصـة مجموعـة واسـعة من المنتجـات العقارية، بدءًا من الشـقق والفيـلات، مـرورًا بالعقـارات التجاريـة والإداريـة، وصولا إلى المشـروعات العقاريـة الكبـرى والوحدات السـياحية والفندقية، ممـا يعكـس التنـوع الكبير في السـوق العقاري المصري، كما أنها تسـهم في تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث ستشارك الشركات العقاريـة والمطـوريـن العقاريـون فـي عرض مشـروعاتهم عبر المنصة، مما يخلق سوقًا رقمية متكاملة تخدم جميع الأطراف.

وزير الإسكان: العقار المصرى مخزون القيمة سواء للأفراد أو للشركات.

وتعد الرقمنة وسـيلة فعالة لتعزيز الشـفافية في السـوق العقاري، حيـث توفر المنصة معلومات موثوقـة حول العقارات والأسـعار، مما يحد من التلاعب والممارسات غير المشروعة، كما تسـهم في تسهيل الإجراءات الإدارية والتمويلية، مثل الحصول على القـروض العقارية، ودفع المقدمـات إلكترونيًا، مما يجعل تجربة الشراء أكثر سهولة وأمانًا.

تصدير العقار

وبحسـب خبـراء ومطوريـن عقاريـين ، تأتي منصـة "مصر العقارية" كخطوة اسـتراتيجية لدعم تصديـر العقار المصري وجذب الاسـتثمارات الأجنبية، حيث تتيح للمستثمرين الدوليين فرصة استكشـاف السـوق المصري بسـهولة، ممـا يعزز من تنافسـية مصر في القطـاع العقاري على المسـتوى الإقليمي والعالمـي. ومـن المتوقـع أن تسـهم المنصة في زيـادة حجم الاسـتثمارات العقاريـة خلال الفترة المقبلة، خاصة مع تزايد اهتمام المسـتثمرين الأجانب بالعقارات المصرية بفضل موقعها الجغرافي المميز وتكلفتها التنافسية مقارنة بالأسواق الأخرى.

ويؤكـد الخبراء أن إطلاق منصـة "مصر العقارية" ليس مجرد خطوة في التحول الرقمي، بل هو رؤية اسـتراتيجية لتعزيز موقع مصر على خريطة الاسـتثمار العقاري العالمية، فمن خلال تقديم سـوق إلكترونية متكاملة، يتم دعم الاقتصـاد الوطني، وتحفيز الاسـتثمارات الأجنبية، وفتـح آفـاق جديدة أمـام المصريين بالخارج والمسـتثمرين الدوليين، مما يسـهم فـي تحقيق طفرة حقيقية في القطاع العقاري المصري.

ويشـيرون إلـى أن الحكومة اتخذت خطـوات كبرى من أجل دخـول مصر عالـم تجارة تصديـر العقار المصـري للخارج، وجلب اسـتثمارات ضخمة، وتتخطى التجـارة نحو ٢ تريليون دولار سـنويا، ومـن أبرز الخطـوات التى اتخذتهـا الحكومة لتشـجيع تجارة تصدير العقار المصرى للخـارج، منح الإقامة والجنسـية للأجانب مقابل شـراء عقار، فضلا عن التسهيلات الكبرى الخاصة بتسجيل العقارات، بالإضافة إلى المشاركة فى المعـارض العقارية الكبرى التى تقام خارج البلاد، بجانب تنوع المنتج العقارى المصرى والدخول فى عصر المدن الذكية.

تجـارة تصديـر العقار الكبـرى، جعلـت المطوريـن العقاريين ورجال الأعمـال يطالبون الحكومة بضرورة دعم القطاع الخاص للمساهمة فى تصدير العقار المصرى للخارج والاستفادة من تلك التجارة العالمية للمسـاهمة فى دخول مصر عالم تصدير العقار، وخاصة أن العقار المصرى أصبح مؤهل للدخول فى المنافسة.

وأكـد الدكتور وائل أبو السـعود، المطور العقـارى، أن إطلاق منصـة مصر الرقمية، خطوة جيدة نحو تصدير العقار المصرى للخـارج، وهو ما يؤكـد أن الحكومة المصرية بدأت تسـير فى الاتجاه الصحيح نحو الاستفادة من تلك التجارة الضخمة.

وطالـب الحكومـة المصرية، بضرورة وضـع محفزات لتصدير العقار المصرى للخارج، أسـوة بقطـاع الصناعة، لافتا إلى أن القطـاع العقـارى لا يقل أهمية عن الصناعـة، وصناعة العقار تشـمل أكثر من ٩٠ صناعـة، وهو ما يسـتوجب من الحكومة والدولـة وضـع محفزات قوية للقطاع العقـارى من أجل جلب عملة صعبة للبلاد.

وأضاف، أن تلك المحفزات يجب أن تشـمل تخصيص أراضى مميزة فى مواقع مميزة ومدن تشهد اقبال كبير، وذلك للمطورين بأسعار مخفضة، فضلا عن منح اعفاءت ضريبة للشركات التى تعمل علـى تصدير العقار، وأن تكـون الفائدة المخصصة لبيع الأراضى بالتقسيط بأنظمة ميسرة ومخفضة.

وشـدد على ضرورة فتـح أفق عالمية لتصديـر العقار المصرى للخارج، من خلال السـفارات المصرية بالخـارج، والتعاقد مع شـركة دعاية وتسـويق عالمية لإبراز مزايا مصـر للعالم أجمع لتحسـين الصورة الذهنية لدى المواطنين والمستثمرين الاجانب، فضـلا عن الاسـتعانة بشـركات انتاج سـينمائى عالمية وذلك للتصوير داخل مصـر، لإبراز المناظـر الطبيعية والسـياحية المصرية، والآثار المصرية للعالم أجمع حتى يتم تصدير الصورة الايجابية لمصر وتحسين الصورة السلبية عن مصر.

الأرخص عالميا

ولفـت الدكتور محمود العدل -المطور العقارى- إلي أن العقار المصرى أصبح العقار الأرخص عالميا وخاصة بعد تحرير سعر الصرف فى الفترة الأخيرة، فضلا عن المزايا الأخرى التى يتمتع بها العقار فى السـوق المصرى، من بينها التنوع فى المساحات والمشـروعات، فضلا عن الأكواد الجديدة التى دخلت السـوق المصـرى من أبـراج ونظام مجتمعات عمرانيـة متكاملة، ونظام الكمبوند وخلافـه، بالإضافة إلى الطلـب الحقيقى على العقار داخل السوق المصرى بالمقارنة الأسواق العالمية الأخرى.

وشـدد على ضرورة تعاون الدولة متمثلة فى كافة الوزارات من إسـكان وتجارة وصناعة وداخلية وهجـرة للوصول إلى رؤية واضحة تساهم بشكل كبير فى استفادة مصر من تجارة تصدير العقار، وخاصة أن مصر تحتل مرتبة متدنية من تلك التجارة التى تتخطى الـ ٢ تريليون دولار.

و طالـب المهنـدس أحمد مسـعود، المطـور العقارى، بضرورة التوسـع فى إقامة المعـارض العقارية الدولية فـى مختلـف دول العالم وتكـون بالتنسـيق والتعاون مـع الحكومة، بحيـث تكون الدولة متواجـة فى مختلف المعـارض لتعطى ثقة كبيرة لتلك الشـركات المشـاركة فى هذه المعارض، وتكون بمثابة رسـالة طمأنة للمستثمر الأجنبى لشراء عقار.

وأكد على ضرورة الإسـراع فى إجراءات تسـجيل العقـار المصـرى وخاصة للأجنـى ومنح مزايا كبرى أهمها منح الإقامة مقابل شـراء عقار، مؤكـدا أن مصـر تتمتـع بمزايـا ويجب الاستفادة منها.

وأضـاف، أن القطـاع الخـاص، لا يقدر بمفرده علـى إدارة تلـك المنظومة، ويجب أن يكـون هنـاك دور فعـال للحكومـة فى ملف تصدير العقار، لأنه سـيكون بمثابة الالية الوحيـدة القـادرة على جذب اسـتثمارات أجنبية كبرى.

وأوضـح، أن تصدير العقار، من أهـم التجارات العالمية، ووتجـاوز حجم الـ ٢ تريليون دولار سـنويا، فيما لا تتجاوز نسـبة مصر من تلك التجارة عن ٢,٥٪، مشـيرا إلى ان مصر أصبح لديها منتجـات عقارية متنوعه ما بين الإدارى والتجارى والطبى والسكنى وشقق فندقية، وهو ما يلبى احتياجات المواطن والمستثمر العربى والأجنبى.

وأشـار إلى أنّ المرحلة المقبلة ستشـهد طفرة كبيرة في معدلات نمو تصديـر العقار المصري للخارج.. لافتا إلى أنّ هذه المرحلة هي الأنسـب لـ تصدير العقار المصـري للخارج في ظل الطفرة العقارية الكبيرة التي تشـهدها السـوق المصرية وتحديدا في مجال القطاع العقاري .

هدف استراتيجي

كان المهنـدس شـريف الشـربيني، وزير الإسـكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، شارك فى فعالية الإطلاق الرسمى لمنصة مصر العقارية الحكومية ، وأكد خلال كلمة له أن إطلاق المنصة هو بمثابة تحقيق حلم نحو التحول الرقمى فى القطاع العقارى حيث يحقق عددا من الأبعاد المهمة وهى تصدير العقار المصرى ووجود رقم تعريفى للوحدة السكنية كما أنها المظلة التى تحتوى كل القائمين على القطاع العقارى، معربا عن تقديره لتنظيم هذه الفعالية المرتبطة بأحد أهم الجوانب الرئيسية للمنظومة العقارية، حيث أخذت الدولة المصرية على عاتقها ملف التنمية العمرانية والعقارية كأحد الأولويات الوطنية لتشـجيع الاستثمار الوطنى والأجنبى، حيث تساهم أنشـطة القطاع العقارى فى الاقتصاد القومى وتتزايد بشـكل تدريجى خلال السنوات الأخيرة بفضل المشروعات القومية التى نفذتها الدولة المصرية، كما يعد العقار المصرى هو مخزون القيمة سـواء للأفراد أو للشركات، ومن ثم الحفاظ على إسـتدامة هذا القطاع هو هدف إسـتراتيجى نحو إتزان الاقتصاد القومى.

وأضـاف: "ولعل محور هذه الفعاليـة والتى تتناول موضوعات تسـجيل وتسويق وتصدير العقار موضوعات ذات أهمية تنفيذا لتوجيهـات الرئيس عبدالفتاح السيسـى للتفكيـر فى حلول جديدة وبناءة نحو جذب وتشـجيع الاستثمار الدولى، لافتا إلى أن تصدير العقار يتطلب مجموعـة من الإجراءات التنفيذية عن طريق تقديم التسـهيلات المختلفة، وتسعى وزارة الإسكان حاليًا إلى وضع إستراتيجية متكاملة لتسويق العقار المصرى بالخارج وتحديد الأسـواق المسـتهدفة ويتطلب ذلك حصر المعروض من الوحدات وتصنيفها ووضعها على منظومة إلكترونية موحدة».

وتابـع الوزير قائـلا: "فمن خلال الرقم العقـارى الموحد يمكن حصر وإدارة وتسـويق الثروة العقارية بطريقة أفضل وضبط العلاقة بـين الافراد والمطور العقاري. ويعد إطلاق منصة مصر الرقمية خطـوة هامة نحو توجه الدولة للتحـول الرقمى وتعزيز الشـفافية فى السـوق العقارى، حيـث توفر البوابـة الرقمية المتكامـلة وتتيـح للراغبين فى الشـراء، سـواء داخل مصر أو خارجهـا، فرصـة الاطلاع علـى كافة العقـارات المتاحة. ومن خـلال هذه المنصات الرقمية يمكن أن توفر لملاك العقارات كافة الخدمات بما يسـاهم فى زيـادة القيمة العقاريـة. كذلك يمكن اسـتخدام المنصة العقارية فى زيادة الترويج والاسـتثمار لمدن الجيل الرابع خاصة بالعاصمة الإدارية والعلمين الجديدة».

وأعرب المهندس شـريف الشربينى عن أمنيته أن تسهم هذه المنصـة فى تطوير صناعة العقار فى مصر بما يخدم الاقتصاد القومى فى جمهوريتنا الجديدة.

محمد محيي الدين

سياسات وإجراءات ترامب تفرض نفسها علي مناقشات القمة العالمية للحكومات ٢٠٢٥ في دبي

مسئولون عالميون يحذرون من تأثيرات علي الاقتصاد العالمي

ناقشـت جلسـات القمة العالمية للحكومات فـى دبى علـى مدى ثلاثة أيام، وبمشـاركة ٣٠ رئيـس دولة و١٤٠ حكومـة وأكثر من ٨٠ منظمة دوليـة وإقليمية، أكثـر الملفات إلحاحًا على الساحتين الإقليمية والدولية؛ تحت شعار "استشراف حكومات المستقبل» .

وهيمنت سياسـات الرئيـس الأمريكي دونالد ترامب ومـا تمثله من تهديد لأمن واسـتقرار العالم ، على نقاشـات القمة؛ إضافة إلى رؤية شـاملة لانعكاسـات الذكاء الاصطناعي على المجالات كافة.

و دعا وزير شؤون مجلس الوزراء الإماراتي، رئيس مؤسسة القمة العالمية للحكومات محمد القرقـاوى، البشـرية إلى التعلم مـن أخطاء الماضي مع بداية عصر تكنولوجى جديد. وقال إن الذكاء الاصطناعى سـيدفع الحضارة إلى الأمام على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة بشكل أسرع من أى مرحلة فى التاريخ، داعيًا الحكومات إلـى مواكبة الابتكار،وطالب أغنى الدول بالمساهمة بشكل أكبر فى القضاء على الفقر.

واسـتعرض القرقاوى ملامـح من التغييرات الكبرى التى يشـهدها العالم؛ حيث أشار إلى أن عدد سـكان العالـم قفز إلـى ٨,٢ مليار نسـمة اليوم، وتضاعف حجـم الاقتصاد من ٣٤ تريليون دولار إلى ١١٥ تريليون دولار عام ٢٠٢٤، ونمت التجارة الدولية من ٧ تريليونات إلى ٣٣ تريليون دولار عام ٢٠٢٤.

وأوضـح القرقـاوي، أن العالـم انتقل من هيمنـة الشـركات الصناعيـة والتقليدية مثل النفـط والصناعات الثقيلـة والخدمات المالية إلى صدارة الشـركات التكنولوجيةوالمنصات الرقميـة، وشـهد العالم تحـولات عميقة في المشـهد الاقتصادي العالمي، حيث صعدت كل من الصين والهنـد مقابل تراجع بعض الدول الصناعيـة المتقدمة، وفـي عام ٢٠٠٠ كان العالـم متفائل بالعولمة، إلا أن العالم شهد مع صعود الشعبوية سياسـات الانكفـاء الداخلي والتجزئة.

وقـال إن "عدد مسـتخدمي الإنترنـت فـي العـام ٢٠٠٠ كان أقـل مـن ٧٪ من إجمالي سـكان العالم، مقارنة بأكثر من ٦٠٪ اليـوم، وكانت قيمة العملات الرقميـة في العام ٢٠٠٠ تسـاوي صفرا، أما اليوم فتقدر قيمتها بـ ٣ تريليونات دولار ، وفي العـام ٢٠٠٠ كانـت الحروب التكنولوجية والروبوتات العسـكرية في أفلام الخيال العلمي فقط، واليوم نشـهد الحروب بالدرونـز والروبوتـات والـذكاء الاصطناعـي، وكان العالم يخـاف من الحروب النووية فقط، واليوم العالم يخاف من الحروب النووية والسيبرانية والبيولوجية».

مشاركة مصرية

عقدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، عددًا من اللقاءات الثنائية خلال مشاركتها بأعمال القمة العالمية للحكومـات ٢٠٢٥ في دبي، والمنعقدة تحت شعار "استشراف حكومات المستقبل"، التي انعقدت الأسـبوع الماضي ، بمشـاركة واسعة لرؤسـاء دول وحكومات ومنظمات دولية وإقليمية، وذلك لبحث سبل التعاون المختلفة.

وعقدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، اجتماعًا مع محمد سـيف السـويدي، المدير العام لصنـدوق أبو ظبي للتنمية، لمناقشة موقف برامج التعاون القائمة بين جمهورية مصر العربية وصندوق أبو ظبي للتنمية وبحث سبل التعاون بشأن مشروعات التعـاون المسـتقبلية مع الصنـدوق، معبرة عن شـكرها لدولة الإمارات العربية الشقيقة ومؤسسـاتها لمسـاهمتها في دعـم وتمويل المشـروعات التنموية في مصر بما يتماشى مـع جهود التنميـة التي تنتهجهـا الحكومة المصرية ورؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠.

وبحث الجانبان جهود توسيع نطاق التعاون المشتركة في إطار جهود تعزيز الدبلوماسية الاقتصاديـة لتمويـل التنميـة فـي مصر، خاصـة مع الجهـود التي تقوم بهـا الدولة لتشـجيع الاسـتثمارات وتهيئة بيئة الأعمال فـي العديد من القطاعـات ذات الأولوية مثل الطاقة المتجـددة، والتكنولوجيا والاتصالات، والزراعـة، والاقتصـاد الأخضـر وغيرها، بالإضافة إلى الشـراكة مع القطاع الخاص في مشروعات تحلية مياه البحار.

كمـا ناقـش الجانبان الاسـتعدادات لإيفاد بعثـة مـن صنـدوق أبوظبـي للتنمية خلال العام الجاري لدراسة مستقبل العلاقات بين الجانبين، وبحث المشروعات المستقبلية.

وأكدت وزيـرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، العلاقة الوثيقة بين البلدين الشـقيقين علـى مختلف الأصعـدة، والتي تمثـل حجر زاوية فـي مواجهـة التحديات التي تواجهها المنطقة، خاصة على المسـتوى الاقتصادي.

يذكر أن علاقات التعاون بين جمهورية مصر العربية وصندوق أبو ظبـي للتنمية بدأت عام ١٩٧٤ كأحـد أهـم شـركاء جمهورية مصر العربية فـي التنمية، حيث سـاهم الصندوق في تمويل العديد من المشروعات ذات الأولوية بمصـر وفـي قطاعات كثيـرة مثـل الزراعة والصناعـة والكهربـاء والإسـكان والطـرق والتنمية الزراعية.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

من جانب آخر، التقت الدكتورة رانيا المشاط، إلسا بيليتشوفسكي، مديرة الحوكمة العامة بمنظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة، معربةً عـن تقديرها العميـق للتعاون المثمر بـين الحكومـة المصريـة ومنظمـة التعاون الاقتصادي والتنمية في إطار المشروع الممول من الاتحاد الأوروبـي "دعم تعزيز الحوكمة الإدارية والاقتصادية العامة في مصر" على مدى السـنوات الثلاث الماضية، والذي دعم جهود الحكومـة المصرية فـي تعزيز رصد وتنفيـذ إصلاحـات الحوكمـة العامة ذات الأولويـة، وخاصـة دعم تنفيـذ رؤية مصر ٢٠٣٠ وخطة الإصلاح الإداري الوطنية.

وأكدت "المشـاط"، أن هـذا التعاون الناجح نتج عنـه تحقيـق إنجازين رئيسـيين منهم مراجعـة الحوكمـة العامة لمنظمـة التعاون الاقتصادي والتنمية في مصر، ودليل إعداد الخطة العامة السـنوية للتنميـة الاقتصادية والاجتماعيـة، وتعكـس هـذه النتائـج قوة شراكتنا ومساهماتها التحويلية في الحوكمة والتخطيط الاقتصادي في مصر.

تعزيز الإصلاحات

وخلال مشـاركتها بالجلسة الوزارية حول «التوقعات الاقتصادية الإقليمية لعام ٢٠٢٥»، والمنعقدة خلال أعمال القمة العالميـة للحكومات ، توقّعَت الدكتـورة رانيـا المشـاط، وزيرة التخطيـط والتنميـة الاقتصادية والتعـاون الدولـي، أن ينمـو الاقتصاد المصري بنسـبة ٤٪ في العـام المالي الجـاري، موضحةً أنّ الحكومة قامت على مدار الأشهر الماضية باتخـاذ تدابير على مسـتوى السياسـات المالية والنقدية، وتنفيذ إصلاحـات هيكليـة عـززت مـن مرونـة الاقتصـاد المصـري، وقدرتـه علـى مواجهـة الصدمات المستقبلية.

الوفد الوزاري المصري يبحث تعزيز الاستثمارات الأجنبية خلال لقاءات مع ممثلي شركات عالمية ..

وأضافت

الحصاد
الرؤية الثاقبة أمام عينيك
• السنة السابعة عشر • الاحد 16 فبراير 2025 • العدد 781

ديون مصر الخارجية تسجل ١٥٥,٢ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠٢٤

كشف البنك المركزي المصري عن وصول حجم الدين الخارجي لمصر إلى ١٥٥,٢٠٤ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠٢٤، مقابل ١٥٢,٩ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٤ ، ونحو ١٦٤,٥٢١ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣.

وبحسب تقرير صادر عن البنك المركزي ، فقد سجل الدين الخارجي طويل الأجل نحو ١٢٧,٥٣٨ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠٢٤، مقابل ١٢٦,٨ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٤، وسجلت الديون قصيرة الأجل نحو ٢٧,٦٦٥ مليار دولار، مقابل ٢٦,٠٢٤ مليار دولار.

وأوضح أن أرصدة الديون الخارجية المستحقة على الحكومة سجلت ٨٠,٣٧٤ مليار دولار بنهاية سبتمبر الماضي مقابل ٨٠,١٧٨ مليار دولار بنهاية يونيو الماضي ، بينما سجل حجم الديون المستحقة على البنك المركزي نحو ٣٥,٠١٩ مليار دولار مقابل ٣٤,٦٦٨ مليار دولار.

البنك التجاري الدولي «CIB» يوقع اتفاقية تمويل بقيمة ١,٨ مليار جنيه مع «CRC» لتنفيذ مشروع «سولانا» في زايد الجديد

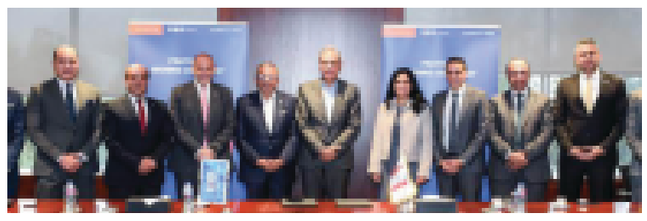

أعلن البنك التجاري الدولي – مصر (CIB) عن توقيع اتفاقية تمويل بقيمة ١,٨ مليار جنيه مصري مع الشركة الهندسية للإنشاء والتعمير (CRC)، وهي شركة مقاولات عامة تابعة لمجموعة درة، وذلك لتمويل أعمال الإنشاءات الخاصة بمشروع "سولانا" في زايد الجديدة بالقاهرة.

تعكس هذه الاتفاقية التزام البنك التجاري الدولي – مصر بدعم قطاع التشييد والبناء في مصر، وتأكيدًا على ثقته في قدرة مجموعة درة على تنفيذ مشروعات كبرى تسهم في النمو الاقتصادي وتعزز التنمية العمرانية المستدامة.

وفي هذا السياق، صرح عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي في CIB،قائلًا:

"يسعدنا التعاون مع شركة CRC في هذا التمويل، الذي يؤكد ثقة البنك في مجموعة درة كشريك استراتيجي قادر على تنفيذ مشاريع إنشائية كبرى تساهم في ازدهار الاقتصاد المصري. ونتطلع إلى تحقيق المزيد من النجاحات معًا في المستقبل."

من جانبه، أعرب المهندس محمد درة، رئيس مجلس إدارة CRC، عن تقديره لهذا التعاون قائلًا: "نحن سعداء بالتوافق الاستراتيجي بين CRC وCIB، الذي يعكس التزام البنك بدعم قطاع المقاولات في مصر. كما نثمّن جودة الخدمات التي يقدمها CIB، ونتطلع إلى استكشاف مزيد من فرص النمو ومشاركة النجاح في المستقبل."

للعام الثالث علي التوالي

بنك مصر يجدد احتفاظه بـ« ٦ شهادات» في نظم إدارة الجودة العالمية « الأيزو»

قام بنك مصر القطاع الإداري للعام الثالث على التوالي بتجديد احتفاظه ب ٦ شهادات في نظم إدارة الجودة العالمية من شركة EURO CERT العالمية وهي شهادة الأيزو ISO ٩٠٠١:٢٠١٥ في مجال نظام إدارة الجودة، شهادة الأيزو ISO ١٤٠٠١:٢٠١٥ في مجال نظام الإدارة البيئية، شهادة الأيزو ISO ٤٥٠٠١: ٢٠١٨ في مجال نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية، شهادة الأيزو ISO ٣٧٠٠٠:٢٠٢١ في مجال إرشادات الحوكمة المؤسسية، شهادة الأيزو ISO ٣٧٣٠١:٢٠٢١ في مجال نظام إدارة الامتثال، شهادة الأيزو ISO ٢٠٤٠٠:٢٠١٧ في مجال ممارسات الشراء المستدام.

حيث تم تجديد هذه الشهادات للبنك بحضور الدكتور/ خالد صوفي رئيس مجلس إدارة هيئة المواصفات والجودة ورئيس المنظمة الدولية للتقييس، والمهندس / هاني الدسوقي رئيس المجلس الوطني للاعتماد وفقًا للمواصفات والمعايير الدولية المعتمدة في هذه المجالات، وذلك بعد خضوعه لعملية تدقيق ومراجعة دقيقة من الجهة المانحة، للتأكد من توافق السياسات والإجراءات الداخلية مع المعايير العالمية لنظم الإدارة، ويُعد حصول القطاع الإداري ببنك مصر على هذه الشهادات تأكيدًا على التزام البنك بتطبيق أفضل الممارسات الإدارية وفقًا للمعايير الدولية.

وفي هذا السياق، صرّح حسام الدين عبد الوهاب – نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر، بأن حصول البنك على هذه الشهادات يُعد بمثابة إشادة دولية بقدرة البنك على مواكبة أفضل الممارسات العالمية، وتحقيق نظم إدارة ناجحة في ستة مجالات مختلفة وهي نظم إدارة الجودة، البيئة، الصحة والسلامة المهنية، إرشادات الحوكمة المؤسسية ، نظام إدارة الامتثال، ممارسات الشراء المستدام، حيث أن هذه الشهادات تعد ترجمة حقيقية للجهود المبذولة والتحديث المستمر لأنظمة وإجراءات العمل بما يضمن تهيئة السُبل نحو تحقيق أعلى معدلات للأداء والاستخدام الامثل للموارد والتوجه نحو ترشيد الإنفاق.

وأكد حسام الدين عبد الوهاب أن هذه الشهادات تعكس الجهود المستمرة التي يبذلها البنك لتحديث أنظمته وإجراءاته، بما يضمن تحقيق أعلى معدلات الأداء والاستخدام الأمثل للموارد، وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

ويحرص بنك مصر على تطوير مهارات كوادره البشرية من خلال توفير برامج تدريبية متخصصة وفق أحدث الممارسات العالمية، وأن هذا الاهتمام المستمر يهدف إلى تحقيق أعلى مستويات الجودة والكفاءة في مختلف العمليات، وضمان تقديم الخدمات المصرفية بأفضل مستوى للعملاء، كما يلتزم البنك بتطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية لضمان تحقيق الجودة الشاملة، وتعزيز الأداء المؤسسي بما يواكب التطورات العالمية في القطاع المصرفي.

ويُعد حصول البنك على هذه الشهادات المرموقة بمثابة وسام استحقاق لثقة العملاء، الذين يُعتبرون محور اهتمام البنك وشركاء نجاحه، ويحرص البنك دائمًا على تقديم خدمات متميزة تلبي احتياجات العملاء، والحفاظ على نجاحه طويل المدى من خلال اتباع استراتيجيات تعكس التزام البنك بالتنمية المستدامة وتعزيز الازدهار الاقتصادي لمصر.

«المصرف المتحد» يرعي المؤتمر الدولي للادارة والابتكار في الضمان الاجتماعي دعما للتنمية المستدامة

اشرف القاضي : 3 محاور لاستراتيجيات المصرف المتحد نحو الاستثمار في الطاقات البشرية وتعظيم ادائها.

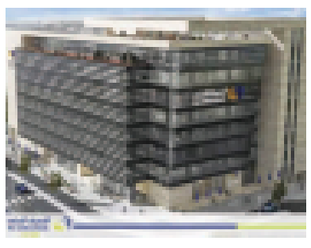

اعلن المصرف المتحد رعايته للمؤتمر الدولي للادارة والابتكار في الضمان الاجتماعي والذي عقد بالقاهرة في الفترة من ١١-١٣ فبراير ٢٠٢٥ الحالي. تحت رعاية السيد الدكتور مصطفي مدبولي – رئيس وزراء مصر وينظيم من الهيئة القومية للتامين الاجتماعي وبالتعاون مع الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الايسا).

وكان اللواء جمال عوض – رئيس الهيئة القومية للتامينات الاجتماعية قد افتتح فاعليات المؤتمر بحضور الدكتور خالد عبد الغفار نائب رئيس الوزراء ووزير الصحة والسكان والدكتورة مايا مرسي – وزيرة التضامن الاجتماعي ومحمد جبران – وزير العمل ورئيس الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الايسا) ووفود الممثلة للدول الاجنبية ونخبة من الحضور.

استهدف المؤتمر الي تسليط الضوء علي احدث الابتكارات والممارسات العالمية في مجال الضمان الاجتماعي ودورها في تعزيز اهداف وتطبيقات التنمية المستدامة.

و تحت شعار "التميز في الضمان الاجتماعي" أقيمت فاليات المؤتمر، الذي ناقش عدة محاور رئيسية منها : التخطيط الاستراتيجي وادارة المخاطر – الادارة والابتكار في الضمان الاجتماعي – تطور الحوكمة والادارة لبناء مؤسسات ضمان اجتماعي مبتكرة ومرنة – دور الابداع وسرعة الاستجابة في الاستمرارية والمرونة من اجل تعزيز ديناميكية الاعمال – تعزيز القيادة التعاونية - وتعزيز الشمولية من خلال تصميم الخدمات التي ترتكز علي احتياجات العملاء - فضلا عن دعم تنقل العمال وانقاذ الامتثال. كذلك استعراض نماذج وتجارب لحالات وممارسات في الادارة والابتكار في الضمان الاجتماعي.

ومن جهته صرح اشرف القاضي – الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب - ان مشاركة المصرف المتحد جاءت استكمالا للدور التنموي الذي يقوم به المصرف المتحد كشريك فعال في دعم الجهود الوطنية والاقليمية لتعزيز مفهوم الضمان الاجتماعي الشامل.

واضاف أن الاستثمار في الابتكارات والمبادرات التنموية تعكس مدي التزام المؤسسة بدورها الاجتماعي في تحسين جودة الحياة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

واشار القاضي ان استراتيجية المصرف المتحد في هذا الشان تشمل ثلاث محاور متوازية:

المحور الاول : تطوير اداء فريق العمل بمختلف الفروع ٦٨ والمنتشرة بجميع انحاء الجمهورية. كذلك الادارات المركزية من حيث زيادة الساعات التدريبية من خلال خطة تدريب وتطوير سنوية مكثفة تضم جميع مجالات العمل المصرفي والرقمي.

الثاني : توفير اعلي قدر من الحماية الاجتماعية لفريق العمل، من خلال وضع خطط للتطوير المؤسسي المستدام وتفعيل الرؤي نحو انظمة التقاعد والآليات الاستثمارية لتحقيق اعلي قدر من مزايا الحماية الاجتماعية ورفع معدلات النمو المستدام لفريق العمل علي مدار سنوات العمل الوظيفي وعند الوصول لسن التقاعد سواء علي صعيد الرعاية الصحية او الحماية الاجتماعية.

الثالث : عملية تأهيل وتطوير شاملة ومكثف لجميع الطاقات البشرية بمختلف اعمارها لضمان التواصل المستمر علي الجانب المهني مما يضمن استمرارية تبادل الخبرات لتحقيق عاملي معايير الجودة العالمية.

واوضح القاضي ان المصرف المتحد يقدم لعملاءه حزمة من الخدمات المالية والرقمية التي تهدف الي تحقق رفاهية المواطن وتوفير الوقت والجهد مثل : باقة "بنكك علي الخط" الرقمية والتي تعمل عيل مدار الساعة ٧ أيام في الاسبوع وتشمل (الانترنت البنكي – الموبيل البنكي والحفظة الرقمية) كذلك مجموعة الحلول المالية المبتكرة مثل : ادارة الثروات والسيولة النقدية. كذلك التأجير التمويلي وتمويلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. والتعاون مع I-Score لتقديم خدمة : الاستعلام اللحظي عن الجدارة الائتمانية والتسجيل في سجل الضمانات المنقولة سواء من خلال الموقع الالكتروني او ماكينات الصراف الآلي التفاعي.

مصر تطرح قضايا «ديون أفريقيا» وإصلاح النظام المالي العالمي علي اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع للتمويل من أجل التنمية

وزير المالية : حل أزمة الديون بأفريقيا يمهد الطريق لإصلاح حقيقي بالهيكل المالى العالمى ومبادلة الديون بالاستثمارات تعزز الاستقرار الاقتصادى بالدول الأفريقية فى ظل ارتفاع حدة المخاطر العالمية

طرح أحمد كجوك وزير المالية، الأولويات المصرية لمعالجة تحديات الديون وتمويل التنمية بأفريقيا خلال مشاركته فى الجلسات الخاصة بأفريقيا على هامش اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع للتمويل من أجل التنمية بنيويورك، موضحًا أن الأولوية للعمل على تحسين مؤشرات الديون ووضعها في مسار نزولي؛ من أجل استعادة ثقة المستثمرين الدوليين في الاقتصادات الأفريقية.

أشار الوزير، إلى أهمية البحث عن خيارات متنوعة ومبتكرة للتمويلات لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، لافتًا إلى بعض الآليات العملية المقترحة لمعالجة قضية الديون ومراعاة الأوضاع الاقتصادية والمالية بالدول الأفريقية ذات الدخل المتوسط.

وأوضح أن البلدان الأفريقية تعاني من ضيق المساحة المالية وارتفاع تكاليف التمويل والصدمات الخارجية والتصنيفات السلبية، مؤكدًا ضرورة التوسع فى استخدام أدوات مبتكرة ومتنوعة مثل الضمانات ومبادلة الديون بالاستثمارات، وبرامج التنمية المستدامة؛ لزيادة التدفقات النقدية وتقليل أعباء الديون، أخذًا في الاعتبار أهمية تعزيز تدفقات ودور القطاع الخاص بشكل يناسب أولويات القارة التنموية.

وقال كجوك إننا نتطلع إلى دور أشد تأثيرًا لبنوك التنمية متعددة الأطراف فى تعظيم التدفقات الاستثمارية بتمويلات منخفضة التكلفة والاستفادة من رأس المال الخاص، موضحًا أن النظام المالي العالمي لا بد أن يدعم الوصول العادل لأفريقيا إلى رأس المال بأسعار مناسبة، وأن رئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين تمثل فرصة لضمان صوت أفريقيا في تشكيل السياسات المالية الدولية.

أشار الوزير، إلى ضرورة تحفيز التمويل المستدام، وتسريع إصلاحات الهيكل المالي العالمي؛ من أجل نظام اقتصادي يعمل لصالح أفريقيا، مع تعزيز تمثيل البلدان الأفريقية في مجالس إدارات بنوك التنمية متعددة الأطراف، والترويج لنماذج التمويل المدمج لتقليل مخاطر الاستثمار في أفريقيا، لافتًا إلى أن مصر تجدد التزامها بالعمل الفعال مع الشركاء الدوليين لدفع أولويات تمويل التنمية بأفريقيا، أخذًا فى الاعتبار أن الاحتياجات المتزايدة لتغطية النفقات الضرورية بالصحة والتعليم والبنية التحتية، تُضاعف الضغوط التمويلية بأفريقيا.

ديون أفريقيا

وأكد أحمد كجوك وزير المالية، أن حل أزمة الديون بأفريقيا يُمهد الطريق لإصلاح حقيقي بالهيكل المالي العالمي ويسمح بتحسن كبير فى مؤشرات التنمية القارية، موضحًا أننا نتطلع إلى خطوات قوية ومؤثرة من المؤسسات الدولية لضمان حصول أفريقيا على تمويلات إنمائية ميسرة دون ضغوط إضافية على أوضاع المديونية.

وقال الوزير، في لقائه مع كريستينا دوارتي، المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للشئون الأفريقية على هامش مشاركتهما فى اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع للتمويل من أجل التنمية بنيويورك، إن «خدمة الديون» بالبلدان الأفريقية تتزايد، والفجوات التمويلية تتسع، والمسار التنموي يتعثر مما يتطلب تضافر الجهود للتعامل مع هذا التحدي المؤثر في حياة الشعوب الأفريقية، داعيًا الدول والمؤسسات المالية والقطاع الخاص للانضمام إلى «مبادرة تحالف الديون من أجل التنمية المستدامة» .

أشار الوزير إلى أهمية تبني استراتيجية متكاملة ومتسقة لتحسين كل مؤشرات المديونية الحكومية، وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، لافتًا إلى أن مبادلة الديون بالاستثمارات تُعزز الاستقرار الاقتصادى بالدول الأفريقية فى ظل ارتفاع حدة المخاطر العالمية.

حلول تمويلية

وعقد أحمد كجوك وزير المالية ، لقاءً ثنائيًا مع رولا دشتي، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا»، على هامش مشاركتهما في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع للتمويل من أجل التنمية بنيويورك، في إطار حرص الجانبين على تبادل الخبرات في مجال ضبط السياسات المالية وتحسين ملفات الدين.

أكد الوزير، أننا نتطلع إلى المزيد من التعاون مع «الإسكوا» في مجال السياسات والحلول التمويلية على نحو يسهم في تعزيز النمو الشامل، موضحًا أن دمج التمويل المستدام في إدارة الدين والسياسات المالية يجذب المزيد من الاستثمارات بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية.

أضاف كجوك، أننا نعمل على الاستفادة من خبرات «الإسكوا» في صياغة الاستراتيجيات المرتبطة بالقدرة على تحمل وتحسين ملفات الديون، لافتًا إلى أن وضع برامج مبتكرة لمبادلة الديون وتحويلها إلى استثمارات بالعملة المحلية يساعد في ضبط السياسات المالية وتوسيع الحيز المالي.

إصلاح الهيكل المالي العالمي

كما أكد أحمد كجوك وزير المالية ، أننا نتطلع إلى دور أكبر في إصلاح الهيكل المالي العالمي، ومعالجة أكثر شمولا ومرونة لقضايا الديون وحوكمة الضرائب الدولية ، موضحًا أن الاقتصادات الناشئة والأفريقية «مثقلة» بمعدلات مرتفعة من الديون؛ بما يخنق قدرتها على الاستثمار في الصحة والتعليم والبنية الأساسية.

وأضاف الوزير، في لقائه مع بوب راي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة «ECOSOC»، على هامش مشاركتهما في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع من أجل التنمية بنيويورك، أنه يجب مضاعفة الجهود الدولية للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمساندة البلدان النامية في مواجهة التحديات العالمية، لافتًا إلى أنه ينبغي تعظيم جهود المؤسسات الدولية لتحفيز مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية من خلال التمويلات الميسرة.

وقال، إنه من المهم ترسيخ العمل الجاد والمنسق لزيادة قدرة الدول النامية على رفع إيراداتها الضريبية بشكل فعَّال وعادل؛ مما يسمح بجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والخارجية.

وأكد أحمد كجوك وزير المالية، أننا نتطلع إلى مضاعفة جهود المجتمع الدولي الهادفة لتعزيز التمويلات التنموية الميسرة، وخلق مساحة مالية أكبر للدول النامية، لافتًا إلى أننا نستهدف مبادرات جديدة لمبادلة الديون باستثمارات فى مجالات التنمية المستدامة والتحول الأخضر.

وقال الوزير، خلال مشاركته فى اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع للتمويل من أجل التنمية بنيويورك، إنه ينبغي زيادة دور ومساهمات القطاع الخاص في تمويل التنمية من خلال تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار.

أشار إلى أهمية تشجيع بنوك التنمية متعددة الأطراف على تقديم المزيد من التسهيلات التمويلية للدول الأعضاء والقطاع الخاص، أخذًا فى الاعتبار أن أعباء الديون تُضعف قدرة البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط على الاستجابة للأزمات وتمويل التنمية، مشددًا على التزام مصر بالتعاون مع جميع الشركاء الدوليين؛ لضمان تحقيق المستهدفات الاقتصادية العالمية.

وأكد أنه يجب تبني آليات وأدوات مبتكرة لخفض أعباء المديونية وخلق حيز مالى إضافى يسهم فى دفع مسار النمو الشامل والمستدام، موضحًا أننا نستهدف إنشاء آلية عالمية أكثر شمولا ومرونة للتعامل مع قضية الديون لخدمة الدول دات الدخل المنخفض والمتوسط.

وقال إنه لابد من التوسع واستكشاف خيارات التمويل بالعملات المحلية، من أجل الحد من أعباء الدين الخارجي، لافتًا إلى أن اتساع الفجوات التمويلية فى ظل الضغوط الاقتصادية العالمية يعرقل مسيرة التنمية المستدامة.

أضاف الوزير، أنه لابد من التكاتف العالمى لتمويل برامج التكيف مع التغيرات المناخية، موضحًا أننا نتطلع إلى رؤية أكثر إنصافًا من مؤسسات التصنيف العالمية للأوضاع والتحديات التى تواجه البلدان النامية.

وأكد وزير المالية، أن إصلاح الهيكل المالى العالمى يضمن مستقبلا عادلا للأجيال القادمة، موضحًا أن ارتفاع تكلفة التمويل يمثل ضغوطًا كبيرة على الاقتصادات الناشئة والدول النامية.

وقال الوزير، فى لقائه جاى رايدر وكيل الأمين العام للسياسات بالأمم المتحدة على هامش اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية بنيويورك، إن تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للدول الناشئة يؤثر على مسيرة الدول النامية نحو التنمية المستهدفة.

أضاف أن «السياسات التجارية الحمائية» لبعض الاقتصادات المتقدمة تخلق عقبات إضافية أمام حركة صادرات البلدان النامية، لافتًا إلى أن نماذج «التمويل المختلط» تعزز الشراكة العابرة للحدود بين القطاعين العام والخاص.

أشار إلى أننا نتطلع لمؤسسات تمويل دولية تتبنى سياسات متوازنة وأكثر تحفيزًا للاقتصادات الناشئة، وزيادة دور الأدوات التمويلية للمؤسسات متعددة الأطراف بما يدعم أجندة التنمية، مؤكدًا أن مساندة الاقتصادات الناشئة يعزز قدرتها على التعامل الإيجابي المرن مع الصدمات العالمية، أخذًا فى الاعتبار أن التوسع فى عمليات مبادلة الديون باستثمارات واستخدام الضمانات لخفض التكلفة يعد أداة جيدة لدفع معدلات النمو الاقتصادي.

ناصر ..

«بنك مصر» يساهم بأكثر من ٣٠ ألف غطاء في حملة دفا الشتا بالمحافظات

قام بنك مصر بالمساهمة في توزيع أكثر من ٣٠ ألف غطاء في حملة دفا الشتا بمحافظات مصر المختلفة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، منها على سبيل المثال لا الحصر؛ صندوق تحيا مصر، مؤسسة مصر الخير، جمعية الأورمان، بنك الكساء المصري، مؤسسة الزهراوان، مؤسسة المصري، مؤسسة خير وبركة والمرأة الجديدة.

جاء ذلك في إطار دور بنك مصر الرائد في مجال المسؤولية المجتمعية، وحرصه على دعم الأسر المصرية الأولى بالرعاية في مختلف محافظات مصر، وذلك من خلال المساهمة في مبادرة دفا الشتا والتي تستهدف تقديم الدعم للأسر المستحقة وتخفيفا عن كاهلهم.

حيث تعد المسؤولية المجتمعية أحد أهم محاور المواطنة المؤسسية التي ينتهجها بنك مصر، وذلك من خلال المساهمة في العديد من الأنشطة والمبادرات التي تخدم المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال مؤسسته غير الهادفة للربح "مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع".

وقد حرص البنك على مشاركة موظفيه في مبادرة دفا الشتاء بجهودهم الفردية التطوعية من خلال المشاركة في توزيع الأغطية على الأسر المستحقة في مختلف المحافظات، حيث يؤمن البنك بأن الشراكات بين كافة القطاعات بالمجتمع المصري وتقديم نموذج ناجح يحتذى به، يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بهدف رفع مستوى المعيشة لغير القادرين، ومن الجدير بالذكر أن بنك مصر قام بتخصيص نحو ٢,١مليار جنيه مصري لدعم مجالات التنمية المجتمعية المختلفة خلال عام ٢٠٢٤.

بنك قناة السويس يحقق أرباحا بقيمة ٥,٧ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٤

حقق بنك قناة السويس أرباحا قبل ضرائب الدخل بقيمة ٢٨٢,٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤ ، مقابل ٥٨٣,٣ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٣.

وكشفت القوائم المالية حقق البنك صافي ربح بقيمة ١٨٦,٥ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤، مقابل ٣٩٢,٢ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٣.

وبلغ عائد القروض والإيرادات المشابهة نحو ١٨٣,٨١ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤، مقابل ٢٨٨,٩ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٣.

وسجلت تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة نحو ٤٨,٢١ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤، مقابل ٩٣٦,٦ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٣.

النواب يقر اتفاقاً بشأن تخلي بنك التنمية الإفريقي عن الليبور

وافق مجلس النواب على تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية ومكتب لجنة الخطة والموازنة عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٠٦ لسنة ٢٠٢٤ بشأن الموافقة على «اتفاق التعديل الإطاري بشأن تخلي بنك التنمية الإفريقي عن الليبور ROBIL كسعر فائدة مرجعي واستبداله بالسوفر RFOS».

مصر وصندوق النقد يدخلان مرحلة «العلاقات الآمنة» حتي إشعار أخر

مديرة صندوق النقد الدولي تعلن عن تمويل جديد لمصر بقيمة 1,3 مليار دولار .. وتؤكد : الصندوق انتهى من العمل مع السلطات المصرية بشأن استكمال المراجعة الرابعة لبرنامج الإصلاح وحن مرتاحون جداً لحزمة الإصلاحات

أعلنت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا أنه من المنتظر موافقة المجلس التنفيذي على صرف تمويل إضافي لمصر بقيمة ١,٣ مليار دولار ضمن برنامج الصلابة والاستدامة، وهو ما يعكس التزام الصندوق بدعم الاقتصاد المصري خلال هذه المرحلة.

جاء تلك التصريحات على هامش أعمال "المنتدى التاسع للمالية العامة في الدول العربية"، الذي نظمته وزارة المالية الإماراتية بالتعاون مع صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، وذلك ضمن اليوم التمهيدي للقمة العالمية للحكومات ٢٠٢٥، في دبي، بمشاركة وزراء مالية عرب وخبراء اقتصاديين ومسؤولين من مؤسسات مالية دولية وإقليمية.

وأكدت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، أن الصندوق انتهى من العمل مع السلطات المصرية بشأن استكمال المراجعة الرابعة لبرنامج الإصلاح، وأنه بصدد تقديم النتائج لمجلس الإدارة خلال هذا الشهر للنظر فيها.

وأشادت جورجيفا بالسياسات التي تتبعها الحكومة المصرية، قائلة: "نحن مرتاحون جداً لحزمة الإصلاحات في مصر.. التعديلات التي أجريت جاءت لتعكس الظروف الصعبة التي تواجهها البلاد، لكن الأهداف الأساسية لم تتغير."

ويعد هذا التصريح مؤشرًا إيجابيًا على جدية الحكومة المصرية في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بما يتناسب مع التحديات التي تواجهها.

وبحسب جورجيفا فإن من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري حاليًا انخفاض إيرادات قناة السويس، وهو ما أثر على تدفقات النقد الأجنبي. ، مشيرة إلى أنه جاء نتيجة عوامل خارجة عن إرادة مصر، وهو ما دفع الصندوق إلى إعادة تقييم مسار الإصلاحات.

وأضافت: "لقد قمنا بإعادة تقويم مسار الإصلاحات إلى حد ما. يبقى الهدف كما هو، ولكن كيفية الوصول إليه تتناسب مع الظروف الحالية."

وقالت جورجيفا إن هذا التمويل لا يزال في انتظار موافقة المجلس التنفيذي، لكنها أعربت عن ثقتها في الحصول على الموافقة ، وأكدت قائلة: "نحن كإدارة قادمون بمقترح من أجل الحصول على حصة كبيرة من برنامج الصلابة والاستدامة لمصر.. يجب أن يمنحنا مجلس إدارتنا ختم الموافقة، وأنا واثقة تماما من ذلك."

ومن بين النقاط المهمة التي أثارتها جورجيفا هو أن الحكومة المصرية لم تطلب تغيير أهداف الإصلاح الاقتصادي، لكنها سعت إلى جعل التنفيذ أكثر توافقا مع الأوضاع المالية المتغيرة ، وفي هذا الصدد، قالت: "لم يطلبوا تغيير أهداف الإصلاح. ما طلبوه هو جعل مسار التنفيذ يتماشى مع التغيرات في الأوضاع المالية."

وتابعت: "هذا يؤكد أن مصر لا تزال ملتزمة بأجندتها الإصلاحية، لكنها تعمل على ضبط السياسات المالية والنقدية لضمان تحقيق النتائج المرجوة دون التأثير سلبًا على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي».

تعاون ومرونة

ويؤكد خبراء أن هذه التصريحات تعكس مرونة صندوق النقد الدولي في التعامل مع التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول المقترضة، حيث يحرص على مواءمة الخطط الإصلاحية مع المستجدات العالمية والإقليمية.

ويعد التمويل الإضافي البالغ ١,٣ مليار دولار جزءًا من برنامج الصلابة والاستدامة الذي يسعى إلى تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الصدمات، ودعم الإصلاحات الهيكلية التي تساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ويشيرون إلى أنه في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية، يعد استمرار التعاون بين مصر وصندوق النقد الدولي عاملا حاسمًا في دعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز قدرة البلاد على مواجهة الصدمات المالية.

ومع انتظار موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على التمويل الإضافي، تبدو مصر على الطريق الصحيح في تنفيذ إصلاحاتها الاقتصادية، مدعومة بإجراءات تتسم بالمرونة والواقعية ، ويشير الخبراء إلى أن السؤال الذي يفرض نفسه : هل ستتمكن مصر من الاستفادة من هذا الدعم لتحقيق تحول اقتصادي مستدام؟ موضحين أن الأيام القادمة ستكشف مدى نجاح السياسات الاقتصادية في تجاوز التحديات وتحقيق أهداف التنمية.

مراجعة رابعة

وكانت المتحدثة باسم صندوق النقد الدولي، جولي كوزاك، أعلنت أن المجلس التنفيذي للصندوق سيناقش خلال الأسابيع المقبلة، نتائج المراجعة الرابعة التي تمت في ديسمبر الماضي، وفي حال الموافقة، ستحصل مصر على حوالي ١,٢ مليار دولار.

وقالت وفق بيان، إنه في ضوء الظروف الخارجية الصعبة والتحديات المحلية، اتفق خبراء الصندوق والسلطات المصرية على إعادة معايرة مسار الضبط المالي، وذلك بهدف إيجاد حيز مالي للبرامج الاجتماعية الحيوية التي تفيد الفئات الأكثر احتياجا والطبقة المتوسطة، مع ضمان استدامة الدين.

وأوضحت أن المجلس التنفيذي للصندوق سيناقش حزمة الإصلاحات الخاصة بتمويل الصلابة والاستدامة بالتزامن مع مناقشة المراجعة الرابعة لبرنامج مصر. لكن "كوزاك" لم تحدد قيمة التمويل الذي ستحصل عليه مصر ضمن تسهيل الصلابة والاستدامة ، مشيرة إلى أنه سيتم تقديم مزيد من المعلومات عند توفرها.

وقبل أيام، قال المدير التنفيذي وعضو مجلس المديرين التنفيذيين بصندوق النقد الدولي، الدكتور محمد معيط، إنه تم الانتهاء من المراجعة الرابعة، فيما يتعلق بالمفاوضات المصرية مع صندوق النقد الدولي، وحدث الاتفاق على مستوى الخبراء.

وأوضح في تصريحات حديثة، أنه "تبقى فقط تحديد موعد الاجتماع وهذا سيتم في وقت قريب، وبذلك تنتهي المراجعة الرابعة بشكل نهائي» ، وتابع: "البرنامج له فترة زمنية، تنتهي بنهاية العام المقبل، وكل فترة زمنية يكون هناك مراجعة، ومع المراجعة يكون هناك دفعة من المبلغ المطلوب" ، وأشار إلى أن الأمور الاقتصادية في مصر تسير في اتجاه إيجابي، والمؤشرات الصادرة عن التضخم تُظهر انخفاضا، وهناك تزايد في معدلات النمو.

تأتي النظرة الإيجابية في ظل التحديات التي واجهها الاقتصاد المصري، خاصة في ظل الأوضاع الجيوسياسية، وأثرها السلبي الكبير على الاقتصاد المصري. وقال "معيط" إن "هذه النظرة التي أعتقد أن مؤسسات التصنيف والتمويل الدولية ينظرون بها حاليا للاقتصاد المصري».

وتابع: "دائما تلك المؤسسات تنظر للتحديات والمؤثرات التي تؤثر على البرنامج أو الخطة الموضوعة، وعلى سبيل المثال الجميع مدرك تماما أن قناة السويس التي فقدت أكثر من ٦٠٪ من إيراداتها بالعملة الصعبة، لها تأثيرات سلبية، وبالتالي فإن يؤخذ في الاعتبار، وقدرة الاقتصاد على التعامل مع تلك التحديات، منذ بداية جائحة كورونا وصولا لحرب غزة والمنطقة».

إشادات

وخلال ندوة بعنوان " التحديات التي تجابه الاقتصاد المصري" نظمتها غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة بحضور نخبة من خبراء من خبراء الاقتصاد والأعمال ، أكد ممثلو صندوق النقد والبنك الدوليين قدرة الاقتصاد المصري على مواصلة النمو ومجابهة الصعوبات الاقتصادية رغم تداعيات التحديات الإقليمية والدولية.

وقال أليكس سيجورا أوبيرجو الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في مصر، إن الإصلاحات الاقتصادية عززت قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة تأثير التحديات الإقليمية والدولية ، وأضاف أن مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر شهدت استقرارا رغم تلك التحديات الإقليمية والدولية، مشيدا بالتزام الحكومة المصرية بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ خطط الحماية الاجتماعية.

وأشار إلى أن الحكومة المصرية تعمل على ضبط السياسات المالية والنقدية لضمان نجاح الإصلاحات الاقتصادية وخفض معدلات التضخم، موضحا أن هناك فرصا مواتية لزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز دور القطاع الخاص في مصر من خلال جذب المزيد من الاستثمارات، لافتا إلى أن هناك العديد من الفرص الاستثمارية بقطاعات واعدة عديدة في مصر.

من جانبه أكد ستيفان جيمبرت المدير الإقليمي للبنك الدولي لـ(مصر واليمن وجيبوتي) أ

٢٣,١ تريليون جنيه قيمة التسويات اللحظية البنوك خلال يناير الماضي

كشف البنك المركزى المصرى عن وصول قيمة المدفوعات المنفذة بين البنوك بالعملة المحلية على نظام التسوية اللحظية إلى ٢٣,١٣٩ تريليون جنيه خلال شهر يناير ٢٠٢٥ لنحو ٢١١,١٧٠ الف عملية. وبلغت قيمة المدفوعات المنفذة بين البنوك بالعملة المحلية على نظام التسوية اللحظية ٢٨٦,١٦٠ تريليون جنيه خلال الفترة من يناير وحتى ديسمبر ٢٠٢٤ لنحو ٢,٥٢٠ مليون عملية.

ويستخدم نظام التسوية اللحظية (RTGS) في تسوية أوامر الدفع عالية الأهمية، كبيرة القيمة والتي تتم داخل نطاق الدولة، وعادة ما يعتبر نظام التسوية اللحظية هو نظام الدفع الأهم داخل أي دولة، وعليه فإنه يعرف بأنه ضمن أنظمة الدفع ذات الأهمية النظامية، وذلك نظرًا لتأثيرها الممتد إلى العديد من الأنظمة الأخرى.

قبيل اجتماعه المرتقب يوم ٢٠ فبراير الجاري و مع تباطأ معدلات التضخم

مصرفيون و مؤسسات مالية يتوقعون اتخاذ المركزي المصري خطوات استراتيجية للخروج من عباءة السياسة النقدية المتشددة لدعم تعافي الاستثمار و القطاعات الإنتاجية

الإحصاء : تراجع معدل التضخم السنوي لشهر يناير 2025 بنسبة 23,2 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق

المركزي : التضخم السنوي الأساسي يتراجع إلى 22,6% بنهاية يناير 2025

بي إن بي باريبا : التسارع في انخفاض معدل التضخم سيكون حافزًا لبدء دورة تيسير نقدي

كشفت إحصائيات رسمية، عن تراجع معدل التضخم السنوي لشهر يناير ٢٠٢٥، بنسبة ٢٣,٢ في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

وأعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في بيان أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية بلغ ٢٤٣,٥ نقطة لشهر يناير ٢٠٢٥، مسجلا بذلك تضخما سنويا بنسبة ٢٣,٢ في المئة مقابل ٢٣,٤ في المئة لشهر ديسمبر عام ٢٠٢٤.

وجاء الانخفاض الطفيف في معدل التضخم بدعم من تراجع أسعار بينها الخضروات والأسماك، وفق البيان.

ويعد معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن هو مؤشر التضخم الرئيسي في مصر.

وكان تضخم أسعار المستهلك السنوي في مصر تراجع إلى ٢٣,٤ بالمئة خلال ديسمبر الماضي، نزولا من ٢٥ بالمئة في نوفمبر السابق له.

وبلغ التضخم قمة قياسية في فبراير ٢٠٢٤ عند ٣٦ في المئة، بحسب بيانات مركز الإحصاء ، قبل أن يبدأ رحلة تراجع تدريجي منذ تحرير سعر الصرف في مارس ٢٠٢٤ (عند ٥٠ جنيها للدولار، مقارنة مع ٣١ جنيها قبيل التحرير.)، وصولا إلى أسعار ديسمبر الماضي.

وخلال الأسبوع الماضي ، كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن تراجع معدل التضخم السنوي في مصر إلى ٢٣,٢٪ خلال يناير الماضي، في مقابل ٢٣,٤٪ خلال ديسمبر.

تباطأ التضخم للشهر الخامس

فيما أعلن البنك المركزي المصري، أن معدل التضخم السنوي سجل تباطؤ للشهر الخامس على التوالي في يناير ٢٠٢٥.

وقال البنك المركزي المصري، إن التضخم الأساسي السنوي تباطأ للشهر الخامس على التوالي في يناير إلى ٢٢,٦٪ من ٢٣,٢٪ في ديسمبر الماضي.

وسجل معدل التغير الشهري في الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين، الذي يعده البنك المركزي المصري، ١,٧٪ في يناير ٢٠٢٥ مقابل ٢,٢٪ في يناير ٢٠٢٤ و٠,٩٪ في ديسمبر ٢٠٢٤.

وعلى أساس سنوي، سجل معدل التضخم الأساسي ٢٢,٦٪ في يناير ٢٠٢٥ مقابل ٢٣,٢٪ في ديسمبر ٢٠٢٤.

توقعات

من جانبه ، توقع محمد علي الرئيس التنفيذي لمصرف أبو ظبي الإسلامي مصر هبوط معدل التضخم السنوي إلى ١٤٪ و١٥٪ الشهر المقبل مقارنة ٢٤٪ في يناير الماضي تأثرا بسنة الأساس.

وأشار إلى أن البنك المركزي المصري يستهدف النزول بمعدل التضخم عند ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) في المتوسط بنهاية ٢٠٢٦.

وأرجع هاني أبو الفتوح، الخبير الاقتصادي، السبب الرئيسي للتراجع الطفيف في معدل التضخم إلى تأثير سنة الأساس، حيث كانت الأسعار مرتفعة جدًا في نفس الفترة من العام الماضي، مما يجعل الزيادة الجديدة تبدو أقل عند المقارنة، لكن هذا لا يعني أن الأسعار تنخفض فعليًا، بل تستمر في الارتفاع ولكن بوتيرة أبطأ، وهذا يظهر بوضوح في التضخم الشهري، الذي ارتفع مما يعني أن الأسعار ما زالت تزيد، وهذا يؤثر على المواطن العادي خاصة مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

وأوضح أبو الفتوح، أن العوامل التي تؤدي لارتفاع الأسعار، هي زيادة المعروض النقدي الذي ارتفع بنسبة ٣١,٠٧٪ في عام ٢٠٢٤، "عندما تزداد كمية النقود في السوق دون زيادة مقابلة في الإنتاج، فإن الأسعار ترتفع لأن هناك مزيدًا من الأموال تطارد نفس الكمية من السلع والخدمات"، وذلك فضلا عن ارتفاع الدولار وزيادة تكلفة الاستيراد، مرجحا أن يجبر التضخم المرتفع البنك المركزي على الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، مما قد يبطئ معدلات الاستثمار المباشر ويؤثر على النمو الاقتصادي.

وأضافت أن السيطرة على الأسعار تحتاج إلى سياسات قوية تشمل الحد من طباعة الأموال دون غطاء إنتاجي، ودعم الاستثمار، وزيادة الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الاستيراد، لافتا إلى أن "المركزي" قد ينجح في الحد من التضخم تدريجيًا، لكن تحقيق استقرار اقتصادي حقيقي يتطلب إصلاحات أوسع تعزز النمو وتساعد المواطنين على مواجهة تكاليف المعيشة.

وقال محمد عبد الحكيم، رئيس البحوث في أسطول لتداول الأوراق المالية، إن توقعات الحكومة لنمو الاقتصاد المصري حول ٥,٣٪ في العام الحالي، مقارنة بـ ٤٪ في العام السابق، وهو ما يعتبره معقولا بعد الأزمات التي شهدها عام ٢٠٢٤.

وتوقع عبد الحكيم ، أن يستمر التضخم في مصر بالانخفاض تدريجيًا ليصل إلى حوالي ٢٣-٢٤٪ سنويًا، مما قد يؤدي إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار ليقترب من مستويات ٦٠ جنيهًا.

تراجع معدلات التضخم

وبشكل عام ، أشارت توقعات المؤسسات الدولية وخبراء الاقتصاد خلال الفترة الماضية إلى تباطؤ ملحوظ في معدلات التضخم في مصر خلال عام ٢٠٢٥، مدعومًا بعوامل رئيسية أبرزها استقرار سعر الصرف، وتأثير سنة الأساس، وقرارات التشديد النقدي التي اتخذها البنك المركزي المصري خلال الفترات الماضية.

وتأتي هذه التقديرات في ظل تراجع تدريجي للتضخم منذ نهاية ٢٠٢٤، ما يعزز التفاؤل بتحقيق معدلات أكثر استقرارًا خلال العام الجاري.

وتوقع البنك المركزي المصري أن يشهد التضخم تراجعًا ملحوظًا بدءًا من الربع الأول من ٢٠٢٥، مستفيدًا من الأثر التراكمي لإجراءات السياسة النقدية المتشددة التي تم اتخاذها سابقًا، إلى جانب تأثير سنة الأساس.

وفي خطوة تهدف إلى توفير مزيد من الاستقرار النقدي، قرر البنك المركزي مد الأفق الزمني لمستهدفات التضخم حتى الربع الرابع من ٢٠٢٦، بحيث تتراوح بين ٥٪ و٩٪ في المتوسط، ما يسمح باستيعاب أي صدمات سعرية دون الحاجة إلى مزيد من التشديد النقدي.

وبحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد واصل التضخم في المدن المصرية التراجع على أساس سنوي خلال الشهور الأخيرة من ٢٠٢٤، حيث سجل ٢٤,١٪ في ديسمبر، مقارنة بـ ٢٥,٥٪ في نوفمبر، ما يعكس بداية التحسن التدريجي في المؤشرات الاقتصادية.

ورفعت المؤسسات الدولية تقديراتها الإيجابية بشأن التضخم في مصر خلال ٢٠٢٥، حيث توقعت جولدمان ساكس، أحد أكبر البنوك العالمية، أن ينخفض معدل التضخم السنوي إلى نحو ١٠٪ بحلول نهاية ٢٠٢٥، في حال استمرار استقرار سعر الصرف وتحسن الأوضاع الاقتصادية.

أما وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، فتوقعت أن يتباطأ معدل التضخم إلى ١٢,٥٪ بنهاية السنة المالية ٢٠٢٥، مع مزيد من التراجع إلى ١٠,٦٪ بحلول يونيو ٢٠٢٦، بدعم من استقرار سعر العملة وتأثير سنة الأساس.

ونشر موقع CNBC عربية، نتائج استطلاع بين عدد من الخبراء ، كشف عن مواصلة التضخم التراجع خلال الربع الأول من ٢٠٢٥، مع تباطؤ ملحوظ في يناير وتراجع قياسي في فبراير.

وأشارت هبة منير، محللة الاقتصاد الكلي في بنك الاستثمار EFG HC، إلى أن استقرار أسعار الأدوية والمواد الغذائية – التي تمثل الوزن الأكبر في مؤشر التضخم – دعم تراجع التضخم رغم التقلبات في أسعار بعض مواد البناء وارتفاع خدمات الاتصالات.

وأشار محمد النجار، مدير وحدة أدوات الدين في شركة نير للاستشارات، إلى أن التوقعات كانت تذهب إلى تراجع التضخم إلى ٢٣٪ في يناير، مدعومًا باستقرار أسعار السلع الغذائية، وغياب موجة طلب استهلاكي كبيرة، وتحسن نسبي في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار.

ورغم إمكانية حدوث تقلبات شهرية، خاصة في حال ارتفاع أسعار الوقود، أكدت سارة سعادة، كبيرة محللي الاقتصاد الكلي في CI كابيتال أن التضخم السنوي لن يتجاوز حاجز ٢٠٪ خلال العام الجاري، ما يعزز مناخ الاستثمار ويحسن القدرة الشرائية للمستهلكين.

وفي ظل هذه التوقعات، يبدو أن التضخم في مصر يتجه نحو مسار تنازلي خلال ٢٠٢٥، مع فرص قوية للاقتراب من المستهدفات المعلنة، خاصة إذا استمر استقرار العملة وتراجع الضغوط الخارجية.

ومع ذلك، تبقى بعض التحديات قائمة، مثل التقلبات في أسعار الطاقة والتغيرات المحتملة في السياسات المالية، والصراعات الدولية لاسيما بين أمريكا والصين بعد صعود دونالد ترامب للسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يستدعي متابعة دقيقة للمتغيرات الاقتصادية خلال الفترة المقبلة.

ففي السياق ذاته ، توقع تقرير حديث صادر عن بنك بي إن بي باريبا أن يشهد التضخم في مصر انخفاضًا ملحوظًا خلال الأشهر المقبلة، مشيرًا إلى أن التضخم على حافظ تباطؤه مؤخرًا لكنه لا يزال أعلى بكثير من هدف البنك المركزي البالغ ٧٪ (±٢٪). أما التضخم الأساسي، فهو يسير في اتجاه مماثل نتيجة لعوامل متعلقة بآثار المقارنة السنوية.

وتوقع أن ينخفض التضخم بشكل ملحوظ اعتباراً من فبراير ٢٠٢٥، ليصل إلى متوسط ١٩,٨٪ خلال السنة المالية ٢٠٢٥، وحوالي ١٠٪ في السنة المالية ٢٠٢٦.

التضخم و توجهات المركزي لخفض الفائدة

تشير أغلب التوقعات إلى أن البنك المركزي المصري سيعمل على تسريع وتيرة خفض سعر الفائدة على الإيداع والإقراض بدءًا من أول اجتماع للجنة السياسة النقدية المقرر في ٢٠ فبراير، والبالغ ٢٧,٢٥٪ للإيداع و٢٨,٢٥٪ للإقراض، مع الحفاظ على سياسة نقدية حذرة طوال عام ٢٠٢٥، وذلك في ضوء تراجع معدلات التضخم ودعمًا لمجتمع الأعمال والقطاع الخاص.

وفي حال خفض الفائدة خلال اجتماع فبراير الجاري، سيكون الأول بعد ٢٥ اجتماعًا للبنك المركزي لحسم مصير الفائدة تنوعت قراراته بين التثبيت تارة والرفع تارة أخرى، ولم يتطرق بالخفض في أي منها، إذ أن آخر قرار بالتخفيض كان في اجتماع نوفمبر عام ٢٠٢٠ بواقع ٠,٥٪.

وعزز توقعات خفض الفائدة اتجاه عدد من البنوك الكبرى لخفض الفائدة على شهادات الادخار مرتفعة العائد بمعدلات تراوحت بين ٠,٥ و٠,٦٪، حيث خفض البنك التجاري الدولي الفائدة ٣٪ على الشهادات الثلاثية، ليصل أعلى عائد عليها إلى ١٧٪ يصرف شهريا، بحد أدنى للشراء مليون جنيه ومضاعفات الألف جنيه، وكذلك تراجع العائد على شهادات ثلاثية أخري بعائد ١٦٪ بدلا من ١٩٪ بحد أدني بداية من ٥٠٠ ألف جنيه، وكذلك يتيح البنك شهادة بحد ادني رصيد ١٠٠ ألف جنيه ومضاعفات ١٠٠٠ جنيه بعائد ١٥٪ بدلا من عائد ١٨٪ شهريا.

كما خفض بنك QNB سعر الفائدة بين ٠,٥٪ و١٪ على شهادات الادخار للعائد الثابت أجل ٣ سنوات ليتراوح بين ١٨,٥٪ إلى ٢٠٪ بدلا من ١٩,٥٪ و٢٠٪ ويتباين العائد.

وطبق البنك المصري الخليجي خفضا على سعر الفائدة بنحو ١,٥٪ على شهادة الادخار للعائد الثابت بالجنيه "بريميم" ذات أجل ٣ سنوات إلى ٢٠٪ بدلا من ٢١,٥٪ ويصرف العائد شهريا.

وخفض بنك مصر العائد على وديعة فليكس لمدة ٦ و٩ شهور بداية من ٥٠ ألف جنيه وتجدد تلقائيا الفائدة بأكثر من ٦٪، حيث أن الوديعة لمدة ٦ أشهر تقدم عائدا ١٥,٥٠٪ حاليا بدلا من ٢٢٪ ثابت يصرف في نهاية المدة وتطرح من فئة ١٠٠٠ والحد الأدنى ٥٠ ألف جنيه، بينما وديعة فليكس لمدة ٩ شهور تم عائدا ١٤,٢٥٪ بدلا من عائد ٢١٪ يصرف شهريا بعائد ثابت وتطرح من فئة ١٠٠٠ والحد الأدنى ٥٠ ألف جنيه.

توقع الدكتور وليد جاب الله، الخبير المصرفي، أن يشهد الاجتماع المقبل للبنك المركزي خفضًا في أسعار الفائدة يتراوح بين ١ إلى ٢٪.

وأشار جاب الله إلى أن هذا الخفض يعد أمرًا ضروريًا نظرًا للحاجة الماسة لهذا الإجراء من أجل دعم قطاع الأعمال وتحقيق توازن في معدلات الفائدة، بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية الحالية.

وتتوقع الدكتورة سهر الدماطي الخبيرة المصرفية أن يشهد سعر الفائدة انخفاضا قريبًا، خاصة في ظل الانخفاض المستمر في معدلات التضخم خلال الفترة الأخيرة، وهو ما يعد مؤشرًا إيجابيًا، كما أن هناك العديد من المؤشرات التي تدعم هذا التوجه، مثل انخفاض أسعار الفائدة على الأذون والسندات.. وأوضحت أن هذه الخطوة تهدف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاعات الإنتاجية على الاقتراض، خاصة في ظل التكلفة العالية جدًا للاقتراض، التي تصل إلى ٣٢٪، مما يمثل عبئًا كبيرًا على القطاع الخاص.

وأشارت إلى أن الفائدة المرتفعة تجعل من الصعب على القطاعات الإنتاجية التوسع، حيث أن قلة من الشركات تستطيع العمل بنسبة ١٠٠٪ من أموالها الخاصة، لذا، فإن تخفيض الفائدة سيسهم في تخفيف العبء المالي، ويشجع على المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ناصر ..

تطويرا لمنظومة التأمين الصحي الشامل

البنك الأهلي المصري يوقع بروتوكول تعاون لتوفير الاحتياجات التمويلية لمشروعات الرعاية الصحية الصغيرة و المتوسطة

وقع البنك الأهلي المصري بروتوكول تعاون مع الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل والنقابة العامة لأطباء مصر لتوفير الاحتياجات التمويلية لمشروعات الرعاية الصحية الصغيرة والمتوسطة.

جاء ذلك ضمن فاعليات المنتدى السنوي للهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل تحت مسمى " الدور الريادي للقطاع الخاص لتحقيق تغطية صحية شاملة ومستدامة"، بحضور الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، الدكتور خالد عبد الغفار نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون التنمية البشرية ووزير الصحة والسكان، ومحمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري والدكتور إيهاب أبو عيش نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل ويحيى أبو الفتوح نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري والدكتور أسامة عبد الحي النقيب العام لأطباء مصر، والدكتور عماد فرج رئيس مجمعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي المصري.

حيث أكد محمد الأتربي أن هذا التعاون يأتي في إطار استراتيجية البنك الأهلي المصري التي تتماشى مع توجهات الدولة نحو تطوير المنظومة الصحية في مصر ودعم وتنمية المشروعات الطبية من خلال إتاحة الفرص أمام مشروعات القطاع الخاص من عيادات، ومراكز طبية، ومعامل تحاليل، ومراكز أشعة، وغيرها، للانضمام لمنظومة التأمين الصحي الشامل واعتمادهم كمقدمي خدمة صحية تليق بأهل مصر، ووفقًا للمعايير والمحددات الموضوعة من الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية بالتعاون مع النقابة العامة لأطباء مصر بما يرفع كفاءتها بشكل يدعم تقديم خدمات صحية متكاملة لأهل مصر.

وأعرب الدكتور إيهاب أبو عيش عن اعتزازه بالتعاون مع البنك الأهلي المصري كونه أكبر المؤسسات المالية في مصر، وأحد أهم المؤسسات المالية الرائدة في مجال دعم وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال توفير آليات تمويل متميزة تلبي كافة الاحتياجات التمويلية لكافة المشروعات بكافة قطاعات النشاط الاقتصادي سواء من موارده الخاصة او بالتعاون مع مؤسسات التمويل المحلية والدولية.

ومن جانبه أشار يحيي أبو الفتوح الى أن هذا التعاون يعد بمثابة خطوة جديدة لإثراء تجربة متميزة للمواطنين من خلال إتاحة خدمة طبية متميزة تتناسب مع كافة فئات المجتمع، مؤكدة على اهتمام البنك الأهلي المصري بالتوسع في تطوير المنظومة الصحية في مصر وعلى استمرار تكاتف البنك الأهلي المصري مع القطاع الصحي لتقليل قوائم انتظار المرضى والحصول على خدمة طبية متميزة للمواطنين.

وأضاف أبو الفتوح إمكانية إتاحة كافة الخدمات المصرفية لكل من الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل والنقابة العامة لأطباء مصر مثل (تحويل مُرتبات العاملين، توفير بطاقات ائتمان) تسهيلا لهم لإتمام معاملاتهم المالية.

ومن جانبه أوضح الدكتور عماد فرج أن البروتكول يهدف الى دعم المنشآت الطبية من عيادات خاصة، ومراكز طبية تخصصية، ومراكز أشعة، ومعامل التحاليل الطبية، والمستشفيات، وغيرها من المشروعات الطبية المختلفة التي تندرج ضمن فئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إتاحة التمويل اللازم لشراء المعدات، والاجهزة الطبية، والتجهيزات والتشطيبات لتلك المشروعات الصحية لرفع كفاءة المنشآت الصحية الراغبة في الانضمام لمنظومة التأمين الصحي الشامل، إضافة إلى مساعدة الأطباء في تيسير إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة للمشروعات الطبية موضوع هذا البروتوكول

طالبة من المنيا تفوز بالمليون جنيه في سحب شهادة المليونير من المصرف المتحد

آمال هيثم فاروق محمد طالبة الثانوية العامة، محافظة المنيا.. تحولت بين ليلة وضحاها لأحدث مليونيرة بالمصرف المتحد بعد ان فازت بالجائزة الكبرى لشهادة المليونير في سحب شهر فبراير ٢٠٢٥ لتنضم الي نادي المليونيرات.

تعيش آمال مع اسرتها المكونة من والدين وثلاث بنات بمحافظة المنيا. وقد قررت والدتها منذ فترة ان تحتفظ بمبالغ صغيرة في شهادات بنكية باسمها هي واخواتها فقامت بشراء شهادتين مليونير لها ولأختها. ولم تكن امال تعير هذا الامر اهتماما كبيرا. فقد كانت تري ان هذا المال مجرد وسيلة لتأمين مستقبلها هي واختها بعد تخرجهما من الجامعة.

وذات يوم، تلقت آمال اتصالا هاتفيا من موظف المصرف المتحد ومعه مندوب وزارة التضامن الاجتماعي يبلغها بخبر لم تصدقه في البداية: لقد فازت آمال بالجائزة الكبرى في سحب شهادة المليونير الشهري وقيمتها مليون جنيه. عقب عملية السحب التي تتم الكترونيا على ارقام الشهادات. اصابتها الصدمة، لدرجة انها اعادت الاتصال بالمصرف المتحد مرة اخري للتأكد من صحة المكالمة. وبالفعل اكدت لها مديرة فرع المنيا المصرف المتحد صحة الخبر. وحددت لها موعد للتوجه لفرع المصرف المتحد بمحافظة المنيا لاستلام المليون جنيه مع الولي الشرعي.

فجأة!! تحول هذا الاتصال الي نقطة فارقة في حياة آمال واسرتها. لتعلن انضمامها لنادي مليونيرات المصرف المتحد. وحين سُئلت آمال ما خططها المستقبلية بعد ان فازت بالجائزة الكبرى المليون جنيه. ردت بحكمة انها ستستكمل دراستها وتضع خطة طويلة الامد بالتعاون مع مستشارها المالي من المصرف المتحد لضمان تامين مستقبلها المالي.

وهكذا تحولت الطالبة آمال هيثم ذات ال ١٨ عاما الي حديث الناس ليست فقط لأنها ربحت الجائزة الكبرى لشهادة المليونير بل لأنها اختارت ان تجعل المال اداة لتغيير حياتها وحياه من حولها. كذلك تحولت لمصدر الهام للكثير من الشباب الواعي، لتؤكد على اهمية الادخار والاستثمار في التعليم مهما كانت الظروف.

تعقيبا على هذا الحدث يقول أشرف القاضي- الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد- ان عدد شهادة المليونير المصدرة تجاوز ٧٨٨ ألف شهادة. منهم ٥٥١ مليونير علي مستوي ال ٦٨ فرع للمصرف المتحد والمنتشرين بجميع انحاء الجمهورية. وتعتبر شهادة المليونير من أقدم الشهادات التكافلية المتوافقة مع أحكام الشريعة بالسوق منذ ٢٠٠١. حيث تعد أحد صور الجعالة المجازة شرعا.

وعن مميزات الشهادة اوضح القاضي ان شهادة المليونير هي شهادة متوافقة مع احكام الشريعة. مدتها ٥ سنوات. تمنح عملائها العديد من المميزات. حيث أنها تتيح للعميل فرصة الدخول في ٣٢ سحب على مدار العام على جوائز بإجمالي ٤ مليون جنيه سنويا بحيث تمنح جائزة بقيمة ١٠٠ ألف جنيه ١٠ مرات في العام و٥٠ ألف جنيه ٢٠ مرة في العام. فضلا عن الجائزة الكبرى المليون جنيه مرتين في العام في سحب شهر فبراير وسحب شهر اغسطس من كل عام.

وتتيح الشهادة أيضا فرصة الاستثمار، وفق القواعد المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة. حيث يمنح عائد تراكمي يصرف في نهاية مدة الشهادة والتي تبلغ خمس سنوات وتجدد تلقائيا.

هذا ويمكن للمواطن البسيط شراء شهادة المليونير من اي فرع من فروع المصرف المتحد ال ٦٨ والمنتشرة بجميع انحاء الجمهورية بمبلغ ١٠٠ جنيه فقط والتي يمكن من خلالها تحقيق حلم الحصول على الجائزة المالية الكبرى وهي "جائزة المليون" ويصبح مليونير.

ويتيح المصرف المتحد لعملائه كافة السُبل المكنة لمتابعة أسماء الفائزين كل شهر عبر موقعه الرسمي على شبكة المعلومات الدولية. وايضا عبر صفحات المصرف المتحد على مواقع التواصل الاجتماعي. املا بان يحقق حلم عملائه بالفوز.

هذا وقد أجازت الهيئة الشرعية للمصرف ودار الافتاء المصرية شهادة المليونير من حيث توافقها مع مقاصد الشريعة.

أصول أبوظبي الإسلامي -مصر تتخطي ٢٦٠ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٤

قال محمد علي، الرئيس التنفيذي لمصرف أبو ظبي الإسلامي مصر، إن البنك تحول إلى أكبر بنك إسلامي في مصر خلال ٦ سنوات، بحجم أصول بلغت ٢٦٠ مليار جنيه بنهاية العام الماضي ٢٠٢٤.

وأوضح علي، خلال مائدة مستديرة عقدها البنك أن استثمارات المصرف بلغت ١٤٠ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٤، بينما سجلت ودائع البنك نحو ٢٠٠ مليار جنيه بنهاية العام الماضي.

وأشار الرئيس التنفيذي لمصرف أبو ظبي الإسلامي مصر، إلى تحقيق البنك صافي أرباح بقيمة ٩ مليارات جنيه خلال ٢٠٢٤، بنمو ٩٣٪ عن العام السابق له ٢٠٢٣.

ونوه علي، بأن إن نسبة القروض إلى الودائع تجاوزت نحو ٥٥٪ بنهاية ٢٠٢٤، ومن المستهدف الوصول بها إلى ٦٠٪ خلال الفترة المقبلة.

وكشف محمد علي الرئيس التنفيذي لمصرف أبو ظبي الإسلامي مصر، عن استهداف البنك زيادة عدد فروعه إلى ٨٠ فرعًا عبر إضافة ٨ أفرع جديدة خلال العام الجاري ٢٠٢٥.

البنك الزراعي يساهم في تجهيز ٢٥٠ عروسة ويوزع ٤٠ ألف قسيمة غذائية على الأسر الأكثر احتياجًا

قام البنك الزراعي المصري بالمساهمة في تجهيز ٢٥٠ عروسة، وتوزيع ٤٠ ألف قسيمة مواد غذائية على الأسر الأكثر احتياجا في محافظات القناة، وذلك تحت رعاية البنك المركزي المصري، وبالتعاون مع مؤسسة حياة كريمة ضمن مبادرة "يوم الفرح" التي أطلقتها المؤسسة بهدف تيسير زواج الفتيات للتخفيف عن كاهل الأسر الأكثر احتياجا ومساعدتهم على تحمل ارتفاع تكاليف الزواج، تماشيا مع توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية بضرورة تضافر كافة الجهود لتحسين جودة حياة المواطنين ، وتقديم كافة أوجه الدعم والرعاية للأسر الأولي بالرعاية لتحسين مستوى معيشتهم.

جاء ذلك في إطار دوره الوطني ومسئوليته المُجتمعية، وتنفيذا لأهداف المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، والتي من بين أهدافها تحقيق التكافل الاجتماعي، وتقديم يد العون للفئات الأولى بالرعاية، قام

وبهذه المناسبة نظمت مؤسسة حياة كريمة احتفالية كبرى بالصالة المغطاة بمدينة الزقازيق، بحضور كل من الدكتورة مايا مرسي، وزيرة التضامن الاجتماعي، وفضيلة الدكتور أسامة الأزهري، وزير الأوقاف، والدكتورة نبيلة مكرم، رئيس الأمانة الفنية للتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، والمهندس حازم الأشموني، محافظ الشرقية، واللواء طيار أ.ح أكرم جلال، محافظ الإسماعيلية، واللواء طارق الشاذلي محافظ السويس، واللواء محب حبشي، محافظ بورسعيد، و سامي عبد الصادق، القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، والأستاذة غادة توفيق، مستشار مُحافظ البنك المركزي المصري للمسئولية المُجتمعية، والدكتورة عهود وافي، رئيس مجلس أمناء مؤسسة حياة كريمة، وعدد من السادة نواب مجلسي النواب والشيوخ.

وخلال كلمته التي ألقاها في الحفل، أكد سامي عبد الصادق، القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، أن مبادرة "حياة كريمة" التي أطلقها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية منذ نحو خمس سنوات، هي مشروع تنموي قومي تستهدف بناء وتنمية الإنسان والارتقاء بمستوى جودة الحياة في الريف، كما أنها تعد أحد أهم المبادرات الرئاسية لتوحيد كافة جهود الدولة والمجتمع المدني حول هدف نبيل وهو التصدي للفقر، وتوفير تنمية حقيقية ومستدامة للفئات الأكثر احتياجا في كافة المحافظات، مؤكدا أن هذه الأهداف تتلاقى مع الأهداف الاستراتيجية للبنك الزراعي المصري الذي يستهدف دعم جهود الدولة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتوفير خدماته المصرفية والتمويلية لتحسين مستوى معيشة سكان الريف.

وشدد على حرص البنك على دعم جهود الدولة لتحقيق أهداف "حياة كريمة" والتي من بينها تحقيق التكافل الاجتماعي وتقديم يد العون للأسر الأكثر احتياجا والفئات الأولى بالرعاية، تنفيذا لتوجيهات البنك المركزي المصري لحث القطاع المصرفي على تمويل وتنفيذ المشروعات ذات الأولوية في مجالي المسئولية المجتمعية والشمول المالي، بما يساهم في تحقيق أهداف المبادرة، والتي تمثل نموذجًا للتعاون بين كافة مؤسسات الدولة لدعم جميع فئات المجتمع ورفع العبء عن كاهل المواطنين لتحسين جودة حياتهم.

وأشار إلى أن البنك الزراعي المصري من خلال مساهماته ومبادراته المستمرة يعمل على تقديم كافة سبل الدعم للأسر الأكثر احتياجا والأولى بالرعاية لمساعدتهم على مواجهة تكاليف المعيشة ومتطلبات الحياة، مشيرا إلى أن مبادرة تيسير زواج الفتيات هي واحدة من أدوات البنك لتقديم هذا الدعم للفئات المستحقة من منطلق مسؤوليته المجتمعية من أجل التخفيف عن كاهل أسرهم لمواجهة ظاهرة ارتفاع تكاليف نفقات الزواج والحد من آثارها السلبية، ما ينعكس على استقرار الأسرة وتحقيق السلام الاجتماعي، مؤكدا ان البنك ساهم في هذه الاحتفالية بتقديم مساهمات عينية لتجهيز الفتيات عبارة عن (١٤٩ ثلاجة، ١٤٩ غسالة، ١٤٩بوتاجاز)، بالإضافة إلى تقديم ٤٠ ألف كوبون لشراء المواد الغذائية والسلع التموينية وتوزيعها على الأسر الأكثر احتياجا.

وفي هذا السياق، أكدت غادة توفيق، مستشار مُحافظ البنك المركزي المصري للمسئولية المُجتمعية أن هذا الحدث يأتي في إطار توجيهات حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري بتنفيذ خطة متكاملة للمسؤولية المجتمعية بالقطاع المصرفي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بما يتماشى مع رؤية الدولة المصرية لتحسين جودة حياة المواطنين وتحقيق حياة كريمة.

بحضور وزيري التضامن الاجتماعي والعمل..

«بنك مصر» يوقع بروتوكولي تعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي ومؤسسة صناع الخير للتنمية بهدف تعزيز الشمول المالي

شهد كلا من الدكتورة مايا مرسي وزيرة التضامن الاجتماعي، ومحمد جبران - وزير العمل، وبحضور هشام عكاشه - الرئيس التنفيذي لبنك مصر، وحسام الدين عبد الوهاب - نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر توقيع البنك لبروتوكولي تعاون مع كلا من وزارة التضامن الاجتماعي ومؤسسة صناع الخير للتنمية عضو التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي ، حيث قامت هند فهمي - رئيس قطاع الشمول المالي والتمويل العقاري ببنك مصر بتوقيع بروتوكولي التعاون مع كلا من الدكتور/محمد العقبى مساعد وزير التضامن الاجتماعي للتخطيط الاستراتيجي ، والدكتور / مصطفى زمزم رئيس مجلس أمناء مؤسسة صناع الخير، وقد حضر التوقيع لفيف متميز من قيادات بنك مصر و وزارة التضامن الاجتماعي ومؤسسة صناع الخير.

الكيان المصرفي الوحيد المشارك في المبادرة

ويستهدف بروتوكول التعاون الموقع مع مؤسسة صناع الخير للتنمية؛ قيام البنك كونه الكيان المصرفي الوحيد المشارك في المبادرة بتقديم منتجات وخدمات الشمول المالي بما يتيح للأفراد الاستفادة من الخدمات والمنتجات البنكية، وكيفية الاستفادة من خدمات المدفوعات الرقمية بالإضافة الى المشروعات متناهية الصغر، هذا بالإضافة الى تقديم بعض التدريبات التي تساعد رواد الأعمال بما ينعكس إيجابا علي الأفراد؛ ويأتي ذلك في إطار المشروع القومي لتطوير الريف المصري – حياه كريمة؛ حيث تضافرت الجهود بين كلا من وزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة العمل، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة التربية والتعليم و التعليم الفني بالإضافة إلى التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، وذلك لتن

«بلتون» تُمول استاد الأهلي المصري ومدينته الرياضية بـ ٤ مليارات جنيه

وقعت شركة بلتون للتأجير التمويلي والتخصيم، التابعة لشركة بلتون القابضة، مذكرة الشروط والأحكام الخاصة بالتمويل المشترك مع شركة القلعة الحمراء لإدارة المنشآت، بقيمة ٤ مليارات جنيه لتمويل إنشاء استاد النادى الأهلى والمدينة الرياضية الملحقة به فى مدينة الشيخ زايد، الذى يُطلق عليه مشروع القرن. ويُعد المشروع من أكبر المشاريع الرياضية والترفيهية فى مصر. وسيضم استادًا عالميًا بسعة ٤٢.٠٠٠ متفرج، بالإضافة إلى مستشفى رياضى مبتكر، متحف رياضى، جامعة رائدة، مدرسة رياضية متخصصة، وفندق، مما يعزز من مكانة مصر على الساحة الرياضية العالمية والإقليمية.

الاستثمار في الصحة والدواء.. سوق خصبة أمام القطاع الخاص في مصر

رئيس الوزراء : 51 مليار جنيه لتطبيق المرحلة الأولي من التأمين الصحي الشامل في 6 محافظات و 115 مليار جنيه للثانية

شهدت الفترة الماضية اهتماما كبيرا من جانب الحكومة بملف توطين صناعة الدواء وتطوير القطاع الصحي ، و قال الدكتور خالد عبدالغفار نائب رئيس الوزراء وزير الصحة والسكان، إن الدولة المصرية أولت اهتماماً كبيراً بتنظيم وحوكمة القطاع الدوائي من خلال إنشاء هيئة الدواء المصرية والهيئة المصرية للشراء الموحد، والتوجه نحو توطين صناعة الدواء، من خلال تعزيز الاستثمار في هذا القطاع وتطوير الهياكل الاستراتيجية لإدارة ملف الدواء.

وأشار نائب رئيس مجلس الوزراء، إلي أن هيئة الشراء الموحد استطاعت تحقيق رؤية القيادة السياسة من خلال حوكمة نظام توفير احتياجات الرعاية صحية بشكل شامل ومتكامل، وتنفيذ العديد من الإصلاحات لخلق مناخ جيد للاستثمار في قطاع الرعاية الصحية، ما ساهم في زيادة الطلب على المنتجات الطبية وزيادة الاستثمار في مجال مقدمي الخدمات الطبية، مضيفاً أن وزارة الصحة والسكان من أوائل الجهات التي تتعامل مع الهيئة بنسبة ٨٠ ٪ .

وأكد الدكتور خالد عبدالغفار، أن هيئة الدواء المصرية أحد أهم الركائز لإحكام الرقابة علي ممارسات التصنيع والتخزين، والتوزيع الجيد كما أن اعتماد منظمة الصحة العالمية لهيئة الدواء المصرية يعزز سمعة الدواء المصري عالمياً لدي العديد من الدول والمنظمات الدولية لدعم وفتح أسواق جديدة لتصدير الأدوية المصرية، إضافة إلى تشجيع البحث العلمي والتطوير والاعتماد علي اقتصاديات الصحة لتحقيق أقصي استفادة ممكنة من الموارد المتاحة.

وتابع أنه في السنوات الأخيرة، شهدت مصر قفزات نوعية في مجال تصنيع الدواء، من أبرزها افتتاح مدينة الدواء المصرية "جيبتو فارما"، التي تعد واحدة من أكبر المدن الدوائية في الشرق الأوسط بهدف تعزيز قدرة مصر على التصدير إلى الأسواق الإقليمية والدولية، والتوسع في إنتاج الأدوية الحيوية مثل أدوية علاج الأورام، وأدوية الأمراض المزمنة، لتعزيز الاعتماد علي الناتج المحلي وخفض فاتورة الاستيراد، إلى جانب تعزيز الشراكات مع الشركات العالمية لنقل التكنولوجيا الحديثة لتعزيز القدرات التصنيعية المصرية.

وأكد الدكتور خالد عبدالغفار، أن هذه الجهود تأتي في إطار استراتيجية الدولة لتوفير الدواء محليًا بأسعار مناسبة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وزيادة تنافسية مصر في سوق الدواء العالمي، بما ينعكس إيجابًا على صحة المواطنين ودعم الاقتصاد الوطني، مشيراً إلي أن ملف جائحة كورونا أبرز الإنجازات بشأن إدارة الأزمات الصحية التي تكاتفت فيها جميع الجهود لاستدامة توفير الأدوية والمستلزمات الطبية وأجهزة التنفس الصناعي واللقاحات.

وزير الصحة : شراكة موسعة مع القطاع الخاص في الخدمات الصحية

مشروعات قومية

وأوضح الدكتور خالد عبد الغفار، أن المشروعات القومية في قطاع الصحة تشمل ١٢٥٤مشروعا موزعة على أقاليم الجمهورية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٥، وأن مشروعات البنية التحتية بالقطاع الصحي تضم ٢٠ مستشفى يتم الانتهاء منها بنهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بإجمالي عدد ٢٦٤٩ سريرًا وعلى مستوى ١١ محافظة، وقد بلغ التنفيذ نسب متقدمة للغاية تُشكل ١٠٠٪ لعدد ١١مستشفى، وما بين ٩٠ – ٩٩٪ لـ ٥ مستشفيات، وما بين ٨٠ – ٨٩٪ لـ ٤ مستشفيات.

وأشار إلي أن المستشفيات المتوقع الانتهاء منها في العام المالي (٢٠٢٥ – ٢٠٢٦)، تشمل ٥٥ مشروعًا بعدد ١١٠٠١ سرير لمختلف التخصصات الطبية والعلاجية، على مستوى ٢٤ محافظة، وقد بلغت معدلات التنفيذ نسب متقدمة لعدد كبير منها.

وأوضح أن من بين المشروعات ، مشروع إنشاء مدينة العاصمة الطبية للمستشفيات والمعاهد التعليمية للبحوث والتدريب الذي يُقام على مساحة ٢٣٠ فدانا ويضم عدد أسرّة ٤٢٢٣ سريرا ويشمل معاهد متنوعة التخصصات، فضلا عن مشروع الجامعة الأهلية لعلوم الطب والتكنولوجيا الطبية.

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية، وزير الصحة والسكان، أن تحقيق التغطية الصحية الشاملة يعد ركيزة أساسية في رؤية مصر ٢٠٣٠، ويعتمد تحقيقه على شراكة قوية واستراتيجية بين القطاعين العام والخاص؛ لضمان وصول عادل ومستدام إلى خدمات صحية عالية الجودة لجميع المواطنين، مضيفا أن الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠٢٤- ٢٠٣٠ تعطي أولوية صريحة لمشاركة القطاع الخاص كركيزة أساسية للإصلاح، وذلك تماشيًا مع رؤيتنا طويلة المدى، حيث تؤكد الاستراتيجية على مشاركة القطاع الخاص في القطاع الصحي؛ بهدف تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية، وجودتها، وكفاءتها.

شراكة مع القطاع الخاص

وأضاف نائب رئيس الوزراء، وزير الصحة والسكان: يتجلى التزامنا بتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التطور المستمر للبنية التحتية الصحية في مصر؛ فقد زادت نسبة الأسرّة والمستشفيات في القطاع الخاص، مما يعكس دورا متناميا في النظام الصحي المصري، حيث ارتفعت حصة الأسرة في القطاع الخاص من ٢١٪ في عام ٢٠١١ إلى ٢٩,٣٪ في عام ٢٠٢٢، بينما تشكل المستشفيات الخاصة الآن ٦٣,٣٪ من الإجمالي، مقارنة بـ ٥٩٪ في عام ٢٠١١، ويعكس هذا النمو الثقة المتزايدة في خدمات الرعاية الصحية الخاصة، ومساهمتها في تلبية الطلب المتزايد على الخدمات الصحية، وبالإضافة إلى ذلك يلعب القطاع الخاص دورا مهما في السوق المصرية للأدوية، حيث يمثل حوالي ٨٢٪ من إجمالي حصة السوق في السنوات الأخيرة.

اهتمام حكومي

وكان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء ، أكد في تصريحات له مؤخرا أن قطاع الصحة يحظى باهتمام كبير من الدولة المصرية، باعتبار أن الحصول على الرعاية الصحية حق أساسي لكل مواطن، لافتا إلى أن الدولة لا تدخر جهداً لتفعيل التغطية الصحية الشاملة، لتشمل جميع المواطنين على مستوى الجمهورية.

وأوضح الدكتور مصطفى مدبولي أن الحكومة تعمل على زيادة معدلات الاستثمار في مجال الرعاية الصحية لتقديم الخدمات الصحية، وتوسيع أوجه الشراكة مع القطاع الخاص في هذا الشأن، بما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وفق المعايير العالمية الصحية، خاصة ما يتعلق بتطوير عدد من المستشفيات الرئيسية بجميع المحافظات.

وأوضح رئيس الوزراء خلال مشاركته في فعاليات المنتدى السنوي للهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل ، الذي عقد في العاصمة الإدارية الجديدة، أن تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل هي تحول جوهري في مفهوم الرعاية الصحية، مبينا في هذا الصدد أنه خلال المرحلة الأولى من تطبيق المنظومة في ٦ محافظات، بلغت تكلفة تجهيز ورفع كفاءة المنشآت الصحية أكثر من ٥١ مليار جنيه لتغطية ٦ ملايين مواطن بالخدمات الصحية من إجمالي ١٠٧ ملايين مواطن، مؤكدا أن ذلك يدلل على حجم الإنفاق المستقبلي المتوقع لتطبيق باقي مراحل المنظومة لتغطية جميع المواطنين بخدمات الرعاية الصحية، حيث يتوقع إنفاق حوالي ١١٥ مليار جنيه لتجهيز محافظات المرحلة الثانية من المنظومة.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن مشروع التغطية الصحية الشاملة، هو حلم أمة، ورؤية قيادة، وإرادة حكومة، ومشاركة مجتمع بأكمله، ونحن على تمام اليقين أن الطريق نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة ليس سهلاً، وأن التحديات كبيرة سواء على مستوى التمويل، أو البنية التحتية، أو استدامة الموارد، ولكن في الوقت نفسه لدينا إرادة سياسية قوية، وخطط استراتيجية واضحة، وشراكات مثمرة مع القطاع الخاص، تجعلنا قادرين على مواجهة هذه التحديات وتحويلها إلى فرص للنمو والتطوير.

و شدد الدكتور مصطفى مدبولي على أن نجاح هذه المنظومة يعتمد على تضافر الجهود، وتكامل الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص، وبين المؤسسات الصحية المختلفة لتحقيق هدف واحد، وهو تقديم تغطية تأمينية صحية شاملة ومُستدامة تليق بالمواطن المصري، داعيا الجميع إلى أن يكونوا جزءاً من هذه المسيرة الوطنية العظيمة، وأن يساهموا بأفكارهم واستثماراتهم وخبراتهم في بناء نظام صحي أكثر كفاءة وعدالة واستدامة؛ من منطلق أنه بالتعاون المشترك والإرادة القوية والعمل الجاد، سنحقق هذا الحلم، وسنجعل التأمين الصحي الشامل نموذجاً يُحتذى به على المستويين الإقليمي والدولي.

محمد محيي الدين

البورصة المصرية تترقب حوافز حكومية جديدة

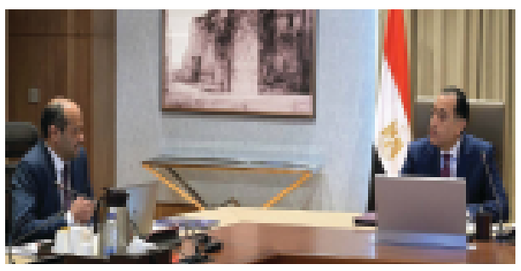

الحكومة تجهز تعديلا تشريعيا لإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية على البورصة ..

اهتمام واضح بتطوير البورصة المصرية ، عكسته تصريحات لرئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي خلال لقائه قبل أيام مع أحمد الشيخ، رئيس البورصة المصرية؛ لمتابعة جهود تطوير سوق الأوراق المالية ، حيث أكد الدكتور مدبولي أن تطوير أداء البورصة المصرية يأتي في إطار مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة ضمن استراتيجيتها لجعل بيئة الاستثمار في مصر أكثر جذبًا للاستثمارات المحلية والأجنبية.

بدوره، أشار أحمد الشيخ إلى أن البورصة تعمل منذ سبتمبر ٢٠٢٣ على عملية تطوير شاملة للسوق من خلال وضع وتنفيذ استراتيجية متكاملة لتطوير سوق الأوراق المالية عبر حوار مجتمعي فعّال.

وأضاف رئيس البورصة في هذا الصدد أنه تم، في يناير ٢٠٢٤، إصدار "استراتيجية مجلس إدارة البورصة المصرية للتطوير"، والتي تمثل مجموعة من المستهدفات لزيادة كفاءة سوق الأوراق المالية، من خلال التنسيق والتكامل مع أطراف السوق، ومختلف الجهات المعنية، مُشيرًا إلى أن البورصة المصرية استطاعت تنفيذ عدد من مستهدفات هذه الاستراتيجية خلال الفترة الماضية، وجار العمل على استكمال باقي المستهدفات.

وفي غضون ذلك، استعرض أحمد الشيخ أداء البورصة خلال عام ٢٠٢٤، موضحًا أن العام الماضي شهد طفرات كبيرة وأرقام تاريخية غير مسبوقة في الأداء، سواء فيما يتعلق بقيم المؤشرات الرئيسية أو أحجام وقيم التداول أو رأس المال السوقي، حيث أنهت مؤشرات السوق عام ٢٠٢٤ على ارتفاعات كبيرة، كما ارتفعت أحجام وقيم التداول ورأس المال السوقي وعدد العمليات وعدد المستثمرين.

وأضاف "الشيخ": واصلت البورصة المصرية عملية التحديث المستمر لآليات العمل، حيث تم التعاقد على أحد أفضل نُظم التداول العالمية، وهو نظام متكامل يتيح التداول على مختلف أنواع الأدوات المالية بما فيها سوق المشتقات المالية وأيضا شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، كما تم خلال الفترة الماضية تطوير نظم وآليات العمل الداخلية بالبورصة.

وأوضح رئيس البورصة أن عام ٢٠٢٤ كان مليئا بالإنجازات، حيث شهدت السوق المصرية تطورات نوعية في آليات التداول وتنويع الأدوات المالية وتعزيز الشفافية والحوكمة ورفع جودة الإفصاح وفقا لأفضل الممارسات الدولية، مشيرًا إلى أنه من المستهدف تحقيق المزيد من الأهداف الخاصة بتطوير أداء البورصة المصرية، خلال الآونة المقبلة.

وأكد أحمد الشيخ أن هذه الإنجازات تأتي في ضوء المرونة الكبيرة التي تتمتع بها البورصة وشركاتها التابعة في مواكبة مختلف المستجدات العالمية، ومن ثم إتاحة مجال واسع للنمو والتوسع واستيعاب أية أحجام من الطروحات وما يستتبعه من زيادة في أحجام التداول.

عوامل محفزة

من ناحية أخري ، قال مدير حسابات العملاء في شركة "برايم" لتداول الأوراق المالية، مينا رفيق، إن سوق الأوراق المالية المصرية استطاعت خلال الأسبوع الماضي كسر مستوى مقاومة مهم عند ٣٠٥٠ ألف نقطة فيما يستهدف تجاوز ٣١ ألف نقطة، مشيرا إلى أن السوق تتأثر بعدة عوامل، بعضها إيجابي، خاصة مع موسم أعمال الشركات والتي حقق بعضها أرباحا كبيرة جدا، فبعض البنوك حققت أرباحا تجاوزت نسبتها ١٠٠٪ .

وأضاف رفيق أن تخفيض أسعار الفائدة المرتقب سيكون من العوامل المحفزة للسوق، خاصة أننا رأينا البنوك تستبق "البنك المركزي" في تخفيض معدلات الفائدة.

وتابع: كل هذه العوامل ترشح استمرار وتيرة الصعود، لكن هناك عوامل أخرى تتعلق بعدم اليقين في ظل الاوضاع الجيوسياسية، مما يجعل المستثمرين أكثر حذار في تعاملاتهم.

كانت البورصة المصرية قلصت خسائرها الأسبوعية إلى نحو ٨ مليارات جنيه خلال تعاملات الأسبوع الأول من شهر فبراير الحالي.

تشريع جديد

من ناحية أخري ، ذكرت تقارير إعلامية أن الحكومة تجهز تعديلا تشريعيا لإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية على البورصة، وذلك قبل تنفيذ خطة لطرح شركات مملوكة للدولة وللجيش لزيادة إيرادات موازنة البلاد، وكذلك زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، ومن المقرر أن تتقدم بالتعديل التشريعي للبرلمان خلال أيام لمناقشته والتصديق عليه.

وألغت مصر ضريبة الدمغة على تعاملات البورصة عام ٢٠١٤، وأقرت بدلا منها ضريبة الأرباح الرأسمالية بنسبة ١٠٪ على التوزيعات النقدية، وبعدها بعام أجلت تطبيق الضريبة لمدة عامين بسبب الخسائر التي تكبدها سوق المال، واستمر التأجيل لمدة ١٠ سنوات متتالية ومع قرب انتهاء فترة التأجيل منيت البورصة بخسائر جديدة، مما دفع الحكومة في مايو/ أيار ٢٠٢٤ لتأجيل تطبيقها مجددا.

وقال مسؤول حكومي إنه يتم تجهيز تعديل تشريعي لإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية على البورصة، والعودة لضريبة الدمغة، وذلك ضمن خطة حكومية لتنشيط سوق المال، تتضمن تبسيط إجراءات المحاسبة الضريبية للمتعاملين في البورصة، لزيادة تنافسية سوق المال المصري في المنطقة.

وتستهدف الحكومة المصرية تطوير أداء البورصة وذلك ضمن خطة لتحسين مناخ الاستثمار، وتتضمن خطة تطوير سوق المال، طرح ١٠ شركات منها ٤ مملوكة للجيش بهدف جذب المزيد من الاستثمارات لسوق المال، وفي الوقت نفسه تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة عبر زيادة مساهمة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

ويؤكد مسؤولون وخبراء أنه لن يتم العودة لضريبة الدمغة بنفس النظام السابق، بل سيتم إجراء تعديلات لضمان تحقيق العدالة بين المتعاملين بسوق المال، مشيرين إلي أن سعر الضريبة ستكون في حدود ١ في الألف على البائع فقط، ولكن لم يتم الاستقرار على سعر الضريبة بعد، إلا أنه أكد سيكون السعر تنافسيا وسيضمن تحقيق العدالة لجميع المتعاملين.

وقبل إلغاء ضريبة الدمغة عام ٢٠٢١، خفضت الحكومة سعر ضريبة الدمغة إلى ١,٢٥ في الألف للبائع والمشتري غير المقيم، و٠,٥ في الألف للبائع والمشتري المقيم، وذلك عن إجمالي عمليات بيع الأوراق المالية بجميع أنواعها سواء كانت هذه الأوراق مصرية أو أجنبية، مقيدة بسوق الأوراق المالية أو غير مقيدة بها، وذلك دون خصم أى تكاليف.

ويوضح الخبراء أن الهدف من إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية تشجيع المستثمرين على الاستثمار بالبورصة وتعزيز دورها كمنصة للتمويل، ويساعد هذا القرار بشكل إيجابي على أداء سوق المال خلال الفترة المقبلة، متوقعًا أن يتم الموافقة على التعديلات التشريعية من قبل الحكومة، وإحالتها للبرلمان خلال الشهر الحالي.

من جانبها، وصفت عضو مجلس إدارة البورصة رانيا يعقوب ضريبة الأرباح الرأسمالية بأنها "سيئة السمعة"، مبررة سبب التسمية إلى أنه منذ إقرار هذه الضريبة عام ٢٠١٤ تسببت في خسائر حادة للبورصة، وعزوف المستثمرين، في المقابل فإن أسواق المال في الدول المحيطة تمنح مزايا تنافسية للمؤسسات والصناديق الأجنبية للاستثمار في برامج طروحات نشطة، في حين تواجه البورصة المصرية تحديا في انخفاض قلة المعروض من الشركات نتيجة تأخر تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية.

٤٢ شركة إيطالية تبحث الفرص الاستثمارية في مصر

التقى حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، بوفد يضم ٤٢ شركة إيطالية مهتمة بالاستثمار في مصر، بحضور ميكيلي كواروني سفير إيطاليا بالقاهرة وإيمانويل أورسيني، رئيس اتحاد الصناعات الإيطالية و باربرا تشيمينو، نائب رئيس الاتحاد، إلى جانب حسام هيبة، رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والوزير المفوض التجاري يحيى الواثق بالله رئيس التمثيل التجاري.

أكد الوزير خلال اللقاء أن الحكومة المصرية تعمل على خلق مناخ استثماري جاذب من خلال تبني سياسات اقتصادية شاملة وواضحة، تستهدف تخفيض الوقت والتكلفة، بما يعزز من قدرة مصر على أن تكون مركزًا محوريًا للتصدير إلى ثلاث قارات أسيا، وإفريقيا، وأوروبا.

وأشار «الخطيب» إلى وجود اتفاقيات تجارية مع ٧٠ دولة، مما يفتح آفاقًا واسعة لتعظيم الصادرات من خلال شراكات ثنائية، كما سلط الضوء على السياسة المالية التي تعتمدها مصر لتعزيز بيئة ضريبية تنافسية وإزالة البيروقراطية، مما يسهم في جذب مزيد من الاستثمارات.

وأوضح الوزير أن مصر تمتلك بنية تحتية صناعية متطورة وقوى عاملة ماهرة، مما يوفر فرصة متميزة للشركات الإيطالية للاستثمار في قطاعات استراتيجية مثل الطاقة المتجددة، حيث تستهدف مصر توطين صناعة الألواح الشمسية وتوربينات الرياح.

ودعا «الخطيب»الشركات الإيطالية للاستفادة من السوق المصري الواعد في مجالات مختلفة، بما في ذلك تدريب العمالة المصرية وخلق مناطق صناعية للمشغولات اليدوية مثل المجوهرات والملابس، مما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

باستثمارات ٧٥٠ مليون دولار

شيمي: محطة شمسية لتغذية مجمع الألومنيوم بالطاقة النظيفة بالشراكة مع "سكاتك" النرويجية

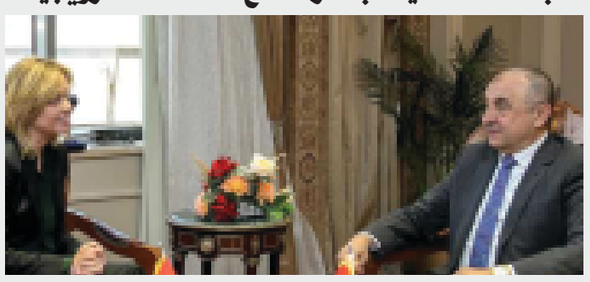

أكد المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، أن المشروع المشترك بين شركة مصر للألومنيوم التابعة للوزارة وشركة «سكاتك» النرويجية، لإنشاء محطة للطاقة الشمسية بقدرة ١ جيجاوات لتوفير الطاقة النظيفة لمجمع الألومنيوم بنجع حمادي، والذي تبلغ حجم استثماراته نحو ٧٥٠ مليون دولار ويتم تنفيذه على مرحلتين كل منها ٥٠٠ ميجاوات، يأتي في إطار تنفيذ خطة تطوير شاملة وطموحة لشركة مصر للألومنيوم وزيادة الطاقات الإنتاجية وإدخال منتجات جديدة.

جاء ذلك خلال اجتماع المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، مع السفيرة هيلدا كليمتسدال، سفيرة مملكة النرويج لدى مصر، والوفد المرافق لها، بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية، لبحث تعزيز التعاون وموقف المشروعات المشتركة بين الجانبين في قطاع الأعمال والطاقة المستدامة، وذلك بحضور محمد عامر نائب الرئيس التنفيذى لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بشركة «سكاتك» النرويجية الرائدة في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة، لمناقشة آخر المستجدات الخاصة بالمشروع.

وشهد اللقاء استعراض عدد من الفرص الاستثمارية الواعدة لدى الشركات التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام، والتباحث حول سبل تعزيز التعاون المشترك في عدد من المجالات الصناعية.

وأضاف شيمي أن الوزارة تحرص على التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة والنظيفة وتعزيز استخداماتها، ومواكبة التوجه العالمى نحو الاستدامة البيئية، وكذلك دعم توافق الشركات التابعة مع معايير التصنيع العالمية والاستدامة والبيئة النظيفة، وبما يمكن شركة مصر للألومنيوم من الاستمرار في التصدير والتوسع في الأسواق الخارجية، حيث تقوم بتصدير أكثر من ٥٠٪ من إنتاجها إلى الخارج غالبيته إلى دول الاتحاد الأوروبي.

حديد عز تعلن تفاصيل صفقة الـ٤٤,٥٧ مليار جنيه المنفذة على أسهمها بالبورصة

أعلنت البورصة المصرية عن تنفيذ صفقة ذات حجم كبير على عدد ٣٣٣,٨٦ مليون سهم من أسهم شركة حديد بقيمة ٤٤,٥٧١ مليار جنيه.

والشهر الماضي قررت الجمعية العمومية غير العادية لشركة حديد عز، الشطب الاختياري لأسهم الشركة من البورصة، مع شراء أسهم المساهمين المتضررين بسعر ١٣٨,١٥ جنيه للسهم.

كما وافقت الجمعية، على فتح حساب مؤقت تحت اسم "حساب أسهم الشطب الاختياري"، يقتصر استخدامه على تنفيذ عمليات شراء أسهم المساهمين الراغبين في التخارج بسبب الشطب.

وأوضحت الشركة في بيان، أن الشركة نفذت نقل ملكية لعدد ٣٣٣,٨٦ مليون سهم من أسهم المساهم الرئيسي في حديد عز -أحمد عبدالعزيز عز- إلى شركة مجموعة عز القابضة للصناعة والاستثمار.

وأضافت أن أحمد عز يمتلك في مجموعة عز القابضة نسبة ٩٩,٦٪ من رأسمال الشركة.

يشار إلى أن الهيئة العامة للرقابة المالية، رفضت التظلم الذي تقدم به أحمد عز المساهم الرئيسي في شركة حديد عز، ضد استبعاد أسهمه وأسهم الأطراف المرتبطة به من التصويت على قرارات العمومية غير العادية بالشطب الاختياري لأسهم الشركة.

داليا احمد

جو جرين للاستثمار الزراعي تبدأ التداول في البورصة المصرية

أكد أحمد الشيخ، رئيس البورصة، أهمية الدور الحيوي للبورصة داخل منظومة الاقتصاد الوطني كمنصة تمويل حيوية تتيح للشركات القيد أوراقها المالية الحصول على التمويل اللازم للنمو، لافتًا إلى أهمية دور القائمين على القيد والترويج داخل البورصة لجهودهم التي أثمرت عن قيد عدد من الشركات خلال الفترة الماضية.

جاء ذلك خلال افتتاح أحمد الشيخ، رئيس البورصة، جلسة التداول بداية الأسبوع الماضي ، بحضور هبة الصيرفي، نائب رئيس البورصة، ومشاركة طه عبدالمولى، رئيس مجلس إدارة شركة «جو جرين للاستثمار الزراعي والتنمية» (GGRN.CA)، وذلك ضمن فعالية «قرع الجرس» التي أقامتها البورصة احتفالا ببدء التداول على أسهم الشركة بعد قيدها بالسوق الرئيسي.

وأشار الشيخ إلى أن إدارة البورصة تعمل على إثراء التنوع القطاعي للشركات المقيدة عن طريق جذب العديد من الشركات من قطاعات متنوعة بما يؤدي إلى تغطية أكبر عدد ممكن من القطاعات الفاعلة في الاقتصاد الوطني.

ولفت رئيس البورصة إلى أهمية الطروحات الجديدة خاصة الطروحات الحكومية ذات الحجم الكبير مشددا على أنها تمثل الأولوية القصوى والعاجلة لسوق المال في الفترة الحالية.

من جانبه، قال طه عبدالمولى إن شركة جو جرين تمتلك أرض زراعية بمساحة حوالي ٢١ ألف فدان تقريبًا بمنطقة المُغرة بجنوب العلمين بالمشروع القومي «المليون ونصف المليون فدان»، وتم زراعة نبات الجوجوبا على مساحة حوالي ١٢ ألف فدان تدريجيًا وتستكمل خلال العامين القادمين إلى ١٤ ألف فدان، كما استغلت الشركة حوالي ٢٠٠٠ فدان لزراعة الزيتون، بالإضافة إلى تخصيص مساحة حوالي ٤٠ فدان لإنتاج الأسماك بمزارع سمكية متخصصة يزرع فيها الجمبري والبوري والبلطى إعتبارا من أكتوبر ٢٠٢٤.

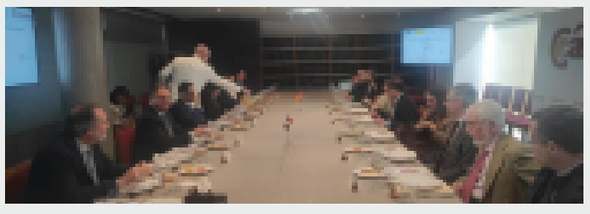

الخطيب يستعرض أبرز الفرص الاستثمارية بمصر أمام ١٣ شركة إسبانية

شارك المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، باجتماع مائدة مستديرة بمقر اتحاد الغرف الإسبانية وبمشاركة ١٣ شركة من كبريات الشركات الإسبانية العاملة في مجالات النقل والبنية الأساسية وتحلية المياه والصناعات الهندسية والطيران وإدارة المطارات، وذلك في إطار زيارته لدولة إسبانيا.

ووفق بيان، حضر الاجتماع عدد من كبار المسؤولين بدولة إسبانيا منهم مارتا بلانكو، رئيس اتحاد منظمات الأعمال الدولي الإسباني وأليا فاليرا مدير عام وزارة التجارة، ومن الجانب المصري السفير إيهاب بدوي سفير مصر في إسبانيا والوزير المفوض التجاري يحيى الواثق بالله رئيس التمثيل التجاري وأحمد نصر رئيس المكتب التجاري في إسبانيا.

وأكد الوزير أهمية إسبانيا كشريك استراتيجي لمصر في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم حاليا، مشيرا إلى أهم المشروعات القومية الكبرى التي أقامتها الدولة المصرية كمحفز للاقتصاد.

واستعرض الخطيب الإصلاحات التي تتبناها الدولة حاليا للسياسات النقدية والمالية والتجارية والإجرائية، والتي تستهدف التيسير على المستثمرين وتسهيل حركة التجارة الخارجية لمصر، مشيرا إلى أن الدولة تستهدف مضاعفة حجم الصادرات المصرية خلال الفترة القادمة من خلال اتباع سياسات تجارية وتصديرية مناسبة.

فوري تطلق "فوري بيزنس" و تعتزم إطلاق خدمة تحويل الأموال من الخارج

قال المهندس أشرف صبري الرئيس التنفيذي لشركة فوري المتخصصة في حلول الدفع الإلكتروني والخدمات التمويلية الرقمية، إن الشركة تستعد لإطلاق خدمة تحويل الأموال من الخارج قريبا عبر تطبيق myFawry، بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري.

وأضاف صبري، في تصريحات على هامش المؤتمر الصحفي الخاص بالإعلان عن إطلاق "فوري بيزنس"، أن الشركة تتفاوض مع عدة شركات لتسهيل عملية التوسع في أسواق السعودية والإمارات.

وذكر، أن شركة فوري تعتزم التوسع إقليميا من خلال عقد شراكات مع شركات متواجدة بالفعل في الأسواق المستهدفة، وليس من خلال تأسيس شركة جديدة.

ونوه أشرف صبري، إلى أن شركة فوري لم تتقدم بطلب إلى البنك المركزي المصري حتى الآن من أجل الحصول على رخصة إطلاق البنك الرقمي، حيث أن تلك الخطوة ما زالت في مرحلة دراسة الجدوى.

«دي دي» و«ماستر جاس» يعلنان عن شراكة جديدة لاستخدام الغاز الطبيعي المضغوط بين السائقين

أعلنت شركة دي دي مصر، الشركة الرائدة عالميًا في مجال النقل الذكي، تعاونًا استراتيجيا مع شركة ماستر جاس (إحدى الشركات التابعة لمجموعة طاقة عربية)، الرائدة في مجال توزيع الغاز الطبيعي المضغوط، بهدف تعزيز استخدام الغاز الطبيعي المضغوط بين السائقين في مصر.

وجرى إضفاء الطابع الرسمي على هذا التعاون من خلال اتفاقية شاملة، تتضمن إتاحة مزايا مالية وبرامج ولاء مصممة لتحفيز سائقي دي دي مصر على اعتماد تكنولوجيا الغاز الطبيعي المضغوط، ويُعتبر هذا التحالف خطوة هامة نحو تحقيق مبادئ الاستدامة في قطاع النقل المتطور في مصر، وفقًا لبيان اليوم.

وفي إطار هذه الاتفاقية، سيستفيد سائقو دي دي مصر من خدمات تحويل الغاز الطبيعي بأسعار مخفضة، والمتاحة حصريًا من خلال مراكز تحويل ماستر جاس.

27 فبراير.. "المصرية للاتصالات" تعلن القوائم المالية للشركة عام 2024

قالت المصرية للاتصالات، إنها سوف تعلن القوائم المالية المجمعة عن العام الماضي يوم الخميس الموافق ٢٧ نوفمبر الجاري.

وأوضحت الشركة في بيان ، أن إعلان القوائم المالية قبل بدء جلسة التداول في كل من البورصة المصرية ولندن.

وكانت الشركة المصرية للاتصالات، قد حققت إجمالي إيرادات مجمعة لتصل إلى ٥٨,٤ مليار جنيه عن التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر عام ٢٠٢٤، بنسبة نمو قدرها ٣٩٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق مدفوعًا بالزيادة في إيرادات خدمات البيانات بوحدة أعمال التجزئة بنسبة ٤٦٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وشكلت ٤٥٪ من إجمالي النمو في الإيرادات، وذلك بفضل النمو في قاعدة العملاء وتعديل أسعار الخدمات المقدمة في بداية العام، وجاء ذلك متبوعًا بالقفزة المحققة في إيرادات المكالمات الدولية الواردة ومبيعات السعات الدولية بنسبة ٦١٪ و٩٠٪ على التوالي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

لخفض الانبعاثات الكربونية.. «العربية للأسمنت» توقع اتفاقية قرض بـ 25 مليون يورو مع البنك الأوروبي للأعمال

اتفاقية قرض بقيمة ٢٥ مليون يورو مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وقالت العربية للأسمنت، في إفصاح لـ البورصة، ، إن القرض يستهدف دعم جهودها لخفض الانبعاثات الكربونية لعملياتها التشغيلية ورفع كفاء استخدام الطاقة.

وأوضحت أنها سوف تستخدم قيمة القرض في زيادة قدرات العربية للأسمنت في استخدام الوقود البديل بالإضافة للاعتماد على تكنولوجيا التشغيل الآلي وتطوير أنظمة التحكم لرفع الكفاءة التشغيلية وتحسين مزيج المنتجات.

تحالف بين إيجيترانس ونافذ الدولية واقتصادية قناة السويس لتوجيه شاحنات النقل البري بيورسعيد

وقع تحالف شركة إيجيترانس لخدمات النقل والتجارة، وشركة نافذ الدولية، عقدًا مع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، لمواجهة التكدس المروري والتحديات التشغيلية في ميناء غرب بورسعيد.

وأوضحت إيجيترانس، أن هذا التعاون يشمل تطوير ساحة لتوجيه الشاحنات بأحدث التقنيات وحلول رقمية متقدمة، تقدمها شراكة جديدة بين الشركة ونافذ الدولية.

وأضافت أنه ستطلق إيجيترانس ونافذ الدولية شركة جديدة تسمى "نافذ مصر"، كجزء من هذه المبادرة، لرقمنة وتعزيز عمليات تدفق الشاحنات من وإلى الموانئ المصرية، مشيرة إلى أن رأسمال الشركة سيبلغ ٦٠ مليون جنيه، مع تخصيص ٧٠٪ من الأسهم لصالح شركة نافذ الدولية، و٣٠٪ لشركة إيجيترانس.

«إي آند بيزنس» تتعاون مع «المطورون العرب القابضة» لتطوير البنية التحتية للاتصالات في مشروعي نيوم أسيوط والمستقبل

أعلنت إي آند بيزنس، التابعة لشركة إي آند مصر، الرائدة في حلول الاتصالات والتكنولوجيا المتكاملة، عن توقيع شراكة استراتيجية جديدة مع شركة المطورون العرب القابضة، الرائدة في مجال التطوير العقاري بمصر والمنطقة بهدف تعزيز البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مشروعي نيوم أسيوط والمستقبل ضمن المشروعات العقارية التي تطورها المطورون العرب القابضة، بما يضمن تقديم خدمات الاتصالات الثلاثية (Triple Play) التي تتضمن الإنترنت عالي السرعة، وخدمات التلفزيون عبر بروتوكول الإنترنت (IPTV)، والهاتف الثابت. تأتي هذه الشراكة في إطار رؤية شركة المطورون العرب القابض

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 16 فبراير 2025 ● العدد 781

رئيس المجلس التصديرى للغزل والمنسوجات يكشف عن خطة ارتفاع الصادرات ١٥ ٪ خلال ٢٠٢٥

قال المهندس هانى سلام، رئيس المجلس التصديرى للغزل والمنسوجات، أن صادرات القطاع حققت خلال عام ٢٠٢٤ ما قيمته ١.١٣٢ مليار دولار، مسجلة نموًا بنسبة ٢٪ مقارنة بالعام السابق، وهى أعلى قيمة لصادرات القطاع خلال الخمس سنوات الماضية.
وأضاف: استحوذت آسيا على ٤٧٪ من إجمالى صادرات القطاع عام ٢٠٢٤ بإجمالى نحو ٥٣٤ مليونا، تليها مجموعة الدول العربية، التى سجلت ٢٩٦ مليون دولار بحصة ٢٦٪ من إجمالى صادرات القطاع.
وفى المركز الثالث، تأتى مجموعة دول الاتحاد الأوروبى بحصة ٢٠٪، بينما انخفضت الصادرات إلى الدول الأفريقية بنسبة ٢٨٪ من ٢٩ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٣ إلى ٢١ مليون دولار خلال ٢٠٢٤.
ويقدر حجم السوق الإفريقية بنسبة ٢٪ فقط من إجمالى صادرات القطاع.

مصر وعُمان توقعان مذكرة تفاهم لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات بين البلدين

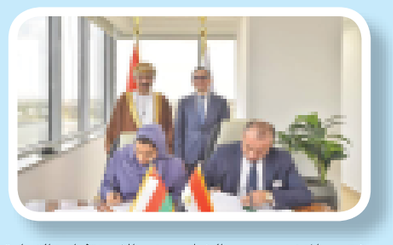

شهد المهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية والسفير عبد الله الرحبي سفير سلطنة عمان بالقاهرة توقيع مذكرة تفاهم بين جهاز التمثيل التجاري المصري ممثلا عن وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العمانية في مجال ترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، وذلك بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة.
وحسب بيان من الوزارة ، و قع مذكرة التفاهم عن الجانب المصري الوزير المفوض التجاري يحيى الوائق بالله رئيس جهاز التمثيل التجاري، وعن الجانب العماني ابتسام بنت أحمد الفروجية وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العمانية لترويج الاستثمار.
وأشار الوزير إلى أهمية مذكرة التفاهم في تعزيز معدلات التجارة البينية والاستثمارات المشتركة بين البلدين خلال المرحلة المقبلة.
وأضاف أن الحكومة تستهدف خلال المرحلة الحالية خلق مناخ استثماري جاذب ومحفز للقطاع الخاص من خلال سياسات واضحة وطويلة الأجل، بهدف تمكينه من إدارة عملية التنمية الاقتصادية خلال الفترة المقبلة.
لفت إلى أنه يجري العمل حاليا على تنفيذ المزيد من الإصلاحات للسياسات النقدية والمالية والتجارية، وتلك المتعلقة بدور الدولة في الاقتصاد بهدف التيسير على المستثمرين وتسهيل حركة التجارة الخارجية لمصر.
وقال السفير عبد الله الرحبي سفير سلطنة عمان بالقاهرة أن مذكرة التفاهم تأتي في إطار العلاقات المتينة بين البلدين الشقيقين، وتمثل خطوة هامة نحو تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك.
ولفت إلى أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تشهد تطورا ملموسا خلال الفترة الماضية حيث تضاعف حجم التبادل التجاري بين مصر وعمان ليصل إلى ١,٣ مليار دولار.

اسلام عبدالفتاح

قرار جمهوري بتعديل بعض أحكام قانون التجارة البحرية

نشرت الجريدة الرسمية في العدد ٦ مكرر "ب"، الصادر في ٩ فبراير سنة ٢٠٢٥، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣ لسنة ٢٠٢٥، بشأن تعديل بعض أحكام قانون التجارة البحرية الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٠.
"المادة الأولى"
يستبدل بنص المادة "٥"، وبالبند ١ من المادة "١١" من قانون التجارة البحرية الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٠، النصان الآتيان:
مادة "٥":
مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في قوانين خاصة، تكتسب السفينة الجنسية المصرية إذا كانت مسجلة في أحد موانيها، وفي أي من الحالات الآتية:
١- إذا كانت السفينة مملوكة لشخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بالجنسية المصرية.
٢- إذا كانت السفينة الأجنبية غير المجهزة مؤجرة لشخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بالجنسية المصرية، وذلك طول مدة الإيجار وعلى ألا تقل عن سنتين.
٣- إذا كانت السفينة الأجنبية غير المجهزة مؤجرة تمويليا لشخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بالجنسية المصرية وذلك طوال مدة الإيجار.

توقيع بروتوكول تعاون بين «الزراعة» و«العربية للتصنيع» في مجال البحوث الزراعية

شهد علاء فاروق ،وزير الزراعة واستصلاح الأراضي واللواء أ.ح مهندس مختار عبد اللطيف ، رئيس الهيئة العربية للتصنيع توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة العربية للتصنيع ومركز البحوث الزراعية التابع للوزارة وذلك في مجالات البحوث الزراعية.
جاء ذلك بحضور اللواء مهندس عبد الرحمن عبد العظيم عثمان ، مدير عام الهيئة العربية للتصنيع، ودكتور مهندس خالد شكري، مستشار رئيس مجلس إدارة الهيئة للصناعات الكيميائية، ودكتور عادل عبد العظيم ،رئيس مركز البحوث الزراعية .
في هذا الإطار، أعرب اللواء أ.ح مهندس مختار عبد اللطيف، رئيس الهيئة العربية للتصنيع عن تقديره واعتزازه بهذا التعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ودعمها لكافة أوجه التعاون المشترك ، مؤكدا علي اهتمام الهيئة العربية للتصنيع بتعظيم شعار (صنع في مصر.

وزير التموين يبحث مع رئيس مركز المعلومات تطوير منظومة مراقبة الأسعار وتعزيز الشفافية في الأسواق

عقد الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، اجتماعًا مع الدكتور أسامة الجوهري، رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، لبحث سبل التعاون بين الوزارة والمركز في تطوير منظومة مراقبة الأسعار وتعزيز آليات الرقابة على الأسواق.
وأكد وزير التموين خلال الاجتماع، على أهمية إنشاء منظومة متطورة لمراقبة الأسعار، تضمن التزام التجار بالأسعار المعلنة وتوفر شفافية في متابعة حركة الأسعار للمواطنين.
وأشار إلى أن هذه الجهود تأتي تنفيذًا لتوجيهات القيادة السياسية بتحقيق حماية أكبر للمستهلك وضبط الأسواق.
من جهته، استعرض رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الجهود التي يبذلها المركز في تطوير أنظمة إلكترونية متقدمة لرصد الأسعار، مثل نظام "رادار الأسعار"، الذي يعتمد على تقنيات حديثة لتحليل البيانات وإتاحتها للمواطنين، مما يعزز دورهم في الرقابة على الأسواق.
كما ناقش الجانبان أهمية التعاون في الكشف المبكر عن الأزمات واتخاذ قرارات سريعة وفعّالة بناءً على بيانات دقيقة، بما يسهم في تعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الاقتصادية والمتغيرات السوقية.
وأكد الاجتماع على ضرورة تفعيل المشاركة المجتمعية في الرقابة على الأسواق، من خلال إشراك المواطنين في متابعة الأسعار والإبلاغ عن أي تجاوزات، مما يعزز الشفافية ويضمن التزام التجار بالأسعار المحددة.

تشمل ٣٣ بندا .. تفاصيل التيسيرات والتسهيلات الجمركية الخاصة بإجراءات الإفراج عن السلع المستوردة وتطوير منظومة الجمارك

خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، عقب اجتماع الحكومة الأسبوعي – الخميس الماضي- ، استعرض كل من أحمد كجوك، وزير المالية، والمهندس/ حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، الإجراءات والخطوات التي وافق عليها مجلس الوزراء ، والمطروحة من جانب الوزارتين، والتي تستهدف اتاحة المزيد من التيسيرات والتسهيلات الجمركية الخاصة بإجراءات الإفراج عن السلع المستوردة، وتطوير منظومة الجمارك، وتعزيز إجراءات الرقابة على الصادرات والواردات.
وأكد أحمد كجوك، وزير المالية، والمهندس/ حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، أننا نعمل معًا بتناغم وتنسيق كامل لإقرار "حزمة تسهيلات" لتبسيط وتيسير حركة التجارة الخارجية، وخفض زمن وتكلفة حركة التجارة لتحسين تنافسية الاقتصاد المصري...وجاءت أبرز تصريحات الوزيرين فيما يخص التسهيلات الجمركية المقترحة علي النحو التالي :-
نعمل معًا.. بتناغم وتنسيق كامل لإقرار «حزمة تسهيلات» لتبسيط وتيسير حركة التجارة الخارجية.. وخفض زمن وتكلفة حركة التجارة لتحسين تنافسية الاقتصاد المصري
الحزمة الأولى للتسهيلات الجمركية ومنظومة التجارة الخارجية تؤكد حرصنا على تبني سياسات اقتصادية محفزة للاستثمار والإنتاج والتصدير
نستهدف تسهيل الإجراءات وتقليص زمن الإفراج والتكاليف.. وتشجيع المتعاملين على إنهاء إجراءات جميع شحناتهم الواردة قبل وصولها
تسهيل نظام التخليص المسبق وتأجيل تحصيل الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم لحين وصول البضاعة
تقسيط الضريبة الجمركية المستحقة على مستلزمات الإنتاج لمدة تصل إلى ٦ أشهر مع الإعفاء من سداد الضريبة الإضافية خلال أول ٣ أشهر
الاعتداد بالضمانات الواردة باللائحة التنفيذية.. وإضافة بعض الضمانات الأخرى المقبولة جمركيًا مثل وثيقة التأمين لأول مرة وتلبية لطلبات المتعاملين.. سيتم تحديد نسبة "للتسامح في الهالك الخاص بالإنتاج" للمشروعات الإنتاجية
إضافة نسبة سماح لا تتجاوز ٣٪ "هالك خاص بالتصنيع" تتوافق مع معدلات "الهالك والتالف" المحددة من مصلحة الرقابة الصناعية لمستلزمات الإنتاج لكافة المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة
تيسير شروط الانضمام لبرنامج "المشغل الاقتصادي المعتمد" والعمل على مضاعفة عدد المستفيدين إلى ٥٠٠ شركة على الأقل
تخفيض مدة النشاط اللازمة للانضمام للبرنامج.. وتيسير ضم المشروعات المتوسطة والصغيرة
التوسع في ضم كل سلاسل الإمداد إلى "المشغل الاقتصادي المعتمد" لتشمل "مشغلي الموانئ والمطارات والمستودعات ووكيل البريد السريع ووكلاء النقل»
التوسع في اتفاقيات الاعتراف المتبادل متعدد الأطراف مع الشركاء التجاريين بصفة المشغل الاقتصادي المعتمد لضمان سرعة نفاذ الصادرات المصرية
منح ميزة التخليص الجمركي بمقر العميل للشركات المدرجة بالقائمة البيضاء المنضمة لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد
العمل على توحيد منظومة المخاطر المتبعة من الجمارك وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات لضمان تبسيط وسهولة الإجراءات وتسريع زمن الإفراج
تصحيح مفاهيم مسارات الإفراج بما فيها المسار الأخضر وفقًا لأفضل الممارسات الدولية
تشكيل لجنة عليا لمنظومة المخاطر المشتركة تحت إشراف مجلس الوزراء للتنسيق بين جهات العرض
التوسع في المستودعات الجمركية العامة بالموانئ الجافة مع تخصيص مستودعات للمهمل لتخفيف الأعباء والتكدس بالمنافذ الجمركية
مراجعة فئات التعريفة الجمركية بالتوافق مع الالتزامات الدولية خاصة للسلع والقطاعات الصناعية المستهدفة لتعظيم القدرات الإنتاجية ومساندة الصناعات الوطنية
لأول مرة.. إقرار منظومة لضمان سرعة وتبسيط عمل لجان إنهاء كافة المنازعات الجمركية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الأمور بما فيها مخالفات السماح المؤقت
المسئولية الجنائية ستقتصر على ممثلي الأشخاص الاعتبارية عن الجرائم المرتبة على إداراتهم الفعلية
السماح للشركات بإنشاء مراكز خدمات لوجستية لتداول وتوزيع البضائع.. حتى تصبح مصر مركزًا عالميًا لتجارة الترانزيت
الإفراج خلال يوم من تجهيز البضائع للمعاينة وحتى الاعتماد.. لشهادة "البند الواحد" وأي أصناف لا تحتاج للعرض والرسائل الواردة برسم الموانئ الجافة
الكشف الفوري للبضائع ذات الطبيعة الخاصة كالسلع الغذائية من المعنيين دون انتظار "٢٤ ساعة»
ربط الحوافز المخصصة للعاملين بالمراكز اللوجستية ولجان الفحص المشترك بمعدلات وتوقيتات زمن الإفراج الجمركي
السماح للشركات المنتجة المصدرة لمصر بالتسجيل في "القائمة البيضاء" طالما لم يتم رفض رسائلها بالفحص المعملي خلال سنة
السماح للمصانع بنقل وتخزين البضائع تحت التحفظ لرسائل مستلزمات الإنتاج بعد "المطابقة الظاهرية»
دور أكبر للجان الفحص المشترك لضمان الحوكمة وسرعة التخليص الجمركي وخفض التكاليف
تحديث الموقع الإلكتروني لمصلحة الجمارك.. وإصدار دليل بالإجراءات والتعليمات والضوابط الجمركية للواردات والصادرات بما فيها كافة الرسوم المقررة
آليات فعالة للتواصل مع المتعاملين مع منظومة التجارة الخارجية.. وتحديد "نقاط اتصال" مع الجهات المعنية
السماح بقبول المدفوعات إلكترونيًا لكافة الأنشطة.. للتيسير على المتعاملين مع المنافذ الجمركية
مضاعفة ساعات العمل بمنظومة الإفراج الجمركي.. لتقليل التكدس في الموانئ والمنافذ وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد
إنشاء قاعدة بيانات للأسعار الاسترشادية وتحديثها دوريًا وإتاحتها على منظومة "نافذة» إتاحة خدمة الاستعلام المسبق للمتعاملين مع منظومة التجارة الخارجية بكل الوسائل.

اسامة السيد

وزير الكهرباء يتابع موقف تسليم الأراضي لإقامة مشروعات الطاقة الشمسية

وجه الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة بالإسراع في الإجراءات التنفيذية لخطة العمل الخاصة بمشروعات الطاقات المتجددة حتى عام ٢٠٣٠ وجاهزية الأراضي اللازمة لها.
وأوضح الوزير أن إستراتيجية الطاقة حتى عام ٢٠٤٠ تشمل إنشاء قدرات إجمالية تصل إلى ٤٠ جيجاوات رياح و٢٠ جيجاوات شمسى، فى إطار الاستراتيجية الجديدة للطاقة وخطة العمل لتحقق أمن الطاقة والاستقرار والاستمرارية للتغذية الكهربائية.
وأشار إلى دور هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة فى دعم الإجراءات الخاصة بزيادة مساهمة الطاقة النظيفة فى مزيج الطاقة فى ضوء استراتيجية الطاقة التى تم اعتمادها لزيادة مساهمة الطاقات المتجددة والاعتماد عليها فى مزيج الطاقة وتم تحويلها إلى خطط عمل تنفيذية وتعاقدات بجداول زمنية لإضافة قدرات توليديّة جديدة إلى الشبكة الموحدة، بالتعاون والشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، مؤكدا تحقيق المستهدف إضافته سنويا من قدرات توليديّة، وذلك بتعاقدات وخطط تنفيذية وجداول زمنية.
واجتمع الدكتور محمود عصمت بالدكتور محمد الخياط رئيس هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، لمتابعة خطة العمل وموقف تسليم الأراضي اللازمة لإقامة مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح واستعراض مشروعات الخطة المستقبلية لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة والدور الفعال لتحقيق كفاءة الطاقة.
راجع الدكتور محمود عصمت الموقف التنفيذي لإنهاء الإجراءات المتعلقة بقطع الأراضي الخاصة بمشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وبطاريات التخزين المنفصلة المقرر إقامتها لتدعيم الشبكة في العديد من المناطق.
وتابع الوزير مستجدات تنفيذ الدراسات والقياسات الخاصة بتلك الأراضي لإقامة المشروعات في توقيتاتها المحددة في ضوء خطة العمل، وتأمين القدرات اللازمة للوفاء بمتطلبات الشبكة الكهربائية وزيادة معدلات استهلاك الكهرباء والذي بلغت نسبته ٧٪ خلال الشهر الماضي بالمقارنة بشهر يناير من العام المنقضي.
استعرض عصمت موقف التعاقدات والاتفاقيات التي تم توقيعها خلال الفترة الماضية والخطوات التنفيذية التي تم اتخاذها ومجريات تسليم الأراضي لبعض المشروعات الأخرى، وكذلك نقاط الربط مع الشبكة والقدرة على استيعاب الطاقات الجديدة، ودور الهيئة ومساهماتها في المجالات المختلفة ومنها توطين الصناعات الخاصة بالمهمات الكهربائية اللازمة للتوسع في توليد الكهرباء من الرياح والشمس وكذلك الدور الفعال في ترشيد وتحسين كفاءة الطاقة وتطور الأعمال في كافة المشروعات التي يجرى تنفيذها بالشراكة مع القطاع الخاص.
أضاف الوزير أن استراتيجية عمل الوزارة تقوم على دعم وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الطاقة المتجددة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتذليل الصعوبات وتهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة، التشريعية المساعدة، واستثمار ثقة المستثمرين في قطاع الطاقة، للتوسع في برامج التصنيع المحلي لمهمات طاقة الرياح والطاقة الشمسية وتوطين التكنولوجيا الخاصة بها في ظل توافر المواد الخام وغيرها من المستلزمات اللازمة لهذه الصناعة.

اليوم ..غرفة القاهرة تفتتح معرض أهلاً رمضان الرئيسي بمدينة نصر

عقدت الغرفة التجارية للقاهرة برئاسة أيمن العشري اجتماعًا طارئًا عن طريق لجنة المعارض التي يترأسها اللواء صلاح العبدأمين صندوق الغرفة لناقشة الترتيبات النهائية لتنظيم معرض أهلا رمضان المنتظر إقامته خلال الفترة من اليوم الأحد ١٦ وحتى ٢٦ فبراير الجاري بقاعة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة نصر طبقًا لتوجيهات القيادة السياسية المصرية بضرورة دعم للمواطنين بسلع ذات أسعار مخفضة.
جاء ذلك في حضور شريف يحيى نائب رئيس غرفة القاهرة، وإيهاب سعيد عضو مجلس إدارة الغرفة وعضو لجنة المعارض، ووليد مختار مستشار أيمن العشري رئيس الغرفة، وعمرو حامد رئيس شعبة المواد الغذائية، وعبور فرج نائب رئيس شعبة الحاصلات الزراعية، والدكتور أحمد غريب بقطاع السلع الغذائية بالغرفة، وأعضاء لجنة المعارض بالجهاز التنفيذي بالغرفة، وعدد كبير من العارضين.
وناقش الاجتماع الاستعدادات والترتيبات النهائية لإقامة معرض أهلا رمضان الرئيسي، وأهم الاستفسارات والتساؤلات حول المعرض وأهمية توفير السلع الأساسية والرمضانية بالمعرض ونسبة الخصومات التي تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٣٠٪ وجودة السلع، مع توفير خدمات أخرى للمواطنين مثل الخدمات البنكية وخدمات شركات الاتصالات، وغيرها من الخدمات التي تلبي احتياجات للمواطنين خلال فترة المعرض.
وتتحمل غرفة القاهرة التجارية كافة تكاليف للعارضين مجانًا مقابل وضع أكبر نسبة خصم على أسعار السلع لدعم للمواطنين وتخفيف العبء عنهم في ظل دخول شهر رمضان المبارك.

بالتعاون مع وزارة العدل ومركز الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

"حماية المنافسة" يعقد ندوة حول قانون وسياسات المنافسة لقضاة المحاكم الاقتصادية

تحت عنوان «التطبيق العملي لأحكام قانون حماية المنافسة في ضوء أفضل التجارب الدولية»؛ أطلق جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية دورة تدريبية بالتعاون مع قطاع المحاكم المتخصصة بوزارة العدل ومركز الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، للتدريب على حماية المنافسة لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا؛ للقضاة والمستشارين بمقر محكمة القاهرة الاقتصادية، وذلك بحضور كل من الدكتور محمود ممتاز – رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والمستشار طارق حربي – مساعد وزير العدل لقطاع المحاكم المتخصصة.
حاضر في الدورة التدريبية البروفيسور ويليام كوفاتشيك – أستاذ قانون المنافسة بجامعة جورج واشنطن والرئيس السابق لمفوضية التجارة الفيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن المقرر أن تستمر على مدار يومين، ويتم فيها مناقشة الأسس المنطقية لقانون حماية المنافسة، والاتفاقيات الضارة بالمنافسة كالاتفاقيات الرأسية والأفقية وإساءة استخدام الوضع المسيطر، وسلطة الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية وأثرها الإيجابي على الاقتصاد الوطني.
وخلال كلمته الافتتاحية؛ رحب المستشار طارق حربي، بالدكتور محمود ممتاز، والبروفيسور ويليام كوفاتشيك، مؤكدًا الحرص على التعاون المستمر مع جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لعقد المؤتمرات والدورات التدريبية التي تُسهم في زيادة معرفة اللقضاة واطلاعهم على الخبرات الدولية والمستجدات في مجال سياسات المنافسة، مشيرًا إلى حرص الوزارة على تسخير كل الإمكانيات والأدوات التي تسهم في تعزيز قدرات القضاة أعضاء الهيئات والجهات القضائية المختلفة.
من جانبه؛ أكد الدكتور محمود ممتاز على تقديره البالغ لدور القضاة المحكمة الاقتصادية في أداء رسالتهم العظيمة في إرساء قواعد العدالة وحماية الحقوق والحريات وإعلاء دولة القانون في مصر، مشيرًا إلى حرص الجهاز على التعاون الدائم مع وزارة العدل، وجميع الهيئات والجهات القضائية بهدف تبادل الرؤى والخبرات والوقوف على آخر المستجدات في تطبيق أحكام وسياسات المنافسة على المستوى الدولي، مؤكدًا على أن الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة الاقتصادية هي التي «تُنير الطريق» نحو تطبيق سياسات المنافسة وضبط المخالفات.
وقال: إن عمل الجهاز يهدف إلى ضمان حرية المنافسة من خلال فتح الأسواق وإزالة العوائق منها مما يُسهم في توفير مناخ استثماري جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية ويؤدي إلى زيادة حجم تلك الأسواق والعاملين بها، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تعدد وتنوع مصادر الحصول على السلع والخدمات بما يضمن حصول المستهلك على أحسن جودة بأفضل الأسعار، مشيرًا إلى أن الآثار السلبية لجرائم المنافسة لا تقف عند حد الأسواق والقطاعات التي ارتكبت بها المخالفة.

سيد الجارحي

وزير التموين يبحث مع "بنده" السعودية آليات التعاون لتطوير قطاع التجزئة في مصر

بحث الدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية، مع مجموعة شركة بنده للتجزئة، سبل التعاون المشترك لدعم السوق المصري وتعزيز منظومة توزيع السلع الغذائية؛ وذلك في إطار جذب الاستثمارات الأجنبية ودعم الاقتصاد الوطني.
وتأسست الشركة، في مصر عام ٢٠١٥، وبدأت عملها في مصر بافتتاح أول فرع لها عام ٢٠١٥ باستثمارات بلغت ٩٢ مليون جنيه، تلا ذلك افتتاح فرع آخر باستثمارات قدرها ٥٦ مليون جنيه، ثم توسعت الشركة بافتتاح ٧ فروع أخرى ليصل إجمالي عدد فروعها المفتتحة في مصر ٧ فروع بإجمالي استثمارات تصل إلى ٢,٥ مليار جنيه.
كما ناقش الطرفان خلال الاجتماع آليات تبادل الخبرات في مجالات التخزين والتوزيع، إلى جانب تطوير استراتيجيات جديدة لتحسين كفاءة العمليات وتقليل الفاقد؛ بما يضمن وصول المنتجات الغذائية بأعلى جودة وأفضل سعر إلى المواطنين؛ حسب بيان من الوزارة اليوم الاثنين.
وشارك في الاجتماع عدد من مسؤولي شركة بنده، وعلى رأسهم الدكتور بندر حموه رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب شركة بنده مصر، والرئيس التنفيذي لشركة بنده للتجزئة السعودية، والقطر المصري عبدالله الصبان، نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة بنده، وأحمد الزهراني، عضو مجلس إدارة والمستشار القانوني للشركة، ووليد عيسى نصار، مدير عام الشركة بالقطر المصري ومحمد إبراهيم المنشاوي، مدير إدارة الشؤون القانونية، وأحمد شريف المدير المالي للشركة.
ومن جانب وزارة التموين والتجارة الداخلية، حضر الاجتماع اللواء وليد أبو المجد نائب وزير التموين والتجارة الداخلية، والعميد أحمد فتحي نائب رئيس اللجنة العامة للمساعدات الأجنبية، وأحمد كمال، معاون الوزير والمتحدث الرسمي باسم الوزارة، وأحمد عصام، معاون الوزير.
وأكد فاروق خلال الاجتماع على أهمية تعزيز الشراكات مع الشركات مثل بنده لضمان استقرار الأسعار وتوفير منتجات غذائية عالية الجودة بأسعار تنافسية.

يستمر حتى ٢٨ فبراير الجاري

افتتاح معرض «ديارنا للحرف اليدوية والتراثية» بمشاركة ٤٠٠ عارض وعارضة

علي أنغام الأغاني السيناوية وزغاريد العارضين من كل محافظات مصر، افتتحت الدكتورة مايا مرسي وزيرة التضامن الاجتماعي الخميس الماضي فعاليات معرض «ديارنا للحرف اليدوية والتراثية»، بكايرو فستيفال سيتي مول بالقاهرة الجديدة، والذي يقام تحت شعار «مصر بتتكلم حرفي»،بحضور الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية، والدكتورة هالة السعيد مستشار رئيس الجمهورية للتنمية الاقتصادية، والسفيرة نبيلة مكرم رئيس الأمانة الفنية للتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، والدكتورة نسرين البغدادي نائبة رئيس المجلس القومي للمرأة، ومريم الجمال عضو اللجنة التنفيذية ببنك الإسكندرية ، ودكتور خالد السعيد رئيس الأمن والعلاقات الحكومية، وفريدة القطان رئيس المسؤولية الاجتماعية وخلق قيم مشتركة، وتامر فوده، رئيس قطاع إدارة الممتلكات والأصول وعضو مجلس إدارة مجموعة الفطيم العقارية في مصر ولفيف من الإعلاميين ورجال الأعمال والمستثمرين.
وتقام النسخة الجديدة للمعرض هذا العام بالشراكة مع كايرو فيستيفال سيتي مول تحت رعاية بنك الإسكندرية "مجموعة انتيسا سان باولو" ومؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية ومؤسسة دروسوس، ويستقبل المعرض الجمهور حتى ٢٨ فبراير الجاري، ويفتح أبوابه من العاشرة صباحا وحتى الساعة ١٠ مساء يوميا.
ويستضيف المعرض أكثر من ٤٠٠ عارض وعارضة يعرضون منتجاتهم اليدوية التي تتناول قصص التراث المصري، كما تحل سيناء "أرض الفيروز" ضيف شرف المعرض في نسخته الجديدة؛ حيث سيعرض مختلف المنتجات السيناوية التراثية، فضلا عن المنتجات التراثية واليدوية الأخرى من الأرابيسك ومشغولات النحاس والزجاج، بجانب المنتجات المتعلقة بشهر رمضان المعظم مثل ديكورات المنزل والأزياء والإكسسوارات، وكل ما تحتاج إليه الأسرة والمنزل.

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

مصر جاهزة بالخطة البديلة لمواجهة التهجير ..و المصريون يعلنون التعبئة العامة دون طلب رسمي

مصر خاضت حروبا فى داخل الحرب على غزة شملت حروبا دبلوماسية وأخرى سياسية وثالثة اجتماعية وإنسانية وحروبا إعلامية

من الثابت تاريخيا أن مصر تعرف تفاصيل القضية الفلسطينية، وتتعامل مع تحديات ومناورات متنوعة بدقة واحترافية، خاصة أن كل خطوة أو مخطط من مخططات الاحتلال أو الولايات المتحدة تكون مصحوبة بتشكيك الدول العربية فى قدراتها، أو الهجوم على الدول العربية الفاعلة والتى تمتلك التأثير والقدرة على العمل، فقد اعتاد الاحتلال الإسرائيلى أن يهاجم مصر ويردد الأكاذيب ضد مصر بشكل دائم، وخلال الفترة الماضية كان واضحا لكل ذي بصيرة أن مصر خاضت حروبا فى داخل الحرب على غزة، حربا دبلوماسية وأخرى سياسية وثالثة اجتماعية وإنسانية وحروبا إعلامية فى مواجهة أكاذيب نتنياهو والاحتلال والإعلام الإسرائيلى والأجهزة التى لم تتوقف عن إطلاق الأكاذيب ضد مصر وبالطبع كانت تستخدم منصات تنظيم الإخوان ومموليه لتمرير الأكاذيب أو تبرير الخطط. وقد كانت مخططات التهجير تنطلق من الاحتلال ثم تقدمها منصات التنظيم بالخارج تحت مزاعم الإنسانية بينما كان الهدف تمرير مخططات التهجير، وتصدت مصر مبكرا لهذه المخططات التى كان البعض يتساءل عن مصادرها، ويتشككون فيها، انتبهت مصر مبكرا وبعد أيام من طوفان الأقصى، ١٣ اكتوبر ٢٠٢٣، أعلن الرئيس عبدالفتاح السيسى رفض التهجير الذى ظهر بشكل مباشر بعد ٧ أكتوبر وكان مخطط التهجير ينتظر ساعة الصفر ممثلة فى هجوم على الاحتلال اتخذته إسرائيل ذريعة لبدء تنفيذ مخطط التهجير.

الرئيس السيسى تحدث مبكرا عن رفض التهجير، وأن السلام يحل فقط مع حل الدولتين وقيام الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشرقية، وتمسكت مصر بهذا بناء على خبرتها مع كل الأطراف الإقليمية وأيضا خبرتها مع إسرائيل حربا وسلما، وأيضا خبرتها مع القضية الفلسطينية ، وهو ما يجعل القاهرة تمتلك الحل البديل الذى سأل عنه بعض أطراف الإدارة الأمريكية، حيث أعلنت مصر مبكرا استعدادها لاستضافة مؤتمر دولى لإعادة إعمار غزة.

وكان لدى القاهرة جواب على كل سؤال، وعندما طرح الرئيس الأمريكى دونالد ترامب مخططات التهجير كان الرد المصرى حاسما، وخطابات مصر دائما حاسمة تؤكد أنها تمتلك رؤية تمكنها من التوقع بسيناريوهات المستقبل.

الموقف المصرى من البداية ضد التهجير ومع إدخال المساعدات إلى غزة ، بشكل كاف يواجه الحصار والتجويع الذى تعمده الاحتلال ، ومصر انتبهت مبكرا لما يجرى، بخبرتها مع كل الأطراف ولهذا كان كل دفع من مصر نحو السلام يقابله هجوم وتحريض من أمراء الحرب المتطرفين الذين يتكسبون من الصراع.

مصر تنظر إلى القضية الفلسطينية ككل، وأن الدولة الفلسطينية هى الغاية، على العكس من أطراف تستخدم القضية لتحقيق مكاسب وأرباح، وجهات إقليمية تدعم التطرف بل والإرهاب وحملات الكراهية.

لهذا فإن الحرب ضد مصر توجه أيضا ضد الدول العربية الرافضة لمخططات الاحتلال وآخر نموذج الحملة ضد الأردن والملك عبدالله بعد لقائه مع الرئيس الأمريكى، حيث تم تزوير وفبركة تصريحات تزعم موافقة الملك عبدالله على التهجير وهو ما اتضح كذبه التام، وكشف البيت الأبيض نفسه هذا الكذب، وقالت نيويورك تايمز إن الملك عبدالله رفض مقترح الرئيس ترامب بإخلاء غزة من أهلها وإعادة توطينهم فى البلاد المجاورة، وقال إنه يعارض هذا المقترح الذى يفضى إلى تحكم أمريكا فى غزة، وقال إن هناك موقفا عربيا موحدا، لكن بعض المنصات الإقليمية تعمدت نقل معلومات مغلوطة بشبه تعمد، فضحته الصحف الأمريكية نفسها وبيانات البيت الأبيض، التى أكدت رفض ملك الأردن للتهجير على عكس التصريحات المفبركة التى تستهدف الأردن بينما مصر والأردن وكل العرب ضد التهجير.

تحرك حاسم

لقد كان التحرك المصرى والعربى حاسما ضد التهجير، ولم يتحرك الرئيس إلى أى لقاءات بالولايات المتحدة ضمن سيناريو متوقع يناسب حجم مصر ، ويشير إلى أن لدى القاهرة سيناريوهات للتعامل مع المحددات والتحديات وما يستجد منها، وهو أمر يتوقعه من يعرف مصر وحجمها وتأثيرها، وليس هؤلاء التائهون فى تحليلات سطحية، وهو مكسب لا يعني نهاية التحديات، وإنما مرحلة أو جولة تتبعها جولات من قبل الرئيس الأمريكى الذى يدخل بتلويحات لا تخلو من مغامرات وعدم فهم لبعض محددات القضية الأقدم والأكثر تعقيدا فى العالم، القضية الفلسطينية.

ومن الظاهر أن مايفعله الرئيس الأمريكى دونالد ترامب، يقع فى الداخل والخارج،

الرئيس ترامب مثلا قرر من طرف واحد تغيير أسم خليج المكسيك إلى "خليج أمريكا"، ووقع الأمر وهو فى الطائرة وهنا يكشف عن طريقة فى الادارة تخالف الكثير من القواعد والمثل ، ولهذا فقد كانت رئيسة المكسيك كلوديا شينباوم إن حكومتها لن تستبعد رفع دعوى ضد شركة جوجل إذا أبقت على موقفها المتمثل فى تسمية المنطقة التي تنتمي إلى الجرف القاري المكسيكي، خليج المكسيك ، بخليج أمريكا، وحسب مانشرته صحيفة الإسبيكتاتور المكسيكية أعلنت رئيسة المكسيك رفض قرار جوجل بتغيير اسم خليج المكسيك، الموجود من ١٩٠٧ كما أمر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وأضافت أن مرسوم الرئيس يقتصر على "الجرف القاري للولايات المتحدة" .

وعلى سبيل المثال حسب ما أعلنه ترامب اول فبراير فقد قرر إقالة عناصر في مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) شاركوا في التحقيقات حول الاعتداء على مبنى الكابيتول الذي شنه أنصار ترامب في ٦ يناير ٢٠٢١، وذلك بهدف فصلهم،ويجري الآن تقييم وضع عشرات من عناصر الشرطة الفدرالية الذين انخرطوا في التحقيقاتذكرت شبكة "إن بي سي نيوز" أن أكثر من ٢٠ من رؤساء مكاتب "إف بي آي"، بما في ذلك أولئك الموجودون في ميامي وواشنطن، مهددون بهذا الإجراء. كما ان وزارة العدل فصلت العديدمن من المسؤولين الذين لعبوا دورا في مقاضاة ترامب، الذى يخوض حربا أخرى مع الادارة والأجهزة والمؤسسات، ربما على رأسها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، التى أعلن وزير الخارجية ماركو روبيرتو ضم الوكالة إلى ادارته وتعيينه مسؤولا عنها لأنه حسب وصفه تتمرد على الرئيس.

مصر تدخل بمعداتها ومواردها إلى غزة من أجل إعادة الإعمار والخطة البديلة

كما يشن حربا على وزارة التعليم التى يرى أنها فاشلة وأنه ليرضى على ترتيب التعليم الامريكى وسط وزارات التعليم فى العالم . وبالتالى فان ترامب يشن حروبا فى كل الاتجاهات ومنها ما يصطدم بالمؤسسات الكبرى التى تمثل قوة الولايات المتحدة بينما يستهين بها الرئيس، ولهذا يواجه غضبا وسخرية ومعارضة.

وحتى فيما يتعلق بخطط التهجير هناك رفض لها من داخل الولايات المتحدة، وهو امر ظهر فى الصحافة الأمريكية والغربية، والتى اعتبرت الدعوة لتهجير الفلسطينيين فى حد ذاتها بمثابة تصفية عرقية ، كما أعرب العشرات من نواب الكونجرس الأمريكى عن رفضهم لـ خطة الرئيس دونالد ترامب بشأن غزة، وكتب ١٤٥ نائبا خطابا موجه إلى ترامب يحثونه فيه على التراجع عن تصريحاته.

وأكد الموقعون على الخطاب على ضرورة أن تلعب الولايات المتحدة أكثر من أى وقت سابق دورا بناءً فى حل الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وهو ما جعلهم يشعرون بالقلق من أن رئيسا أمريكيا يدعو إلى إخراج قسرى وتهجير دائم لمليونى شخص. وحذر الخطاب من أن مثل هذا الإجراء لن يمكن الدفاع عنه أخلاقيا، وسيمثل انتهاكا لاتفاق جنيف ويعرض للخطر المصالح والقوات الأمريكية ويقوض موقف الولايات المتحدة لمواجهة الخطاب إلى أن مجرد الاقتراح بضرورة أن يوجه للقوات الأمريكية أمر لتنفيذ مثل هذه الجريمة فى منطقة حرب مشتعلة خطير ومتهور. وحتى محاولة الإخراج القسرى لمليونى شخص ستؤدى إلى عدد غير معلوم من الخسائر بين الأمريكيين وزيادة هائلة فى الإرهاب حول العالم.

وحذر النواب ترامب من أن تصريحاته تعرض للخطر فرصة أمريكا فى العمل مع شركائها الحرب، الذين أكدوا التزامهم بالسلام الإقليمى الشامل بناء على إعادة إعمار غزو والتوصل إلى حل الدولتين.ودعوا ترامب للسعي مع شركاء السلام للحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار وإيجاد حل سلمى للصراع من خلال خطة واقعية تجعل غزة قابلة للحياة . وبالتالى هناك تيار واسع يرفض دعاوى التهجير ويعتبرها جريمة، وهناك سخرية وأوصاف متعددة استعملتها الصحف والكتاب، فيما يتعلق بتوجهات ابو فى بعض الأحيان خارج سياق العقل ، وتضع الولايات المتحدة فى واجهة الصدام مع العالم كله.

ربما لهذا يعلن مراقبون عن توقعاتهم بان تفقد توجهات الرئيس ترامب تأثيرها من كثرة ما تعكسه من استحالة التنفيذ،بجانب انها تشير إلى توجه لتجاهل القانون او التعامل باستهانة مع وقائع تستحق الالتفات اليها. بجانب ان العرب بالفعل لديهم اوراقا قوية للتعامل مع مخططات التهجير ، بجانب أن التوازنات الدولية والإقليمية تختلف عما كان قبل ٤ سنوات، ويمكنهم التعامل مع المناورات .

الشعب المصري و التعبئة العامة

اللافت في الأحداث الحالية هو موقف الشعب المصري الذي بدأ عن بكرة أبيه- يعلن التعبئة العامة في الشارع و فوق صفحات السوشيال ميديا- دون أي طلب رسمي من الحكومة ، في لحمة واصطفاف خلف الرئيس السيسي الذي يثبت يوما بعد يوم للقاصي و الداني كونه الزعيم التاريخي لمصر ، وكيف كان بعيد النظر في إعداد الدولة المصرية لمواجهة كل الاحتمالات التي تهدد أراضيها و أمنها ..وراح الجميع سواء كانوا من المؤيدين أو المعارضين يصطفون خلفه في انتظار إشارة التعبئة العامة اذا ساءت الأمور أو وصلت إلي نقطة اللاعودة في التهديد الحالي

تحديات أمام مصر

منذ عام ٢٠١١، تواجه مصر تحديات متشابكة على مختلف الأصعدة، وبينما يدرك البعض الآن فقط حجم التعقيدات، لا يزال آخرون أسرى رؤى قاصرة لا تعكس الواقع ، لكن القاهرة، بثباتها المعهود، تواصل التحرك وفق سياسات متوازنة تحمي أمنها القومي وتصون مصالحها الاستراتيجية بعيدًا عن المزايدات والانفعالات.

الأزمة الراهنة بين مصر والولايات المتحدة رغم تصاعدها لا تعني صداما مفتوحا، فالعلاقات تحكمها اعتبارات استراتيجية تجعل القطيعة مستبعدة

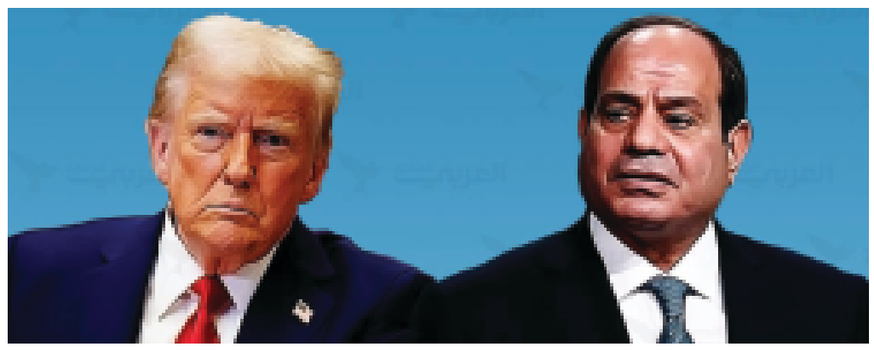

القاهرة دعت إلي قمة عربية طارئة بالقاهرة في 27 فبراير الجاري وأعلنت عن عقد قمة طارئة لمنظمة التعاون الإسلامي

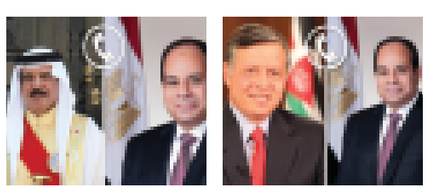

الأزمة الراهنة بين مصر والولايات المتحدة، رغم تصاعدها، لا تعني صدامًا مفتوحًا، فالعلاقات تحكمها اعتبارات استراتيجية تجعل القطيعة مستبعدة ، فمعاهدة السلام مع إسرائيل تظل ركيزة مهمة في المعادلة الإقليمية، وإلغاؤها ليس مطروحًا من الجانب المصري، إذ تدرك القيادة أنها مكسب استراتيجي يعزز موقفها الإقليمي والدولي ، أما قضية التهجير القسري من غزة، فموقف مصر منها واضح وحاسم بالرفض، إلا أن تدهور الأوضاع داخل القطاع قد يدفع بعض الأفراد إلى البحث عن مخرج تحت وطأة الظروف القاسية.

وسط هذا المشهد المعقد، تتحرك القاهرة نحو إعادة إعمار غزة، لكن هذه المرة، التحديات أكبر من مجرد إعادة بناء ما تهدم ، فحجم الدمار غير مسبوق، والواقع السياسي أكثر تعقيدًا في ظل تداخل المصالح الإقليمية والدولية. ورغم ذلك، تواصل مصر التنسيق مع شركائها الإقليميين والدوليين لضمان تنفيذ عملية الإعمار وفق رؤية تحقق الاستقرار على المدى الطويل.

خطوات عملية

وبينما ينشغل العالم بالتصريحات والمواقف المتباينة، تتخذ مصر خطوات فعلية على الأرض، حيث تستعد بمعداتها ومواردها للدخول إلى غزة من أجل إعادة الإعمار، في رسالة واضحة بأن سياسات القاهرة لا تخضع للمزايدات، وأنها، كما كانت دائمًا، تملك زمام المبادرة، وتتحرك بثقة نحو حماية أمنها القومي وتحقيق مصالحها الاستراتيجية بعيدًا عن الشعارات والانفعالات العابرة.

كما دعت مصر إلي قمة عربية طارئة بالقاهرة في ٢٧ فبراير الجاري ، وأعلنت عن عقد قمة طارئة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن القضية الفلسطينية بعد القمة العربية الطارئة ، وذكرت الخارجية المصرية في بيان أن "هناك توافقا مبدئيا على عقد اجتماع وزاري طارئ لمنظمة التعاون الإسلامي بعد القمة العربية الطارئة المقرر عقدها في القاهرة يوم ٢٧ فبراير، وذلك للتأكيد على ثوابت الموقف الفلسطيني والعربي والإسلامي بشأن القضية الفلسطينية".

كما أكد البيان أن القمة ستشدد على "التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير والعيش في وطنه وعلى أرضه" .

وأجري وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي اتصالات هاتفية بعدد من وزراء خارجية الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ومن ضمنها السعودية وباكستان وإيران والأردن، وذلك لبحث التطورات على صعيد القضية الفلسطينية وقد شهدت تلك الاتصالات توافقا على عقد الاجتماع .

وفي المقابل ، يبدو بالفعل أن التحديات التى تواجهها المنطقة العربية هى نتاج تفاعلات وتحولات تكونت على مدى شهور الحرب، انتهت إلى إعلان مخططات أمريكية وإسرائيلية تفتقد للمنطق وتعتبر جرائم حرب، وكل هذا يجعل هناك أهمية لأن تتحمل الأطراف المختلفة المسؤولية فى التعامل بسياسة ومسؤولية، وتتخلى عن عمليات استعراضية وتصرفات فى الواقع تؤثر بالسلب على المواقف العربية وتبدو خالية من المسؤولية، وإذا كان هناك من يطالب الدول العربية باتخاذ مواقف حاسمة فى مواجهة التهديدات أو المخططات المطروحة للتهجير أو التصفية، فإن على الأطراف المنسوبة للمقاومة أن تستوعب التحولات الضخمة التى تشهدها المنطقة منذ ما بعد ٧ أكتوبر.

ومن ميزات هذه المواجهة أنها أظهرت مواقف الدول العربية الفاعلة، فقد اتخذت مصر والدول العربية مواقف حاسمة بما يستلزم شعورا بالمسؤولية التى تدعم موقفا عربيا واضحا ضد التهجير.

على مدى شهور الحرب على غزة، كانت الميزة المهمة هى أن القضية الفلسطينية أصبحت فى الواجهة بعد أن تراجعت لأسباب الصراعات الداخلية والانفصال، وارتفعت المطالبات بأن تسعى الفصائل الفلسطينية إلى التقارب والتوحد فى مواجهة تحديات وتحولات خطرة، لكن بقيت الصراعات تفرض نفسها أكثر من السعي للوحدة، والاستمرار مع سلوكيات سياسية تتجاهل التحولات الكبرى التى أنتجها طوفان الأقصى، وتفضيل التباهى بانتصارات وهمية وتجاهل عملية تقييم للنتائج، وقد صدرت بعض التصريحات من قبل بعض فصائل المقاومة بأن عملية طوفان الأقصى لم تدرس جيدا، أو أنها تضمنت حسابات غير صحيحة لم تراع التوقيت أو النتائج.

من بين النقاط اللافتة فى مضاعفة التوتر، هى استعراضات أخرى للقوى الإقليمية التى ظهرت فى بداية الأحداث وواجهت هجمات ومواجهات إقليمية وانتهت إلى نتائج خطرة أضعفت جبهات حزب الله وإيران، بل وانتهت إلى فتح المجال لاحتلال أراض سورية من قبل الاحتلال الإسرائيلى، بعد اختراقات واغتيالات لقيادات الصف الأول والثانى فى حزب الله، وتنفيذ اغتيال إسماعيل هنية رئيس حركة حماس الأسبق، فى إيران، وتنفيذ اغتيالات داخل غزة لقيادات الصف الأول والثانى وعلى رأسهم يحيى السنوار ومحمد الضيف وآخرون من القيادات العسكرية والسياسية، التى تدخل ضمن خسائر المواجهة غير المسبوقة.